


# دماء وراء القضبان

## مذبحة سجنى بغداد و الكوت عام ١٩٥٣

د. مكرم الطالباني

# دماء وراء القضبان

## مذبحة سجني بغداد و الكوت عام ١٩٥٣

٢٠٠٢

# الأهـــــداء

## الى قافلة شهداء السجن

- هادى عبدالرضا - عربي
- حسن عبدالرحمن - كردي
- الحاج بشير مختار - سنغالي

أهدي هذا الكتاب.

**المؤلف**

اسم الكتاب: دماء وراء القضبان

المؤلف: د. مكرم الطالباني

الطبعة : الأولى

السنة: ٢٠٠٢

# المقدمة

جرت في ١٨ حزيران من عام ١٩٥٣ مذبحة مروعة للسجناء السياسيين في سجن بغداد، ذهبت ضحيتها ثمانية شهداء و حوالي تسعين جريحاً. وعندما احتج السجناء السياسيون في سجن الكوت على مقتل رفاقهم، أقدمت الحكومة الملكية على اقتراف مذبحة اخرى بحقهم ليلة ٢/٣ من أيلول ١٩٥٣، أسفرت عن مقتل عشرة سجناء و جرح اثنين و تسعين جريحاً، من أصل ١٢١ سجيناً سياسياً. وقد عزت الحكومة حينها أسباب هاتين المذبحتين الى عصيان السجناء و مخالفتهم لقوانين و انظمة السجون، فيما أشارت بعض التقارير الرسمية الحكومية الى ((تقصير)) ادارة السجن و أجهزة الشرطة وتخطيها لحدود واجباتها، حين لجوئها الى اطلاق النار على السجناء العزل من أي سلاح. و اتهم حزبا الوطني الديمقراطي و الأستقلال الأجهزة الحكومية، في عدم مراعاتها لأحكام القانون وتعمدها قتل و جرح هذا العدد الكبير من السجناء السياسيين.

ان عمليات القمع و المذابح التي قامت بها الأجهزة الحكومية بحق السجناء السياسيين كانت على رأس التناقضات العميقة بين الشعب و الحكم الملكي العميل للأستعمار، وهذه العمليات نفذت حسب أوامر رسمية صادرة من اعلى المستويات في الدولة، اشرف على تنفيذها مسؤولون كبار، بينهم وزير الداخلية حسام الدين جمعة، و وزير الشؤون الأجتماعية ماجد مصطفى و مدير السجون العام اللواء قاسم شكري ومن ثم اللواء طاهر الزبيدي و وكيل متصرف لواء بغداد داوود سلمان البياتي و مدير شرطة بغداد عبدالجبار فهمي و مدير سجن بغداد السياسي عبدالجبار أيوب و آمر قوة الشرطة ابراهيم حسن وأمراء قوة الشرطة السيارة ... الخ.

وعزا البعض احتدام الصراع الى التصادم، الى الميل"اليساري" الذي ساد في تلك الفترة في السجون، عندما اغتصب حميد عثمان وزمرته قيادة تنظيم الشيوعيين في السجون و دفع الوضع للصدام مع الحكومة. إن كل تلك التبريرات و التحليلات كانت خلافاً للحقيقة و بعيداً عن الواقع، لقد تزامنت اضرابات السجناء من أجل حقوقهم كسجناء سياسيين و اعادة النظر في الأحكام الجائرة التي صدرت بحقهم من محاكم عسكرية في ظروف خاصة وفي ظل الأحكام العرفية مع الأحتجاجات الواسعة على استمرار عمليات القمع و الأضطهاد بحّق الشعب وقواه الوطنية.

"السجناء لم يكونوا فصيلاً من فصائل الحركة الوطنية التحررية في البلاد فحسب، بل كانوا فصيلة واعية ثورية صلّبتهم المعارك الوطنية والطبقية خلال الربع الثاني من هذا القرن، وكانوا مرتبطين بحركة الثورة العالمية، يرون انهيار النظام الأستعماري العالمي و اندحار الفاشية سياسياً و عسكرياً، ويشاهدون سقوط الحكومات العميلة واحدة بعد اخرى، ويعيشون التناقضات القائمة في المجتمع العراقي، تلك التناقضات بين سائر فصائل الشعب الوطنية و الفئة الحاكمة الرجعية العميلة للأستعمار. فقد كانوا مع حركة التأريخ و عبثاً حاولت الفئات الحاكمة الرجعية صد هذه الحركة، وكانوا واثقين من انهيار نظام لم يبق لديه مايقدمه للشعب، سوى المشانق و السجون و المذابح". فالحملات الأولى على الحركة الوطنية و زج عشرات الثوريين في السجون كانت على رأس تلك التناقضات العميقة التي لايمكن حلها إلاّ بأنتفاضة شعبية، وعبثاً حاولت الأحزاب البرجوازية حلها بصورة سليمة، عن طريق المذكرات والخطابات و النصائح، وقد حدثت تلك الأنتفاضة في وثبة كانون ١٩٤٨ عندما عرفت الجماهير الشعبية المخططات الأستعمارية الرامية لأعادة تكبيل العراق

ولنصف قرن آخر بالأصفاد و القيود. ان المعركة وإن لم تحسم كلياً لصالح الشعب آنذاك، إلاّ انها كانت تمرينات للمعارك الوطنية المقبلة لحسم الموقف لصالح الشعب، وكل ذلك يتطلب تضحيات وقد تكون جسيمة، ولكن لامناص منها. فأذا لم يكن السجناء السياسيون الشيوعيون مستعدين لتقديم التضحيات، فمن سينوب عنهم في ذلك؟!.

ولم يكن بأمكان حزب واحد، مهما كان قدر تمتعه بالتأييد الجماهيري في حسم المعركة لصالح الشعب، وقد مثلت، الجبهة الوطنية بين سائر الأحزاب و القوى الوطنية ضرورة تأريخية. فإن كانت (لجنة التعاون الوطني) بين الأحزاب الوطنية النواة الأولى لهذه الجبهة عام ١٩٥٤، فان (جبهة الأتحاد الوطني) قد تحققت عام ١٩٥٧ بصورة رسمية، و تمكنت الجبهة من التحول من تحييد الجيش عام ١٩٥٢ الى كسبه الى جانب الشعب في عام الحسم، ١٩٥٨ عندما فجرّ الجيش و الشعب الثورة، التي كنست النظام الملكي الرجعي المعادي للشعب، لتضع اقطاب هذا النظام في قفص الأتهام و تنزل بهم العقاب العادل.

ويجد القاريء الكريم من تتبع الأحداث في هذا الكتيب، الربط بين مد و جزر الحركة الوطنية في البلاد و وضع السجناء السياسيين داخل السجون. السجناء لم يقطعوا الصلة بحركة الجماهير في الخارج وكان لهم تأثير فاعل عليها، والفئة الحاكمة تعلم بذلك، ولهذا السبب بالذات سحبت قادة الحزب الشيوعي (فهد و حازم و صارم) من ردهات السجن لتعلقهم على اعواد المشانق في ساحات بغداد انتقاماً لدورهم الفاعل في الوثبة الوطنية عام ١٩٤٨. وقال فهد عندما كبّل بالحديد لينقل الى بغداد عام ١٩٤٨، "ان محاكمتنا الأولى كانت على رأس التناقضات التي ادت الى الوثبة وان محاكمتنا الثانية الآن هي على رأس التناقضات التي ستؤدي الى الثورة".

لم يكن فهد عالماً بالغيب، ولكنه كان ماركسياً لينينياً، شخصَّ بدقة التناقضات الوطنية و الطبقية القائمة في المجتمع العراقي و تنبأ بأن الثورة ستقع حتماً لحل هذه التناقضات. فكانت الثورة.

وقد واكبتُ الحركة الوطنية في الأربعينيات، اشتركت في المظاهرات الطلابية عندما كنت طالباً في كلية الحقوق، التقيت العديد من القادة الشيوعيين والقادة النقابيين و الوطنيين في غرف التوقيف آنذاك، عندما القى القبض علينا في المظاهرات. ثم واكبت الحركة و أنا محامي توكلت للدفاع عن الرفاق فهد و حازم و صارم والآخرين عام ١٩٤٧، وعن العمال في شركة نفط كركوك في نفس العام، ومن ثم الدخول الى السجن عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٥٥، ثم واصلت العمل في صفوف الثوريين عند خروجي من السجن لأشاهد انفجار الثورة و ولادة الجمهورية. انني اعتمدت على الكثير من الوثائق، بعضها معتمدة و بعضها تعد تشويهاً للحقائق، اتمكن من فرز الحقائق عن الأكاذيب لأنني عايشت الكثير من جوانب الأحداث، لأقف في نهاية المطاف، في منصة الشهود في المحكمة الخاصة (محكمة الشعب) اوجه اصابع الأتهام الى هؤلاء القتلة، الذين واقفوا في قفص الأتهام اذلاء منكسي الرؤوس وكل الذين أمامهم يقفون بشموخ مرفوعي الراس.

وكان من الضروري جمع تلك الأحداث في مثل هذا الكتيب ليكون منطلقاً لأحياء ذكرى هؤلاء الأبطال، الذين قدموا لشعبهم - أعز مالدى الإنسان - وهو الحياة.

**مكرم الطالباني**

**آب - ١٩٩٧**

# الجرائم السياسية
# معيار التفرقة بين الجرائم العادية والجرائم السياسية

استقرت التشريعات في العالم، بأعتبار جرائم الأعتداء على السلطة السياسية في الدولة أو نظامها السياسي في الداخل و الخارج، بالهدم أو التعديل أو الأخلال، وكل جريمة تمس استقلال الدولة أو سلامة أراضيها أو علاقاتها بالدول الأخرى هي جرائم سياسية من وجهة نظر القانون الدولي. كما اعتبرت الجرائم التي تمس شكل الدولة أو نظام السلطات العامة أو حقوق الأفراد السياسية، وجرائم الأجتماعات و المظاهرات السياسية و جرائم النشر الموجهة ضد الحكومة أو نهجها السياسي وجرائم الأنتخابات، جرائم سياسية.

ولا خلاف من وجهة نظر الفقه القانوني حول سياسية تلك الجرائم. ولكن هناك خلاف حول مسألتين هما:

١- الجرائم المختلطة .. أي الجرائم التي ترتكب مع الجرائم السياسية كجرائم، القتل و الأيذاء، والأعتداء على الأموال..الخ، وقد استثنت المادة الثالثة من قانون رد الأعتبار رقم/ ٩٣) لسنة ١٩٦٣ هذه الجرائم من الجرائم السياسية في العراق.

٢- الجرائم العادية الناجمة عن الجرائم السياسية. كالجرائم المذكورة اعلاه في ابان الحرب أو الثورة. وهناك بعض الجرائم اتسمت بسمة الجريمة السياسية وهي سياسية فعلاً ولكن بعض الحكومات اعتبرتها في قوانينها من الجرائم العادية. منها:

١- جرائم الأعتداء على أمن الدولة .. وهي سياسية ولكن الحكومات اعتبرتها غير سياسية (كالأنتفاضة التي جرت عام ١٩٩١ في الشمال و الجنوب فسمتها الحكومة العراقية بـ (صفحة الغدر والخيانة).
٢- جرائم النشر.
٣- المباديء التي سمتها بعض الحكومات بـ "المباديء الهدامة" كالشيوعية و الأشتراكية و حركة السلم... الخ في المادة ٨٩ آ من قانون العقوبات البغدادي.

إن الجرائم التي تتعلق بنظام الدولة نسبية، ان كل المذابح التي ارتكبت في السجون العراقية بحق السجناء السياسيين كانت نتيجة للصراع في تكييف تلك الجرائم. الحكومة تعتبرها عادية و السجناء يعتبرونها جرائم سياسية يطالبون بحقوقهم السياسية في السجن.

فالجرائم التي اعتبرت عادية في العهد الملكي في العراق، وهي جرائم أمن الدولة ومنها جرائم النشر والمباديء الأجتماعية، الشيوعية والأشتراكية وحركة السلم... الخ واعتبرت جرائم سياسية بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨. بل واكثر من ذلك، صدرت قرارات قضائية باعتبار تلك الأعمال من الأعمال الوطنية تستحق التقدير.

وقد تذبذبت آراء الحكومات في أوروبا أيضاً حول تكييف صفة تلك الجرائم. وقد صدر قانون في فرنسا عام ١٨٩٥ يقضي بأعتبار الجرائم التي تمس أمن الدولة من الجرائم غير السياسية. و الجريمة السياسية بصورة عامة كانت بين الأخذ و الرد في مختلف الأوضاع السياسية. فبينما كانت الأنظمة الملكية في أوروبا تعتبر الجريمة السياسية أشد من الجريمة العادية، ويجري تسليم المجرمين السياسيين الى الدول التي ارتكبت فيها تلك الجرائم، اعتبرت الثورة الفرنسية الجرائم السياسية بأنها ارتكبت في سبيل

الحرية، واصبحت للجريمة السياسية مكانة خاصة بعد ثورة ١٨٣٠ بحيث لايجري العقاب عليها بعقوبات شائنة، ولايجوز تسليم المجرمين السياسيين اللآجئين الى دولة اخرى، والغاء عقوبة الأعدام على الجرائم السياسية. ولكن الحكومة الفرنسية تراجعت عن تلك المزايا في ردة عام ١٨٥١. ورجعت في عام ١٨٧٠ لتستقر على فكرة الجريمة السياسية، واخذت بهذه الفكرة على النطاق العالمي.

وقال الفيلسوف الصيني (جنك - شو - لو):

" ان الله يحب الناس. وعلى الحاكم أن يطيع الله. فاذا لم يلتزم في حكمه ما يحقق صالح شعبه، كان حقاً للشعب الثورة عليه و الأطاحة به ".

الجريمة هي الأتيان بعمل مخالف للقانون او الأمتناع عن عمل يفرضه القانون. الحكومة الأمريكية، مثلاً، اصدرت قانوناً يقضي بأن يقوم الشيوعيون في الولايات المتحدة بتسجيل أنفسهم لدى السلطات الأمنية بأنهم جواسيس لدولة اجنبية"، وكل من يمتنع عن ذلك، يعتبر لنه قد ارتكب جريمة يعاقب عليها القانون.

وتكون الجريمة سياسيةً عندما يجري مخالفة القوانين أو الدساتير ضد الدولة أو النظام الأجتماعي بقصد تغييرهما بطرق غير قانونية و غير دستورية. فإن جرى اتباع الطرق القانونية أو الدستورية التي اباحتها الحكومات، فأنها لن تكون جريمة، وحدود القوانين و الدساتير يعينها الدولة للدفاع عن نفسها. فإذا كانت الدولة تدافع عن مصالح الأكثرية من الشعب، فإن الجرائم السياسية تكون ضد هذه الأكثرية، واذا كانت تدافع عن المصالح الأنانية للأقلية الحاكمة، فإن الجرائم السياسية تكون دفاعاً عن مصالح الأكثرية ضد المصالح الأنانية للأقلية. وعلى هذا المعيار وقد

يتحول السياسي الى "مجرم سياسي" عندما يفشل من تحقيق هدفه السياسي، ويكون "بطلاً سياسياً" عندما ينجح في عمله. بينما كل منهما آتيا نفس الفعل*.

تزداد الجريمة السياسية كلما تقلصت الحريات السياسية، وتقل كلما توسعت الحريات السياسية، وطبقاً لذلك، يزداد او يقل عدد المجرمين السياسيين أو السجناء السياسيين. فالملاحظ ان عدد السجناء السياسيين يكثر عندما تصادر الحكومات الحريات السياسية القانونية و الدستورية، فليجأ الناس الى مخالفة القوانين المقيدة للحرية و خرقها، ومما يعرضهم للعقوبات السياسية.

و كلما اشتدت حركات المقاومة، تمادت السلطات في الشدة و القمع للدفاع عن سلطتها، ويكون الضحايا هم السياسيون.

وقد اعتبرت القوانين العراقية مرتكبي الجرائم السياسية يتمتعون بكامل حقوقهم المدنية بعد قضاء محكومياتهم، في حين يسقط بعض الحقوق المدنية عن مرتكبي الجرائم العادية. وعندما اشتدت مقاومة الشعب للحكم الملكي الرجعي، حرمت الحكومة المحكومين السياسيين من الجنسية العراقية بموجب المادة ٨٩ آ من قانون العقوبات، وهي المادة التي تعاقب معتنقي المباديء الشيوعية و الأشتراكية وغيرها، لحرمانهم الجنسية العراقية، وفعلاً اسقطت الجنسية عن المحامين كامل القزانجي

---

* عندما فشل رئيس اركان الجيش التركي (الجنرال كاظم قره بكر) في محاولته الأنقلابية ضد (مصطفى كمال – اتاتورك) وسيق الى المحكمة العسكرية، طلب المدعي العام العسكري انزال اشد العقوبات به لأنه خان اتاتورك، مشيراً الى صورته المعلقة فوق رؤوس الحكام العسكريين. فضحك كاظم قره بكر موجهاً كلامه الى المحكمة.. "لو كنت قد نجحت في مهمة الأنقلاب، لكانت صورتي معلقة هناك فوق رؤوسكم و لكان اتاتورك القفص في في مكاني، ولطلب هذا المدعي العام انزال اشد العقوبات باتاتورك لأنه خانني..".

وهو ينتمي الى الحزب الديمقراطي، وتوفيق منير الذي ينتمي الى حزب الشعب.

وفي كل الأحوال، خولت الفقرة (ب) من المادة الثالثة من قانون (رداً لأعتبار) المحكمة التي تحكم تعيين، اذا كانت الجريمة سياسية ام عادية.

لقد اعتبرت جميع الجرائم السياسية في العهد الملكي جرائم عادية و صدرت معظم أحكامها من محاكم عسكرية في ظل الأحكام العرفية ومن محاكم غير محايدة بل معادية لكل الأفكار التقدمية فساقت بها مئات السياسيين الى السجون و المشانق بتهم عادية، مما دفع الى مطالبة السجناء بأعتبارهم سجناء سياسيين في تلك المشاكل و المجازر التي ارتكبت بحقهم.

# ﴿ السجناء السياسيون ﴾

لم تخلو المعتقلات والسجون والمنافي في العراق من المحجوزين والمحكومين والمبعدين لأسباب سياسية أبداً، ولكن مرت فترات امتلأت فيها السجون والمعتقلات والمنافي بالسياسيين وأهم تلك الفترات كانت:

الأعوام التي اعقبت مقتل قائد الأنقلاب عام ١٩٣٦ الفريق بكر صدقي. فلم تقتصر الإجراءات و الأعمال القمعية للحكومة على أعوان بكر صدقي، بل تعدتها لتشمل ايضاً الذين يطالبون بالحريات السياسية و الدستورية، فزجت بالعشرات ممن يحملون الأفكار التقدمية من السياسيين وقادة نقابات العمال في السجون.

بدأت الموجة الثانية أثر فشل حركة رشيد عالي الكيلاني في مايس عام ١٩٤١ عندما احتل الأنكليز العراق ثانية وقامت حكومة جميل المدفعي بزج المئات من القوميين بتهمة "النازية" في المعتقلات لفترة طويلة.

و الموجة الثالثة بدأت في عهد وزارة ارشد العمري في حزيران ١٩٤٦، عندما طالبت الأحزاب السياسية بالمزيد من الحريات الديمقراطية وبأجراء أنتخابات حرة للمجلس النيابي. فعمّت البلاد موجة من المظاهرات الجماهيرية و الأضرابات العمالية، قامت الحكومة بقمعها بشدة واطلقت النار على المتظاهرين وزجت بالعشرات من الساسيين وقادة النقابات في السجون. وقد قال (لونكريك)في كتابه (العراق في أعوام ١٩٠٠ -١٩٥٠):

"على الرغم من تلك الآمال الشعبية في ان تجيء وزارة محايدة مؤلفة من جميع الأحزاب، ربما يترأسها الأمير زيد، لتيسير الأنتخابات و توطيد أركان الجهاز الحكومي، فقد جاءت في أول حزيران وزارة مغايرة لذلك يرأسها المتحكم العنيف لرشد العمري وكان على العمري أن يظل في الحكم

**ستة اشهر، امتاز خلالها بسيطرته على جماعته وعلى سائر الدواوين و تعرض للحريات السياسية تعرضاً غريباً.**

**ففي ٢٨ حزيران ١٩٤٦ قام حزب التحرر الوطني و الحزب الشيوعي العراقي بمظاهرة جماهيرية، إبتدأت من جانب الرصافة و ذلك احتجاجاً على المظالم الصهيونية ضد عرب فلسطين و حاولت التوجه نحو جانب الكرخ فتصدت لها الشرطة بالهراوات ثم بالسلاح فقتلت خمسة من المتظاهرين، بينهم طالب مدرسة و عاملان و جندي و طفل*.**

**وفي اليوم الثاني قابل ممثلوا الأحزاب المجازة، الأحرار و الأستقلال و الوطني الديمقراطي و الشعب و الأتحاد الوطني، نائب الوصي الأمير زيد و رئيس الوزراء أرشد العمري، ثم اصدروا بياناً احتجوا فيه على اعمال القمع و طالبوا بتشكيل وزارة حيادية للأشراف على انتخابات حرة.**

**وفي الثالث من تموز ١٩٤٦ اضرب عمال شركة نفط كركوك عن العمل، مطالبين بزيادة اجورهم و تهيئة دور السكن لهم و تخصيص وسائط النقل لنقلهم من والى مواقع عملهم، و تزويدهم بالوقود وتطبيق قانون العمال عليهم. وقد قاموا بمظاهرات تأكيداً على مطاليبهم. وفي عصر ١٢ تموز ١٩٤٦ عندما كانوا مجتمعين في بستان (گاوورباغی) بضاحية كركوك للتداول في أمور الأضراب، داهمتهم الشرطة و أطلقت النار عليهم مما ادى الى مقتل ١٣ عاملاً و جرح العشرات منهم.**

**قدمت الأحزاب احتجاجاً على وحشية الشرطة في قمع الأضراب، فأستقال وزير الداخلية عبدالله القصاب عندما لم تستجب الحكومة الى طلبه بأحالة المتصرف و الشرطة الى التحقيق. كما تدخلت الحكومة في التحقيق بنقل رئيس محكمة الأستئناف، الحاكم النزيه عبدالقادر جميل. وعندما**

---

*** (تأريخ الوزارات العراقية ج-٧ . ص ١١).**

أوفدت الحكومة نائب رئيس محكمة استئناف بغداد الحاكم (احمد طه) للتحقيق عن مجزرة گاورباغي و غيره منهم، المتصرف حسن فهمي المدفعي و مدير الشرطة عبدالرزاق فتاح والمعاون سعيد عبدالغني. ولكن الحكومة بدلاً من تقديم الجناة الى القضاء، ساقت قادة الأضراب الى محكمة جزاء كركوك، فتوكل للدفاع عنهم المحامون: شريف الشيخ وكامل القزانجي ومكرم الطالباني وعبدالجبار العبيدي، وقررت المحكمة براءة العمال و طلبت اجراء التعقيبات القانونية بحق المتصرف و مدير الشرطة و الآخرين وكان الحاكم هو (جهاد الونداوي).

وقد سعى أرشد العمري اصدار مرسوم يقضي بأعلان قانون الطواريء إلا أنه اخفق في ذلك فقدم استقالته في ١٩٤٦/١١/١٦.

وفي ١٩٤٦/١١/٢١ شكل نوري السعيد وزارة بتوصية من وزير خارجية بريطانيا*. اشترك في الوزارة عن حزب الأحرار على ممتاز الدفتري وعن الحزب الوطني الديمقراطي محمد حديد. و برر الحزبان مشاركتهما بأنهما اشترطا حرية اجراء الأنتخابات و اطلاق حرية الصحافة و افساح المجال للنشاط الحزبي. وعندما لم تلبي الحكومة تلك المطاليب، استقال الوزيران من الحكومة.

و الموجة الرابعة من (الأعتقالات) كانت عام ١٩٤٧ عندما اكتشفت قوات الأمن (التحقيقات الجنائية) مخبأ السكرتير العام للحزب الشيوعي العراقي يوسف سلمان (فهد)، وعضوي المكتب السياسي حسين محمد الشبيبي (صارم)، و زكي محمد بسيم (حازم) ذلك اواسط كانون الثاني ١٩٤٧، وعثرت على المطبعة السرية للحزب و داهمت بيوتاً اخرى، فالقت القبض على العشرات من الشيوعيين و الشيوعيات. وقد استقالت وزارة

---

* مذكرات توفيق السويدي – ص ٣٦)

نوري السعيد بعد أن زورت انتخابات المجلس النيابي، وقبل أن تبت المحاكم في أمر الشيوعيين. ثم شكل صالح جبر وزارة في ٢٩/آذار/١٩٤٧. جاء في المنهاج الوزاري لها: "مكافحة المباديء الهدامة و الدعايات المضرة والحيلولة دون تسربها بين طبقات الشعب". وقامت هذه الوزارة بسحب اجازة حزبي الشعب والأتحاد الوطني، واستمرت في محاكمة الشيوعيين، فأصدرت حكمها بأعدام فهد و حسين الشبيبي و زكي بسيم، وتحت ضغط الأحتجاجات العالمية، عدلت محكمة التمييز احكام الأعدام الى السجن المؤبد و ساقت العشرات من الشيوعيين الى سجن الكوت.

وفي ٣٠ تشرين الثاني ١٩٤٧ قررت هيئة الأمم المتحدة تقسيم فلسطين بين العرب و اليهود فعم السخط والأستياء في العراق و البلاد العربية ونظم الحزب الشيوعي مظاهرات جماهيرية استنكاراً للمؤامرة الأستعمارية -الصهيونية. وقد رفع شعار (نحن اخوان اليهود و اعداء الأستعمار و الصهيونية) وعمت البلاد موجة من الأضرابات و المظاهرات وفاقمتها ازمة الغذاء آنذاك. فقامت الحكومة بأعتقالات واسعة.

و الموجة الخامسة من الأعتقالات الجماعية جاءت في أعقاب الوثبة الوطنية في كانون الثاني من عام ١٩٤٨. فأعلنت الحكومة الأحكام العرفية في عموم القطر و شنت حملات قمعية واسعة ضد القوى الوطنية ونصبت المشانق في ( ساحات بغداد العامة)، وزجت بمئات المناضلين في السجون.

# وثبة كانون ١٩٤٨

كانت محاولة تغيير المعاهدة العراقية -البريطانية المعقودة عام ١٩٣٠ بمعاهدة جديدة تضمن لبريطانيا مصالحها و هيمنتها السياسية و العسكرية في العراق هي التي اوقدت فتيلة الوثبة الوطنية في كانون الثاني ١٩٤٨.

وقد جرت محاولات لتعديل المعاهدة قبل هذا التأريخ. ففي ٢٣ شباط ١٩٤٦، حاولت حكومة توفيق السويدى تبديل المعاهدة ، فأعلنت عن ذلك في منهاجها الوزاري و الفت لجنة لتفاوض بريطانيا لذلك الغرض. إلاّ أن الوزارة قد استقالت في ٣٠ مايس ١٩٤٦.

و تألفت وزارة في ٣٠ مايس ١٩٤٦ برئاسة أرشد العمري، اشتدت معارضة الشعب لها وعمت البلاد المظاهرات الجماهيرية والأضرابات العمالية و الطلابية فأضطرتها الى الأستقالة.

و تألفت وزارة صالح جبر في ٢٦ آذار ١٩٤٧ فنصت في منهاجها: "العمل على تعديل المعاهدة العراقية -البريطانية على أساس ضمان المصالح المتبادلة بين الند و الند وعلى ضوء نصوص ميثاق الأمم المتحدة". تألف الوفد العراقي برئاسة رئيس الوزراء صالح جبر، واجرت المباحثات مع وفد عسكري بريطاني، بصورة سرية في بغداد من ٨-١٧ مايس ١٩٤٧، وبحضور الوصي على العرش عبدالاله، وفي ١٥ تموز ١٩٤٧ سافر عبدالاله الى لندن لمفاتحة بريطانيا حول إستئناف المفاوضات واجتمع بوزير خارجية بريطانيا (بيفن) وكانت بريطانيا تصر على إبقاء قواعدها العسكرية و الجوية في العراق. وبعد عودة عبدالأله الى بغداد وعقده عدة اجتماعات مع أركان الحكومة، سافر رئيس الوزراء صالح جبر الى لندن

في ٥ كانون الثاني ١٩٤٨. وكان وزير الخارجية الدكتور فاضل الجمالي في لندن، ادلى بتصريحات حول النية في تعديل المعاهدة. وعلى اثر ذلك اصدرت الأحزاب السياسية في العراق بيانات، تطالب بالغاء المعاهدة وليس تعديلها.

وفي ٥ كانون الثاني ١٩٤٨ نظم طلاب كليات بغداد مظاهرة، تصدت الشرطة لطلاب كلية الحقوق واعتدت على حرمة الكلية، ادى الى جرح عدد من الطلبة، فقدم مجلس الكلية احتجاجاً على ذلك وايدته الأحزاب السياسية. اتخذت الحكومة اجراءات ضد مجلس الكلية فنقلت عميد كلية الحقوق (حسين علي الأعظمي) الى وظيفة (معلم!) في احدى المدارس الأبتدائية. وأمر صالح جبر بتعطيل الدراسة في كلية الحقوق وسوق منظمي المظاهرات الى المحاكم وتم توقيف العشرات من الطلبة. و احتجاجاً على ذلك نظم الطلاب مظاهرة كبيرة أمام المجلس النيابي (البرلمان) في ١٩٤٨/١/١ وبناءً على تدخل بعض النواب، قررت الحكومة إعادة فتح كلية الحقوق و اجرت تنقلات بين الأساتذة، شملت العميد الأستاذ حسين على الأعظمي.

حضر الوفد العراقي الى بريطانيا لأستكمال المباحثات التي قام بها الوصي سابقاً. وتولى نائب رئيس الوزراء جمال بابان رئاسة الوزارة وكالة. وفي ١٥ كانون الثاني ١٩٤٨ سافر الوفد الى ميناء (پورت سموث) للتوقيع على المعاهدة الجديدة. وأمر رئيس الوزراء وكالة نشر نص المعاهدة الجديدة في ١٩٤٨/١/١٦، فاصدرت الأحزاب السياسية (الأستقلال و الأحرار والوطني الديمقراطي بيانات اعتبرت المعاهدة الجديدة اشد وطأةً على العراق من سابقتها.

انفجرت المظاهرات الجماهيرية لتشمل مختلف طبقات الشعب من طلاب و كسبة و عمال..الخ يومي ١٧ و ١٨ كانون الثاني ١٩٤٨. وفي يوم ١٩ كانون الثاني سار المتظاهرون نحو بناية البرلمان، ولما خرج اليهم بعض النواب يدعونهم للتفرق، قال لهم احد طلاب كلية الحقوق، "ايها المجلس.. ان نوابك لم يأتوا اليك بأرادة الشعب، وانما جاء بهم اليك نوري السعيد في انتخابات مزورة. و انكم لاتمثلون الشعب، وان الوزارة التي تمخضت عن مجلسكم هي وزارة لايعترف بها الشعب". وعلى اثر ذلك، اصدر رئيس الوزراء بالوكالة جمال بابان بياناً منع بموجبه المظاهرات و الأضرابات.

وفي ٢٠/ كانون الثاني ١٩٤٨ قامت مظاهرة جماهيرية كبيرة تنادى بسقوط المعاهدة و سقوط الحكومة، فتصدت لها الشرطة و اطلقت الرصاص على المتظاهرين، مما ادى الى مقتل ٤ اشخاص و جرح العشرات، و اصدر وزير الداخلية توفيق النائب بياناً يحظر فيه تنظيم المظاهرات.

وفي ٢١/كانون الثان، عندما توجهت الجماهير الى المستشفى الملكي لأستلام جثث الشهداء و تشييعها، داهمت الشرطة المستشفى وحرم كلية الطب فأطلقت الرصاص عليهم داخل المستشفى وقتلت اثنين احدهما طالب في كلية الصيدلة، فقدم عميد كلية الطب و عميد كلية الصيدلة و الأساتذة و عدد كبير من الأطباء بلغ عددهم ١١٠، استقالاتهم احتجاجاً على الأعتداء على حرمة الكليات و المستشفيات. وقد صرح جمال بابان فيما بعد، ان الوصي عبدلاله هو الذي أمره بضرب الطلاب بشدة.

وبعد اتساع نطاق المظاهرات الجماهيرية، طلب وكيل رئيس الوزراء جمال بابان من الوصي عبدالاله ان يدعو الى عقد اجتماع يحضره الوزراء و رئيسي مجلسي الأعيان و النواب و رؤساء الوزارات السابقة و ممثلوا

الأحزاب السياسية و الشخصيات البارزة للتداول في الأمر، فعقد هذا الأجتماع بعد ظهر الأربعاء من يوم ٢١ كانون الثاني ١٩٤٨ حضره نحو ٢٥ سياسياً بينهم، محمد الصدر و جميل المدفعي و حكمت سليمان و حمدي الباجچي و أرشد العمري ونصرت الفارسي و جعفر حمندي و محمد رضا الشبيبي و عبدالعزيز القصاب و صادق البصام و عبدالمهدي المنتفكي و محمد مهدى كبة و كامل الجادرجي و على ممتاز الدفتري و نجيب الراوى. وتكلم معارضو المعاهدة فطلبوا رفضها. تصدى لهم عبدالمهدي المنتفكي فاتهم الشيوعيين بتدبير هذه المظاهرات ودعى الى استعمال الشدة ضد الجماهير.

وعلى اثر المعارضة الشديدة الواسعة للمعاهدة في الأجتماع الذي عقد مع الوصي، اتصل جمال بابان بصالح جبر داعياً أياه الى العودة الى بغداد، فتوعد صالح جبر بسحق المعارضة عند عودته. واصدر عبدالاله بياناً بعد الأجتماع جاء فيه: "انه لايبرم اية معاهدة لاتحقق اماني البلاد" وكان البيان غامضاً لايوصى برفض المعاهدة.

وفي ٢٢ كانون الثاني ١٩٤٨ اذاع راديو لندن تصريحاً ادلى به صالح جبر مفاده، انه سيعود الى بغداد لسحق المعارضة، فعمت المظاهرات الجماهيرية بغداد. وبعد عودة صالح جبر قدم جمال بابان استقالته في ٢٦/كانون الثان ١٩٤٨.

أصدر صالح جبر حال عودته في ١٩٤٨/١/٢٦ بياناً حذر فيه من الأخلال بالامن، فعمت المظاهرات في كل مكان، و احتلت الشرطة المسلحة في ١٩٤٨/١/٢٧ مداخل الطرق ونصبت الرشاشات فوق بالبنايات و مآذن المساجد.

وفي الساعة التاسعة من صباح يوم ١٩٤٨/١/٢٧ تجمعت الجماهير في كل مكان متحدية أوامر الحكومة ثم سارت في مظاهرات صاخبة، فأطلقت الشرطة النار على المتظاهرين و قتلت أربعة منهم مما أدى الى قيام المتظاهرين بمهاجمة الشرطة و اشعال النيران في سياراتهم في شارع الرشيد. وتقدمت مظاهرة اخرى من جانب الكرخ للألتقاء بمظاهرات جانب الرصافة، فأطلقت الشرطة النار على المظاهرين على جسر الشهداء (جسر مود سابقاً) من على المآذن للجامعين على طرفي الجسر. و اصدرت حكومة صالح جبر بياناً آخر تحظر فيه المظاهرات و هدد بأستعمال الشدة ضدها، وهاجمت الجماهير دار طباعة جريدة تايمس اللندنية فأحرقها و مزقت صور المسؤولين. و اصدر وزير الداخلية أوامره بأطلاق النار على المتظاهرين. واحتجاجاً على ذلك قدم عشرون نائباً في البرلمان استقالتهم ، و بينهم رئيس المجلس عبدالعزيز القصاب، كما استقال وزير المالية يوسف عنيمة و وزير الشؤون الأجتماعية جميل عبدالوهاب.

عمت المظاهرات سائر مدن العراق. فهاجمت الجماهير في السليمانية المعهد الثقافي البريطاني و اشعلت النيران فيه، كما هاجم المتظاهرون مكتب الأرشاد البريطاني في كركوك فحطموه.

وكان نوري السعيد يضغط على الوصي لأعلان الأحكام العرفية ومنع التجوال. وفيما يطالب محمد الصدر اقالة الوزارة لأن العدد الباقي من الوزراء هم دون النصاب القانوني. فقدم صالح جبر استقالته و قبلها الوصي واصدر بياناً بذلك يدعو فيه الى السكينة و كلف السيد محمد الصدر بتأليف الوزارة.

وكانت الحصيلة ٢٥ شهيداً و ٧٧ جريحاً ممن ادخلوا الى المستشفيات و جرح ٣٦ شرطياً.

# وزارة السيد محمد الصدر

ينتمي السيد محمد الصدر الى الطائفة الشيعة، وهو احد رجال الدين الذين ساهموا في ثورة العشرين ضد الأحتلال البريطاني. إلاّ انه وضع نفسه في خدمة العائلة الهاشمية عندما اعتلى الملك فيصل الأول عرش العراق، وكان عضواً في مجلس الأعيان، وكثيراً ماكان يترأس هذا المجلس لمكانته الدينية و السياسية.

وقد كلفه الوصي عبدلاله تأليف الوزارة لتهدئة الأوضاع، ليتسنى له - أي الوصي الهجوم على الحركة الوطنية فأصدرت وزارته القرارات بـ:

١- تشكيل لجنة قضائية - ادارية للتحقيق في أحداث الوثبة.

٢- عدم الموافقة على معاهدة بورت سموث.

٣- حل البرلمان.

٤- الموافقة على صدور الصحف المعطلة.

٥- اطلاق سراح الموقوفين في احداث الوثبة.

٦- استئناف الدراسة في الكليات.

وقدم كل من وزير الداخلية جميل المدفعي و وزير العدل عمر نظمي استقالتهما في ٢ آذار ١٩٤٨لعدم موافقتهما على الغاء المعاهدة وحل البرلمان.

وقد كتب الشاعر محمد مهدي الجواهري مقالاً افتتاحياً في جريدته (الراي العام) كتب بحروف كبيرة "حراب الأنكليز تلوح من تحت لحية الصدر" كتب فيه ان الصدر سيمهد للاتيان بوزارة اشد وطأة على الشعب من وزارة صالح جبر.

عندما قررت الجامعة العربية ارسال الجيوش العربية لحماية الأراضي العربية في فلسطين من اعتداء الصهاينة، أرسل العراق أيضاً وحدات غير مدربة ولا تملك العتاد الكافي (كما ورد في تقرير نورالدين محمود). عمت المظاهرات في العراق و البلاد العربية الأخرى لنصرة الشعب العربي في فلسطين. و اتخذت الحكومة من وجود الجيش في فلسطين ذريعة لتعلن الأحكام العرفية في البلاد و تمنع الأجتماعات و التظاهرات و تفرض الرقابة على الصحف في ١٥ حزيران ١٩٤٨. كما أمرت بأجراء الأنتخابات في ظل الأحكام العرفية وتدخلت بشكل مسافر في هذه الأنتخابات، مما دفع بوزير التموين و رئيس حزب الأستقلال محمد مهدي كبة ان يقدم استقالته من الوزراة. ولما كانت الوزارة قد حققت مهامها بتهدئة الأوضاع والتمهيد لمجيء حكومة اخرى، قدمت استقالتها في ٢٣ حزيران ١٩٤٨.

كلف الوصي مزاحم الباجچي تشكيل وزارة لأدارة الوضع في فلسطين، بسبب التناقضات العميقة بين الدول العربية فلم تبق هذه الوزارة في الحكم كثيراً، فقد تألفت في ٢٣ حزيران ١٩٤٨ ثم استقالت في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٤٨. فجاء نوری السعيد ليؤلف الوزارة و يحقق رغبة بريطانيا بسحب الجيش العراقي من فلسطين ليفسح المجال للصهاينة بالهيمنة هناك.

# الهجوم على الحركة الوطنية عامة
# وعلى الشيوعيين بصورة خاصة

كانت الجهات الأمنية (التحقيقات الجنائية) ترفع التقارير الى المسؤولين في وزارة مزاحم الباجه‌جي قبل استقالتها تفيد بأن قادة الحزب الشيوعي، الموجودين في سجن الكوت يواصلون نشاطهم السياسي من داخل السجن وانهم يصدرون التعليمات الى الحزب لقيادة مظاهرات الوثبة ضد معاهدة پورت سموث.

## كيف توصلت الجهات الأمنية الى تلك المعلومات؟

كان احد الكوادر المتقدمة (عبدالوهاب عبدالرزاق) قد تعرف على العديد من البيوت الحزبية السرية للحزب الشيوعي بحكم عمله الحزبي في بغداد. وخشية تسرب تلك المعلومات، عن طريق الثرثرة الى جهات اخرى، ارتاءت قيادة الحزب الشيوعي ابعاده عن بغداد، فأرسل الى كركوك، من هناك نقله (المؤلف) الى قرية شقيقة (قرية زرداو) بقضاء كفري لحمايته من ايدي الشرطة و الأمن. ويظهر ان عبدالوهاب كان يطمح في الوصول الى مركز قيادي اعلى من مركزه، ونتيجة لتصرفاته التي كشفت حقيقته وخشية وقوعه بيد الشرطة، ارسل الى منطقة خانقين للأختفاء هناك. الاّ انه بدلاً من الذهاب الى خانقين توجه الى بغداد، وتمكن عن طريق (يهودا صديق) من اللقاء مع (مالك سيف) المسؤول الأول في اللجنة المركزية و التعرف على الدار التي يختبيء فيها، ثم توجه الى التحقيقات الجنائية فدلّهم على دار مالك سيف ومن هناك تم تسفيره الى خارج العراق.

عندما القي القبض على مالك سيف و يهودا صديق، اعترف يهودا صديق بأن الرفيق فهد هو الذي اوصى بتولي مالك سيف مسؤولية قيادة

الحزب، و انهار مالك سيف في التحقيق، فاعترف بأنه كان يتلقى التوجيهات من قيادة الحزب الشيوعي في سجن الكوت للقيام بالمظاهرات و الأضرابات ضد الحكومة ومعاهدة بورت سموث. واثر الأعترافات الواسعة لمالك سيف تم كبس البيوت السرية للحزب في بغداد و كركوك وخانقين، ثم توسعت الأعترافات لتشمل اعداداً كبيرة من كوادر وأعضاء الحزب، بلغ عدد الذين حكم عليهم في هذه الوجبات في المجلس العرفي العسكري ببغداد برئاسة العقيد عبدالله النعساني ٣٧٠ شخصاً. و استدعى الرفيق فهد و الرفيق حسين الشبيبي و زكي محمد بسيم من سجن الكوت و حكم عليهم و على يهودا صديق ايضاً بالأعدام وذلك في ١٠ شباط ١٩٤٩ ونفذ فيهم حكم الأعدام في يومي ١٤ و ١٥ شباط ١٩٤٩. وكان (المؤلف) شاهد عيان للساعات الأخيرة من حياة قادة الحزب الشيوعي العراقي (فهد و حازم و صارم).

# معتقل الحرس الملكي في أبي غريب

حولت الحكومة الملكية بعد فشل حركة ٤ مايس ١٩٤١ التي قادها رشيد عالي الكيلاني بنايتين من بنايات الحرس الملكي في ابي غريب القريبة من مرسلات الأذاعة آنذاك الى معتقل للسياسيين الذين اعتقلوا آنذاك وكان من بينهم العقداء الأربعة و يونس السبعاوي و عشرات من الضباط و المدنيين. وحولت احدى البنايتين الى غرف صغيرة ٢ × ١٫٥م خالية من النوافذ، ولعدم ايصال التيار الكهربائي اليها، كانت ادارة السجن تزود الغرف بالفوانيس النفطية.

لقد اعدم ثلاثة من العقداء و يونس السبعاوي في ساحة ذلك المعتقل*، وفي عام ١٩٤٨، عندما شنت الحكومة حملة انتقامية على الحركة الوطنية بصورة عامة وعلى الحزب الشيوعي بصورة خاصة، جعلت من تلك الأبنية معتقلاً رهيباً للشيوعيين.

"في احدى امسيات شهر تشرين الثاني من عام ١٩٤٨ تم نقلي من سجن مديرية التحقيقات الجنائية الى معتقل الحرس الملكي الكائن في ابي غريب. وعند وصولي الى هناك شاهدت المنطقة مسَورة بسورين من الأسلاك الشائكة يطوقها عدد كبير من الجنود و مراتب الحرس الملكي المدججين بالسلاح. خرج آمر المعتقل، وهو الرئيس (النقيب) حمدون سعيد من غرفته وبعد ان فتش ملابسي وجردني من حاجاتي و منها نظارتي الطبية و الشمسية، أمر بوضعي في احدى الغرف الأنفرادية مع تزويدي ببطانيتين. ادخلت الى الغرفة، وهي مظلمة لاأرى فيها ابعادها. فتلمست بيدي أبعاد الجدران، وهي غرفة مساحتها ٢ × ١٫٥ م يعلوها شباك صغير سدت بقطعة

---

* جيء بالعقيد صلاح الصباغ فيما بعد عندما سلمته السلطات التركية الى الحكومة العراقية خلافاً للقوانين الدولية بتسلم المجرمين السياسيين.

من الصفيح لمنع دخول النور الى الغرفة. فيها صفيح من التنك لقضاء الحاجة ولاشيء غيره. وبعد يومين، كنت أقدر الوقت، أي النهار من الليل من اصوات و تنقلات الجنود و أحاديث آمر المعتقل عندما يتصل بالوصي عبدالاله ليحدثه عن أوضاع المعتقلين وعن صحة كلابه، وكان اهتمامه بصحة كلاب الوصي أكثر من اهتمامه بصحة المعتقلين السياسيين وهم محامون وأطباء وضباط وأساتذة وعمال وطلبة وكسبة..الخ. وكنت اسمع بين فترة و اخرى صراخ أحد المعتقلين وهم يشبعونه بالركلات، لأنه اراد ان يبدد ظلمة سجنه بقراءة نشيد وطني أو قصيدة لأحد الشعراء الثوريين، أو انه تجرأ و طلب جرعة من الماء.

انه سجن رهيب، ولكن المرء يتذكر الجواهري وهو يقول:

**أ أوجع من انك المزوري أ أظلم من بيتك المظلم**

لابد من اختراق جدران هذا السجن لمعرفة مايجري من حولك. فكرت في اجراء ثقب في احد الجدران الى الغرفة المجاورة. فأنتزعت مقبض الفانوس النفطي، وحورته وكأنه مشغل السيارة(هندل) و بدأت اثقب الجدار المبني من الطابوق و الكلس وخلال يومين تمكنت من احداث ثقب في الجدار و ومعها أدق بمقبض على الجدار: "من انتَ؟" فتعرفت على السجين المجاور واسمه (حسين) يعمل مساحاً في مديرية المساحة العامة. وخلال أيام تمّ فتح ثقوب في الجدران و تمكنّا من الأتصال فيما بيننا.

وبعد أيام سمعنا وقع أقدام الجنود وهم يتراكضون في الرواق الممتد بين الغرف، وعلمنا انهم قد جلبوا من سجن الكوت الرفاق فهد و حازم و صارم و أودعوا في الغرف التي كان فيها عام ١٩٤١ قادة حركة مايس. وكنا نسمع صوت السلاسل عندما نقلوا الى المحكمة لأجراء محاكمة صوريه لهم و ابلاغهم بالحكم الصادر بحقهم سلفاً وهو الأعدام. وعند

اعادتهم الى المعتقل، سمعنا صوت مطرقة الحداد وهو يكبلهم بالسلاسل التي تكبل بها عادة المحكومون بالأعدام بها.

وقال جنود الحرس الملكي، ان الوصي عبدالاله حضر بنفسه الى المعتقل يسمع النقاش الذي دار بين آمر المعتقل حمدون سعيد و بين السكرتير العام للحزب الشيوعي (فهد) و اصرار فهد على آرائه السياسية و آيديولوجيته الشيوعية.

في فجر ١٤ شباط ١٩٤٩ سمعنا صوت الرفيق فهد في الرواق وهو يقول: الوداع أيها الرفاق الوداع. اننا في طريقنا الى المشنقة و كرر هذا الوداع عدة مرات الى ان أُخرج من المعتقل و نُقل في سيارة السجن السوداء الى ساحة المتحف، حيث نصبت له المشنقة ومعه عضو المكتب السياسي الرفيق زكي محمد بسيم (حازم) وتعالت من غرف المعتقل الأصوات الهادرة وهي تردد نشيد الأممية لنشيد الأممية..

**هبوا ضحايا الأضطهاد ضحايا جوع الأضطرار**

يودعون به قادتهم الذين بنوا حزبهم و ربوهم تربية التضحية و الفداء دفاعاً عن حقوق الشعب و حقوق الطبقة العاملة. ليقول من على المشنقة: " الشيوعية اعلى من المشانق و اقوى من الموت".

وفي فجر ١٥ شباط ١٩٤٩ ودّع الرفيق حسين الشبيبي (صارم) رفاقه وأُخذ الى ساحة باب المعظم، تلك الساحة التي قاد منها المظاهرات الجماهيرية التي طالبت بحقوق الشعب و بحرية و استقلال البلاد، ليصعد المشنقة وهو يهتف بحياة الشعب.

و محكمة عبدالله النعساني يَرسل مجموعات تلو الأخرى الى السجون، ليبلغ عدد الذين حكموا في محاكماته الصورية ٢٧٠ سجيناً سياسياً،

بعقوبات تتراوح بين الأعدام و الأشغال الشاقة المؤبدة الى الحبس لعدة سنين.

بعد أن جرى الأتصال الخفي عن طريق الثقوب التي احدثته السجناء في جدران زنزاناتهم، اتفقوا على القيام بأضراب عن الطعام ليطالبوا بالحقوق السياسية و بمعاملتهم معاملة انسانية.

وقبل أن تشاهد ادارة المعتقل هذا الأضراب عن الطعام، حيث خلت الغرف من اي غذاء، وان المصدر الوحيد للغذاء هو ذلك القدر الضئيل الذي تزودهم به الأدارة، كانت الأدارة تعتقد ان السجناء السياسيين يخزنون قدراً كافياً من الأغذية، تكفيهم مدة الأضراب التي يمتنعون فيها عن استلام الأرزاق من ادارة السجن. ولكنهم عندما سمعوا نشيد الأممية تدوى من الزنزانات و امتنع المعتقلين عن استلام الأكل و اعلنوا الأضراب عن الطعام، ادركوا ان الأضراب عن الطعام هو امتناع السجناء عن تناول أي شيء منه.

بدأ آمر المعتقل بأستعمال القوة لكسر الأضراب، فأخرج عدد من المعتقلين و اشبعوهم ضرباً لأجبارهم على قبول الطعام ولكن دون جدوى.
وفي اليوم العاشر من الأضراب عندما بدأ المعتقلون بالهزال ولاح خطر الموت الجماعي لهم. ابلغ آمر المعتقل المعتقلين بأن الحكومة وافقت على المطاليب، وانها ستزودهم بقدر كاف من الغذاء المخصص للسجين السياسي في نظام السجون، وبأمكان ذويهم جلب الملابس و الأغذية لهم الى مديرية التحقيقات الجنائية لنقلها الى المعتقل، وان الأدارة ستخرج المعتقلين بوجبات الى باحة المعتقل للشمس و انها ستزود المدخنين بالسكاير و تكف عن الأعتداء عليهم.

# المجلس العرفي العسكري

كان التحقيق مع الشيوعيين يجري في التحقيقات الجنائية. فيعلق الموقوف من يديه الى أحد الشبابيك وينهال عليه شرطة التحقيقات (الأمن) بالضرب و يسكب عليه الماء البارد في الشتاء. وقد تجمد احد السجناء من البرد فمات. وذلك لأنتزاع الأعتراف منه، ولأخذ المعلومات عن التنظيمات السرية للحزب الشيوعي. فقد انهار يهودا صديق و انهار مالك سيف، كما انهار فؤاد بهجت و مجيد رؤوف و رفيق چالاك. فأخذوا يتنقلون مع ضباط الأمن في الألوية للقبض على الشيوعيين و يحضرون الى المجلس العرفي العسكري للأدلاء بشهاداتهم ضد المتهمين.

"في الموعد المحدد للمحكمة، نقلنا بسيارات مغلقة خاصة الى معسكر الوشاش، حيث المجلس العرفي العسكري ورئيسه العقيد عبدالله النعساني. وعندما ادخلنا الى قفص الأتهام، كان الترتيب في الأصطفاف بحسب المحكوميات المقررة سلفاً من دوائر الأمن. الصف الأول، هو المحكومون بالأعدام او الأشغال الشاقة المؤبدة، ثم الذين سيحكمون بالأشغال الشاقة المؤقتة، ١٥ سنة، ١٠ سنوات، ٧ سنوات ثم الذين سيحكمون بالحبس.

يلقي المدعى العام العسكري بيان الأتهام مدافعاً عن النظام الملكي الرجعي و قليلاً من الشتائم الى الوطنيين و الحركة الوطنية ثم يطالب بأنزال أشد العقوبات بالمتهمين.

ثم يلقي ضابط الأمن شهادته الكاذبة ويليه الخونة و المنهارون. وعندما كنّا نلقي دفاعنا لعدم وجود أثر للمحامين في المجلس، كان النعساني يوعز الى كاتب الضبط عدم تدوين حرف واحد من الدفاع، لأن الدفاع لم يكن عن انفسنا و انما عن الحركة الوطنية وحقوق الشعب

الديمقراطيةو التنديد بالحكم الرجعي الموالي للأستعمار. ولايريد النعساني ان تدخل هذه الأقاويل في اضابير الدعاوى ثم يتلو رئيس المجلس قرار الحكم دون بيان أسماء المتهمين و محكومية كل منهم. بل على الشكل الآتي:

"الصف الأول بالأشغال الشاقة المؤبدة.. الصف الثاني بالأشغال الشاقة لمدة عشرة سنوات، الصف الثالث بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات. والصف الأخير بالحبس لمدة ثلاث سنوات، ثم ينهال الجنود بالضرب على المحكومين و يُنقلون الى السجن".

# السجن!

عندما نقلنا الى سجن بغداد المركزي، استقبلنا السجانون و بعض الشقاوات من السجناء بالشتم و الضرب. ثم حضر الحلاق ليحلق رؤوسنا حتى جلد الراس. ثم جردونا من ملابسنا و البسونا ملابس السجن القذرة، ثم اتى الحداد ليكبلنا بسلسلة طوله اقل من قدم، يصعب معه السير بخطوات اعتيادية. وزودنا ببطانيتين و ارسلنا الى القلعة المخصصة لنا.

حضر مدير السجن مع عدد من السجانين مسلحين بهراوات غليظة، يلقي على السجناء تعليماته المخالفة لأنظمة السجون، ومن يعترض، ينهال عليه السجانون بالهراوات الى ان يسيل الدم من كل جزء من جسمه. وبعد ساعة تسمع صوت الصافرة: "مسطار" وهي كلمة هندية باقية من عهد الأحتلال البريطاني و معناه الأصطفاف للتعداد. يجلس السجناء القنفصاء خمسة فخمسة و يأتي العريف السجان ليعد الصفوف، ثم يشير بالنهوض و التفرق. وفي مواعيد توزيع الأكل يحمل عدد من السجناء من مطبخ السجن القدور التي تحتوي على اكل السجناء، فعلى السجناء الأصطفاف وكل بيده ماعون من النحاس يغطيه الصدأ يوضع فيه مقدار من الأكل مع عدة صمونات ..الخ. ويدخل السجناء الى القاعات في الليل لتغلق عليهم الأبواب الى نهار اليوم الثاني."

وحال وصول السجناء السياسيين الى القسم المخصص لهم، يهرع الرفيق المسؤول عن الشؤون الأدارية لأستقبالهم و الترحيب بهم، ثم يحدد لكل منهم مكانة بين رفاق ويقدم له ما يمكن من الشاي والأكل ويهيىء لهم الحمام للأغتسال ومن ثم الراحة. وعندما يأتي موعد تناول الغذاء، يتوزع السجناء في مجاميع صغيرة يفرشون "السفرة" و يجلب احد الرفاق الأكل،

ثم يوزع عليهم ماجلبته عوائلهم من الفواكه أو الحلويات..الخ، وفي المساء، ينقسمون الى مجاميع اكبر للأستماع الى محاضرة من احد الرفاق عن موضوع من مواضيع الحركة الوطنية او عن الجبهة الوطنية أو مقاومة الأستعمار و النضال من أجل حقوق الشعب.

ولئلا يجري الضغط على السجناء لتفريق شملهم، يكون احد الرفاق هو المسؤول عن مراجعة ادارة السجن حول شؤون السجناء و الأمور المتعلقة بالمعالجة الطبية و مواجهة أهاليهم..الخ.

# اضرابات السجناء من أجل حقوقهم

## سجن نقرة السلمان

بعد تنفيذ أحكام الأعدام بحق قادة الحزب الشيوعي عام ١٩٤٩، جرى نقل اعداد كبيرة من السجناء السياسيين من ذوي المحكوميات الكبيرة الى السجن الصحراوي في (نقرة السلمان) في قضاء السماوة بلواء الديوانية آنذاك.

سجن "نقرة السلمان" عبارة عن قلعتين متقابلتين بينهما دهليز للأتصال، بناهما الضابط البريطاني (كلوب باشا) الملقب بأبي حنيك، في المنطقة الصحراوية القريبة من الحدود السعودية، لصد هجمات الوهابيين على العراق آنذاك. وكل قلعة عبارة عن طابقين مبنية بالحجر و الكلس وتم تحصين شبابيكها الشبيهة بمزاغل البنادق بالواح فولاذية لايخترقها الرصاص. و يخلو الطابق السفلى من أي مدخل، يجري الدخول الى القلعة من خلال باب فولاذي صغير شبيه بباب القاصة الحديدية من خلال سلم (درج) حديدي الى الطابق العلوي، و النزول منه الى الطابق الأرضي. وفي منتصف الدهليز ا[illegible] بين القلعتين، هناك مخزن لخزن الطعام و [illegible]ين للماء تحت الأرض تحسباً للحصار.

سميت المنطقة بـ "نقرة السلمان" لأن الموقع الذي بنيت فيه القلعة عبارة عن حفرة عميقة واسعة، يعتقد انها فوهة بركان في العصور الغابرة خمدت و تركت آثارها في المنطقة منها وجود احجار بركانية سوداء تنتشر في منطقة واسعة حول الحفرة.

ولما كانت المنطقة تبعد عن مدينة سماوة بـ ١٥٠ كيلومتراً يمر الطريق اليها من خلال أراض صحراوية مترامية الأطراف، تستغرق مدة

الوصول اليها من سماوة بالسيارة حوالي ٥ ساعات، ولاتقل المسافة من بغداد الى سماوة عن ٥ ساعات بالسيارة، الأمر الذي يصعب على ذوي السجناء الوصول اليهم لمقابلتهم و تزويدهم بحاجاتهم الأنسانية. ولايوجد في السجن طبيب حكومي ولا مستوصف، بل يزور طبيب السجن المنطقة في فترات متباعدة. هذا بالأضافة الى سوء المعاملة التي عومنوا بها من قبل ادارة السجن و افراد "الهجانة" من الذين يحرسون السجن.

## الأضراب عن الطعام و تقديم المطاليب

قدم السجناء مذكرة الى المسؤولين يشكون فيها بعدهم عن ذويهم، وسوء المعاملة التي يتلقونها من ادارة السجن و تقدموا فيها بالمطاليب الآتية:

١- نقلهم من هذا السجن الصحراوي الى سجون قريبة من ذويهم.

٢- منحهم الحقوق المقررة للمسجونين السياسيين قانوناً.

٣- توفير المعالجة الطبية لهم.

٤- الكف عن توجيه الأهانات لهم من قبل ادارة السجن.

٥- اعادة النظر في الأحكام الصادرة بحقهم.

فلما رفضت السلطات المختصة تلبية هذه المطاليب، اعلن السجناء الأضراب عن الطعام في ١٢ تموز ١٩٥١ حتى تجاب مطاليبهم. وبعد عشرة أيام من الأضراب، قام ذويهم بمظاهرة صاخبة في بغداد في يومي ٢٥ و ٢٨ تموز، تصدت لها الشرطة وفرقتها بالقوة و اعتقلت عدداً من المتظاهرين و المتظاهرات من ذوي السجناء.

وقدم كل من الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الأستقلال مذكرة الى المسؤولين تأييداً لمطاليب السجناء وذويهم، بالغاء سجن نقرة السلمان

وبمنحهم حقوق السجين السياسي. وقابل السيدان كامل الجادرجي والشيخ محمد رضا الشبيبي هيئة النيابة في البلاط الملكي طالبين تلبية مطاليب السجناء العادلة.

واصدرت الحكومة بلاغاً رسمياً، بررت نقل هؤلاء السجناء الى سجن نقرة السلمان وعددهم ١٦٢ سجيناً، وقال البلاغ ان مطاليب السجناء تنحصر في الغاء سجن نقرة السلمان و اعتبار الأحكام الصادرة بحقهم غير شرعية. وادعت الحكومة بأنها تعتني بغذاء ودواء المسجونين، ولذويهم الحرية في مواجهتهم وارسال الحاجيات والكتب اليهم.

وتضامناً مع سجناء سجن السلمان، اعلن السجناء في سجني الكوت و بغداد أيضاً الأضراب عن الطعام وقدموا نفس المطاليب. ونتيجة لضغوط الصحافة والأضراب والجماهير أوفدت الحكومة معاون مدير عام السجون الى السجن لمفاوضة السجناء المضربين عن الطعام وتم الأتفاق على نقلهم الى السجون الأخرى، فأصدرت الحكومة في ٢ آب ١٩٥١ البيان التالي:

" سبق للحكومة، في أوقات مختلفة، ان نقلت بعض المسجونين الى سجن نقرة السلمان لعدم مراعاتهم أنظمة السجن و لقيامهم ببث دعايات مضرة، خلافاً لأحكام ذيل قانون العقوبات رقم ٥١ لسنة ١٩٣٨، كما اوضحنا في بياننا بتأريخ ٣٠ تموز ١٩٥١. إلا انها عادت فنقلت بعضهم الى سجن آخر بعد ان توثقت من احترامهم لأنظمة السجن، والكف عن كل دعاية مخالفة لأحكام القانون المذكور.

لقد خولت ان اصرح بأن هذه السياسة لاتزال نافذة المفعول فمتى زالت الأسباب التي من أجلها عزل المسجونون، فليس هناك ما يحول دون نقلهم الى سجن آخر.

٣٠ تموز ١٩٥١ وكيل مدير الدعاية العام

ان الأحترام لأنظمة السجن و الكف عن كل دعاية مخالفة لأحكام القانون الوارد في بيان الحكومة، هو انها ابتدعت قضية "نبذ المباديء الشيوعية" من قبل السجناء لنقلهم الى سجن آخر او النظر في أمر اطلاق سراحهم. إلاّ ان الضغوط الأخيرة لنقل جميع السجناء من سجن نقرة السلمان الى السجون الأخرى، و موافقة الحكومة على ذلك، لم تكن مشروطة بنبذ المباديء. في هذه الفترة كانت الحكومة عازمة على الدخول في مفاوضات مع شركات النفط الأجنبية صاحبات الأمتياز في العراق لأجراء بعض التعديلات على الأتفاقية بهدف الحصول على المزيد من العوائد من بيع النفط المشاريع الأعمار. فكانت بحاجة الى شيء من الهدوء و الأستقرار لتمرير تلك المفاوضات و ما يتمخض عنها من اتفاق بسلام. و فعلاً بدأت بنقل وجبات من السجناء من ذلك السجن الصحراوي الى سجني الكوت و بغداد، حتى بلغ عددهم في سجن بغداد قرابة ٢٠٠ سجين، جرى جمعهم في قلعة خاصة من قلاع سجن بغداد.

وعندما اقدمت الحكومة على التفاوض مع شركات النفط، اقتصرت مطاليبها على زيادة الأنتاج والتصدير، للحصول على المزيد من الأموال و الأتفاق على سعر صرف الذهب، كانت الحكومة تطالب بأحتسابه على أساس سعره في السوق، بينما الشركات تصر على صرفه بالسعر الرسمي.

# محاولة تخفيف الضغط عن الشعب

بعد أن نصبت المشانق في ميادين بغداد، ليعلق عليها قادة الحزب الشيوعي العراقي، وامتلأ سجن "نقرة السلمان" الصحراوي بالسجناء السياسيين، من ذوي المحكوميات الثقيلة من قادة و كوادر الحزب الشيوعي العراقي و الديمقراطيين الآخرين، واكتظ سجن الكوت بعد توالي وجبات المحكومين السياسيين اليه. ولم يبق في سجن بغداد (القسم السياسي) سوى عدد قليل من السجناء الذين تمكّن ذويهم من أبقائهم في هذا السجن. و بلغ تذمر الشعب أوجه. وخشية من انفجار جديد، قدّم نوري السعيد استقالة وزارته وكلف الوصي عبدالاله علي جودت الأيوبي بتأليف وزارة جديدة في ١٠ كانون الثاني ١٩٤٩.

وقد فاتح الأيوبي حزب الأستقلال و الحزب الوطني الديمقراطي للأشتراك في وزارته، إلاّ ان الأستقلال الذي جمّد نشاطه، قد اعتذر عن الأشتراك فيها، وقد اشترك سكرتير الحزب الوطني الديمقراطي السيد حسين جميل، اعلن عن اشتراكه بصفة شخصية بسبب تجميد الحزب نشاطه السياسي.

بادرت الوزارة الى الغاء الأحكام العرفية. وطلب وزير العدل حسين جميل الأفراج عن المحجوزين بأمر الحاكم العسكري العام خلال فترة سريان الأحكام العرفية. ولما كان المحكومون في المجالس العرفية لايمكن اطلاق سراحهم إلاّ بأصدار عفو عام، طلب وزير العدل تشكيل لجنة قضائية، من كبار الحكام لدراسة قضايا المحكومين السياسيين، لتقديم توصياتها الى الحكومة، لأصدار عفو خاص عن بعض المحكومين و بتخفيف الأحكام عن الآخرين. وقد امرت الحكومة بالأفراج عن المحجوزين بأمر الحاكم العسكري

العام، إلاّ انها لم تصدر العفو عن أي سجين سياسي. علماً كان من بينهم كامل القزانجي من الحزب الوطني الديمقراطي الذي كان سكرتيره وزير العدل حسين جميل و عبدالرحيم شريف من حزب الشعب و ابراهيم احمد و جليل هوشيار من الحزب الديمقراطي الكردي.

وفي ٥ شباط ١٩٥٠ قدمت وزارة علي جودت الأيوبي استقالتها، بسبب اشتداد المعارضة في صفوف الحكومة نفسها، حول الأتفاق العراقي - المصري لعدم التدخل في شؤون سوريا الداخلية لمدة خمسة اعوام. في حين كان عبدالاله يؤيد التآمر على سوريا للحصول على عرش له بعد أن اعتلى فيصل الثاني العرش وبلغ السن الذي يتوّج فيه لأستلام مهامه الدستورية.

وفي ٥ شباط ١٩٥٠ كلف الوصي توفيق السويدي لتأليف الوزارة. ويظهر من مجريات الأمور، ان الوزارة كانت لها مهام خاصة تتعلق بالسماح لليهود العراقيين الى ترك العراق للذهاب الى اسرائيل فاصدرت قانون اسقاط الجنسية العراقية عنهم، و استمرت المحاكم، رغم الغاء الأحكام العرفية، بمحاكمة الشيوعيين و ارسالهم الى السجون.

و نتيجة لأشتداد المعارضة داخل البرلمان ازاء اعوان نوري السعيد، قدم ٣٧ نائباً استقالاتهم من المجلس، وقدمت الوزارة استقالتها في ١٩٥٠/٩/١٥. وقبل الوصي استقالة الوزارة، و كلف نوري السعيد بتأليف الوزارة في ١٩٥٠/٩/١٥.

نشط الصهاينة خلال هذه الفترة، فحدثت خمسة انفجارات للقنابل في محلات اليهود، قيل ان الصهاينة هم الذين قاموا بذلك، لدفع يهود العراق الى الذهاب الى اسرائيل. وقد تم القبض على الصهيوني (برودني) الذي كان يحمل الجنسية البريطانية، مع عدد آخر من اليهود العراقيين، حكمت

المحكمة على اثنين منهم بالأعدام، ونفذ فيهما الحكم. وفيما حكمت على "برودني" بالحبس لمدة خمس سنوات.

وقد تم خلال هذه الفترة تأسيس حزب الجبهة الشعبية برئاسة السيد طه الهاشمي وحزب الأمة الأشتراكي برئاسة صالح جبر. وتم فيما بعد اعلان الأتحاد الهاشمي بين الأردن و العراق.

# بدء الأضرابات و المظاهرات الأحتجاجية

كانت الأحزاب السياسية و جماهير الشعب تراقب عن كثب سير المباحثات مع شركات النفط و تعتبر الأقتصار على المطاليب المقدمة من جانب الحكومة تفريطاً بحقوق البلاد، فدعت الى الأضراب العام في ١٩ شباط ١٩٥٢. وكان الأضراب شاملاً رغم محاولات الحكومة لمنع انتشاره، وتطور الأضراب الى مظاهرات جماهيرية واسعة، تطالب بسقوط الحكومة، و اطلاق الحريات الديمقراطية، وانتزاع حقوق البلاد من شركات النفط. وما زاد من حماس الجماهير انتصار الثورة المصرية بقيادة جمال عبدالناصر في ٢٣ تموز ١٩٥٢، و امتدت الأضرابات الى عمال الموانيء في البصرة، فاعلن العمال الأضراب عن العمل مطالبين، الى جانب حقوقهم النقابية، بالحقوق السياسية. إلاّ أن (سعيد قزاز) اصرّ على مجابهة الأضراب بالقوة، فتصدت الشرطة لهم و قتلت و جرحت عدداً من العمال، و اعتقلت العشرات منهم لتضمهم الى السجناء السياسيين في السجون.

قدمت الوزارة استقالتها في أواسط تموز ١٩٥٢، وشكل مصطفى العمري وزارة جديدة. وقدمت الأحزاب السياسية في ٢٨ تشرين الأول ١٩٥٢ مذكرة الى الوصي عبدالاله تطالب بتعديل الدستور و اطلاق الحريات الدستورية، و حل البرلمان و اجراء انتخابات حرة. ورضخت الحكومة جزئياً، فحلّت البرلمان و اعلنت عن اجراء انتخابات جديدة، إلاّ أن الأحزاب السياسية اعتبرت اجراء الأنتخابات في ظل مصادرة الحريات الدستورية لا تحقق طموح الشعب فدعت الى مقاطعتها. و اعلنت الوزارة من جانبها بأنها ستعمل من أجل سن قانون الأنتخاب المباشر. و فاتحت الأحزاب بذلك ودعتها لعقد اجتماع في البلاط الملكي يحضره رؤساء الوزارات السابقين و رئيس مجلس الأعيان والنواب و الشخصيات السياسية. فجرى ذلك في ٣

تشرين الثاني ١٩٥٢ لبحث الأوضاع الراهنة الا انه جرت مشاجرة بين الوصي عبدالاله و رئيس حزب الجبهة الشعبية المتحدة طه الهاشمي فلم يسفر الأجتماع عن شيء.

## اضرابات في السجون السياسية
## من أجل الحقوق السياسية و اعادة النظر في الأحكام

رأى السجناء ان الجو مناسب للحصول على الحقوق السياسية و تحريك مطالبهم في اعادة النظر في الأحكام الجائرة التي صدرت بحقهم في ظروف خاصة. فقرر السجناء في سجن بغداد الأضراب عن الطعام حتى تجاب مطاليبهم، في اعتبارهم سجناء سياسيين يتمتعون بحقوق السجين السياسي، وكذلك بأعادة النظر في الأحكام الصادر بحقهم من المجالس العرفية العسكرية. وسرعان ما استجاب السجناء في سجن الكوت لذلك فأعلنوا الأضراب عن الطعام، في وقت عمت المظاهرات بغداد والعديد من المدن الأخرى. استمر الأضراب ٢٠ عشرين يوماً، جرت مفاوضات بين ممثلي السجناء، وكان يمثلهم (المحامي نافع يونس و المحامي مكرم الطالباني) ومثلت الحكومة نائب رئيس محكمة تمييز العراق عبدالجبار التكرلي و مدير السجون العام.

اسفرت المفاوضات عن تمتع السجناء ببعض امتيازات السجين السياسي، وهي حقهم بمواجهة ذويهم في قاعات السجن مرتين في الأسبوع ورفع القيود الحديدية عنهم، وارتداء ملابس مدنية و استلام الأرزاق ليقوموا هم بأعداد الطعام لهم..الخ، كما وعدت الحكومة على لسان نائب رئيس محكمة التمييز بأنها ستعيد النظر في الأحكام، كل على حده و بناءً على طلب يقدمه السجناء، لأرسال توصيات الهيئة القضائية بغية أصدار مراسيم بالغاء أو تعديل الأحكام التي اكتسبت الدرجة القطعية، والصادرة من المجلس العرفي العسكري. ولما بدأت الحكومة في انجاز وعودها، وبعد تسعة أيام من انتهاء الأضراب الأول، اعلن السجناء الأضراب عن الطعام

ثانية و دام الأضراب ٢٩ يوماً استشهد خلاله الرفيق نعمان محمد صالح، و شيع جثمانه تشيعاً جماهيراً واصدرت الحكومة بياناً اذيع من دار الأذاعة يقضي بتلبية ذات المطاليب المقدمة سابقاً. ولما كان السجناء يخططون لهروب جماعي من سجن الكوت، أوعزوا بعدم الأستمرار في الأضراب عن الطعام في الوقت الراهن.

# انفجار المظاهرات و الأضرابات الطلابية

قررت كلية الصيدلة و الكيمياء تعديل نظام الكلية بشأن سنوات الرسوب في الكلية فأعتبر الطلاب ذلك مضراً بمصلحتهم فأعلنوا الأضراب عن الدوام اعتباراً من ١٩٥٢/١٠/٢٦ حتى يعاد النظر في ذلك التعديل. ولمّا لم تلبي الأدارة طلب الطلاب، اعلنت تعطيل الدراسة في الكلية وطلبت تسفير الطلاب الى مدنهم. تضامناً مع طلاب (الكلية المذكورة)، اعلنت كليات الطب و الحقوق والتجارة وغيرها الأضراب عن الدراسة حتى تجاب مطاليب زملائهم. و اتبعت الحكومة العنف لكسر الأضراب ، واصدرت وزارة المعارف قراراً بأيقاف الدراسة و الدوام في الكليات و المعاهد. إلاّ أن الأضراب سرعان ما تحول الى عمل سياسي اصدر الطلاب بياناً نشر يوم ١٩٥٢/١١/٢٣ في الصحف المحلية جاء فيه:

" ان تنكر الفئة الحاكمة للمطاليب الوطنية لدليل قاطع على الذهنية الرجعية المسيطرة على عقلية المسؤولين، وهي محاربة كل ما من شأنه اصلاح الأوضاع القائمة والقضاء على الفساد المخيم على الشعب بوحي من مصلحة الأستعمار. لذا فأننا طلبة المعاهد العالية نعلن اضرابنا عن الدوام بصفتنا الطليعة ألواعية في الوطن حتى تستجاب مطاليبنا التي تنحصر في الأمور الآتية:

١- وجوب الأخذ بالأنتخاب المباشر الحر كأساس في الأنتخابات القادمة.

٢- القيام بالأصلاحات الداخلية لصيانة الحريات العامة و مواكبة التطور العالمي.

وفي حالة عدم الأستجابة لمطاليبنا، سنلجأ الى الأساليب التي تفهمها الفئة الحاكمة.

وكانت المظاهرات تعم كافة مناطق بغداد و المدن العراقية الأخرى. فقد خرجت مظاهرة جماهيرية كبيرة في بغداد يوم الخميس ١٩٥٢/١١/٢٠. و مظاهرة كبيرة اخرى يوم السبت ١٩٥٢/١١/٢٢ ولما تصدت الشرطة لها، حدثت اصطدامات مع الشرطة في باب الشيخ وفي محلة الفضل، قتل عدد من المتظاهرين وجرح أعداد اخرى.

وكانت حكومة مصطفى العمري مترددة بما تتخذها من اجراءآت وخرجت الأمور من يديها. فكلف الوصي السيد حكمت سليمان لتشكيل حكومة لتهدئة الأوضاع، إلاّ انه اعتذر عن ذلك. ثم كلف جميل المدفعي بتشكيل الوزارة، فلما علمت الجماهير بذلك هتفت بسقوطه. و استقالت وزارة مصطفى العمري في ١٩٥٢/١١/٢٣.

## وزارة الفريق نورالدين محمود و اقحام الجيش ضد الشعب

عندما افلتت الأمور من أيدي الحكومة، و بناءاً على اصدار نورى السعيد، جرى تأليف وزارة برئاسة رئيس أركان الجيش الفريق الركن نورالدين محمود بتأريخ ١٩٥٢/١١/٢٣ وكان من راي الوصي عبدالاله تشكيل حكومة عسكرية تكون اكثرية اعضائها من العسكريين إلاّ أن نورالدين محمود كان يخشى اقحام الجيش ضد الشعب وفي السياسة، خوفاً من النتائج غير معلومة، وخاصة قيام الجيش في سوريا و مصر بأنقلابات لأستلام السلطة في تلك الفترة. فألف وزراة مدنية برئاسته.

وقد استمرت المظاهرات وتحدت الجماهير هذا التحول في سياسة السلطة، ورداً على ذلك، ولأول مرة رفع الشيوعيون شعار "تسقط الملكية و لتحيا الجمهورية". و اشتدت المظاهرات حدةً، فهاجم المتظاهرون مكتب الأستعلامات الأمريكي في شارع الرشيد و احرقوه.

ان هذه المكاتب كانت أوكاراً للتجسس ولشراء الذمم لمصلحة الأستعماريين، فأستعانت الحكومة بالجيش عندما عجزت الشرطة عن اخماد المظاهرات، فنزل الجيش بدباباته الى الشوارع ولكن المتظاهرين بدلاً لمواجهة معه رحبوا به و كان الخطباء يع ـن المدرعات ويلقون خطاباتهم الوطنية من فوق الدبابات و المدرعات، كما لم يتعرض الجيش للمتظاهرين.

"الآن أصبح الجيش على الحياد بين الحكومة و الشعب. الهدف الآن هو كسبه الى جانب الشعب" هذا ما يقوله الحزب الشيوعي.

وجراء استمرار و توسع المظاهرات اصدرت حكومة نورالدين محمود بياناً حذّرت فيه الشعب من مغبة الأستمرار في التظاهر و الأضراب، اذيع البيان من دار الأذاعة مرات عديدة.

((بناءً على حدوث اضطرابات تعرّض أمن البلاد و سلامتها الى الخطر، فقد كلفني صاحب السمو الوصي و ولي العهد المعظم بتشكيل الوزارة و استلام مسؤولية الأدارة و حفظ الأمن في البلاد. وعليه، فأنني أدعو الشعب العراقي الكريم الى مؤازرتي والجيش في القيام بالواجب، وذلك عن طريق الخلود الى السكينة و التزام جانب الهدوء وعدم القيام بما يعكر صفو الأمن في البلاد. وأدعوا الله مخلصاً ان يوفقني و الجيش في خدمة البلاد واسعادها والوصول بها الى أهدافها السامية، و الله ولي التوفيق)).

١٩٥٢/١١/٢٣ الفريق الركن: نورالدين محمود
رئيس الوزراء

## ماذا كان الهدف من اقحام الجيش في ذلك؟

كانت الحكومة تخشى التحام الجيش مع الشعب وحسم القضية الوطنية لصالح الشعب كما جرى في مصر بقيادة المقدم جمال عبدالناصر ورفاقه. فكانت تريد دق اسفين بينهما لعدم تلاحمهما من جهة، و التمكن من السيطرة على الموقف بسبب احترام الشعب للجيش وعدم دخوله في مواجهة معه، كما جرت مع الشرطة.

ان ضباط الجيش العراقي، شأنهم شأن معظم الضباط في البلدان التي استقلت هم من فئة المثقفين. وعلى الرغم من ان معظمهم نالوا التعليم على أيدي الضباط الأنكليز وخاصة اولئك الذين اكملوا الدراسات العسكرية العليا في بريطانيا، إلاّ أن عملهم تحت اشراف كبار الضباط الأجانب (المفتش العام للجيش الجنرال رنتن مثلاً) قد ترك فيهم اثراً متناقضاً، ارتباطهم الروحي بالغرب و عدائهم المبدئي للأستعمار.

ان الحلقات السرية التي اسسها الضباط في مختلف أدوار تأريخ الحركة الوطنية قد حالت دون اتصالهم بفئات السكان الأخرى، ومن جراء ذلك ارتدى نشاطهم السياسي طابعاً انقلابياً معتمدين على قواهم الخاصة دون التعاون لمساهمة الجماهير في الذ ..ك.

وبسبب التباين الحاد في المواقف السياسية والأجتماعية للضباط، فقد كانت لهم أدوار متناقضة في تأريخ الحركة الوطنية. ففي ظروف معينة، كانت الحكومات الرجعية في العراق تستخدم الجيش لقمع الثورات و الأنتفاضات الشعبية، في حين افلح الضباط و الجنود في ظروف اخرى من حسم الموقف لصالح الشعب واسقاط الحكم بأنقلاب عسكري (مدعوم) من الشعب.

وكانت باكورة أعمال رئيس الوزراء "نورالدين محمود" هو اعلان الأحكام العرفية في لواء بغداد في نفس يوم صدور بيانه و استلامه السلطة في ١٩٥٢/١١/٢٣ فعين اللواء الركن عبدالمطلب الأمين حاكماً عسكرياً عاماً الذي اصدر أوامره بـ:

١- منع المظاهرات و التجمعات.

٢- منع حمل الأسلحة النارية و الجارحة.

٣- غلق الأحزاب السياسية.

٤- تعطيل الصحف.

إلاّ أن المظاهرات الجماهيرية قد استمرت وكان المتظاهرون يطالبون بأطلاق الحريات الديمقراطية واطلاق سراح السجناء و المعتقلين السياسيين و تشكيل حكومة وطنية.

وقامت الحكومة بالقاء القبض على ٢٢٠ من المثقفين الوطنيين، بين وزير سابق ونائب في البرلمان و استاذ جامعي و رئيس حزب سياسي و صحفي وكاتب وأديب..الخ، كما تم القاء القبض على ٢٩٩٩ من المتظاهرين، و حكم على اثنين بالأعدام و اعدموا علناً في شارع الكفاح كما حكم على ٩٥٨ مواطناً بالسجن وعلى ٥٨٢ بالغرامة وعلى ٢٩٤ بالكفالة*.

واصدر الحاكم العسكري العام بياناً يقضي بوقف المظاهرات والاّ فإن الجيش سيتخذ اشد الأجراءآت بحق المخالفين. ولما استمرت الجماهير في تظاهراتها نزل الجيش الى الشوارع وفتح النار على المتظاهرين مما ادى الى مقتل (١٨) مواطناً وجرح (٨٤) مواطناً في منطقة باب الشيخ بجانب الرصافة. كما اصدر الحاكم العسكري امراً في ١٩٥٢/١١/٢٤ يقضي بمنع التجوال في كافة انحاء بغداد الى اشعار آخر.

---

* بموجب احصاءات وزارة الدفاع (تأريخ الوزارات العراقية عبدالرزاق الحسن).

ثم اتخذت الحكومة بعض اجراءات التهدئة عندما انتهت المظاهرات، فأصدرت قراراً بتحديد أسعار بعض الحاجيات المعاشية*، ثم اصدرت قانون الأنتخاب المباشر وتم سحب الجيش من الشوارع في ١٩٥٢/١٢/١٣.

وبعد ان جرت الأنتخابات في ظل الأحكام العرفية و وجود المئات من السياسيين في السجون و المعتقلات وكم الأفواه بتعطيل الأحزاب و الصحف قدمت حكومة نورالدين محمود استقالتها، بعد أن ادت دورها المشين ضد الحركة الوطنية في البلاد، خدمةً للأستعمار و الحكم الملكي الرجعي المعادي للشعب. لتفسح المجال لحكومة يراسها جميل المدفعي.

---

* كان من المواد المعاشية التي حددت الحكومة أسعارها، الخضر و الفواكه. وكان من بين الخضر الشلغم(اللفت). فأبرق احد المواطنين الى رئيس الوزراء برقية قال فيها: "السيد رئيس الوزراء المحترم – تسعيركم الشلغم اثلج صدورنا، سيروا على بركة الله" فسيق الى المجلس العرفي العسكري و حكم عليه بالسجن لمدة ستة اشهر لتهمكه على رئيس الدولة.

# وزارة جميل المدفعي
# و المذابح في السجون السياسية

تشكلت وزارة جميل المدفعي السادسة في ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣ في ظل الأحكام العرفية و الحريات المصادرة والأحزاب المعطلة و الصحف المتوقفة عن الصدور والغي امتياز بعضها و مئات الوطنيين يقضون أحكاماً ثقيلة في السجون.

قدم كل من حزب الأستقلال و حزب الوطني الديمقراطي مذكرة تطالب بأعادة حرية الأحزاب والسماح للصحف بالصدور و الغاء الأحكام العرفية. وكانت الحكومة تماطل في ذلك وهي تقول ان اختصاص المجلس العرفي العسكري محدود بالدعاوى التي تحال اليه، وبصريح العبارة تقول: مالكم فإن المجلس العرفي يرسل الشيوعيين الى السجن.

و ازدادت أوضاع السجون سوءاً عندما عُين (عبدالجبار ايوب) المعروف بشراسته و معاداته للشيوعيين و كل الوطنيين مديراً لسجن السياسيين في بغداد. وجهاد الجاف مديراً لسجن الكوت و طاهر الزبيدي مديراً عاماً للسجون. وكان ماجد مصطفى وزيراً للشؤون الأجتماعية في كل الوزارات التي وقفت موقفاً متشدداً تجاه مطاليب الشعب و تمادت في قمع الوطنيين.

زار ماجد مصطفى سجن السياسيين، التابع الى وزراة الشؤون الأجتماعية، في بغداد وجرت مناقشة حادة بينه وبين السجين مكرم الطالباني، عندما قال للوزير: "اننا سياسيين ولسنا مجرمين حتى نكبّل بهذه السلاسل التي يراها معاليكم" وطلب رفع القيود الحديدية عن السجناء و تطبيق القوانين في اعتبارهم سجناء سياسيين. وكان جواب الوزير:

"لو لم تكونوا مجرمين لمّا كَبّلتم بالحديد" فرد عليه السجين بما يستحق من جواب، فتوتر الجو و ترك الوزير وصحبه السجن.

## اضراب الكليات

نتيجة لسوء أوضاع الطلبة في دار المعلمين الأبتدائية ببغداد ومطالبتهم بتحسين ظروفهم الدراسية والمعيشة، امتنعت الأدارة عن تلبية مطاليبهم، فأعلنوا الأضراب عن الدراسة وكي تجاب مطاليبهم، الأمر الذي قررت فيه الحكومة الى تعطيل الدراسة و تسفير الطلاب الى محلات اقامة ذويهم.

اعلن طلاب كلية الطب و الصيدلة و الكيمياء الأضراب عن الدراسة، تضامناً مع زملائهم في دارالمعليمن الأبتدائية و استمر الأضراب الى ان استقالت الوزارة بسبب استلام الملك فيصل الثاني سلطاته الدستورية و توج ملكاً على العراق، وذلك طبقاً لأحكام الدستور.

كلف الملك جميل المدفعي بأعادة تشكيل الوزارة في ٢ آيار ١٩٥٣ بنفس التشكيلة الوزراية السابقة.

وقدم كل من حزب الأستقلال ـ حزب الوطني الديمقراطي مذكرة الى الملك، قالا فيها: "ان احداً من الناس ما كان ليتصوّر بأن تستمر هذه الأجراءات الشاذة حتى بعد تسلم جلالتكم سلطاتكم الدستورية. فقد كان المأمول ان يكون عهد جلالتكم عهداً فاصلاً بين ذلك العهد القائم الذي خيم على البلاد، وبين عهد جديد تمهد له الحكومة بالغاء الأدارة العرفية ورفع الحظر عن الأحزاب في مزاولة نشاطاتها السياسية، و اطلاق الحريات العامة من عقالها، بما في ذلك الصحف المعطلة و الملغاة امتيازاتها، كي يشعر

المواطنون جميعاً انهم مقبلون حقاً على عهد جديد تسود فيه المبادىء الديمقراطية و يصان الدستور".

وبدلاً من أن يجيب الملك على المذكرتين، ارسلهما الى رئيس الوزراء للنظر فيهما. وكان جوابه المماطلة في الغاء الأحكام العرفية و تعليق اطلاق حرية الأحزاب والصحف الى حين صدور قانون جديد للجمعيات و الأحزاب و قانون جديد للصحافة يضعان قيوداً اضافية على الأحزاب والصحافة أكثر مما كان في القانونين النافذين.

## ﴿ مذبحة سجن بغداد ﴾
## الأنشقاق في السجون

كان معظم قادة الحزب الشيوعي قد نقلوا الى سجن نقرة السلمان بعد احداث الوثبة و اعدام السكرتير العام للحزب الشيوعي فهد و عضوي المكتب السياسي حازم و صارم عام ١٩٤٩وكان الرفيق سالم عبيدالنعمان أقدم رفاق اللجنة المركزية الموجودين في سجن السلمان، فكان طبيعياً ان يتولى مسؤولية المنظمة الشيوعية في سجن نقرة السلمان و اللجنة المديرة للسجن.

كانت حياة السجن قاسية و طويلة، ويعاني السجناء صعوبات جمة في حياتهم اليومية المملة. و انعكست عليهم ظروف الحزب في الخارج. جراء فقدان معظم أعضاء اللجنة المركزية، في السنوات التي تعرض فيها الحزب لهجوم وحشي منذ عام ١٩٤٧. ولكن ديناميكية الحزب الشيوعي أدت الى ظهور مجموعة من القادة الجدد، كلما فقد الحزب مجموعة من القادة القدامى. وفي سنوات الصراعات والصادمات الحادة، ظهرت تيارات

"يسارية" سلكت سلوك المغامرة بدلاً من أن تتعلم فن التراجع المنظم لتقوية الصلة بالجماهير، ولكن لم يدم تأثير تلك التيارات التي انهارت امام ضربات العدو، او هجرت ميادين الكفاح، وسرعان ما استعاد الحزب عافيته ولكن بشيء من البراغماتية دفع خلالها ثمناً غير قليل.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن الحزب في وقت خسر المئات من الكوادر الصلبة و المجربة في الهجمات التي تعرض لها عام ١٩٤٨، وكانت الحركة الوطنية بصورة عامة تعاني الضعف، رفعت القيادة التي وصلت الى المسؤولية، بصورة غير اصولية و مخالفة للنظام الداخلي، شعار الثورة لأسقاط الحكومة و انزلت الى الشوارع منظمات الحزب على شكل عصابات منعزلة عن الجماهير الشعبية، مما سهل على السلطة مهمة القضاء عليها.

وجاء بعد ذلك قيادة جديدة على رأسها الرفيق بهاءالدين نورى (باسم)، وفي الوقت الذي كانت القوى الوطنية الأخرى ترفع شعار "الحريات الدستورية" وتطبيق الدستور العراقي، رفعت هذه القيادة شعار "اقامة جمهورية ديمقراطية شعبية" و الحركة الوطنية لم تحقق بعد الحريات المنصوصة في الدستور، فأصبحت هوة عميقة بين الحزب و بين معظم فصائل الحركة الوطنية.

انعكست الظروف التي مرت بالحزب في خارج السجن على الأوضاع السياسية في السجن. فانبرى عدد من الرفاق وعلى راسهم حميد عثمان لأتهام اعضاء اللجنة المركزية الموجودة في سجن نقرة السلمان بالأنحراف اليميني عندما لم توافق على الشعارات "اليسارية" التي رفعها الحزب في الخارج بشكل انعزالي و منها شعار "اقامة جمهورية ديمقراطية شعبية"، ويقصد بذلك إقامة جمهورية ديمقراطية تحت قيادة الطبقة العاملة و حزبها الشيوعي للسير نحو بناء الأشتراكية وكان هذا الشعار يعزل الحزب

الشيوعي عن سائر أطراف الحركة الوطنية و يؤدي الى اضعاف الجميع. فاصبح في السجون منظمتان شيوعيتان، منظمة (راية الشغيلة)، وهي اسم للصحيفة التي تصدرها القيادة القديمة في السجن، و جماعة "القاعدة" وهي الصحيفة المركزية للحزب الشيوعي العراقي.

## محاولات الهروب من السجن

حاول السجناء السياسيين تدبير عملية هروب جماعي للكوادر القيادية للحزب الشيوعي من سجن الكوت عام ١٩٥٢ عندما حفروا نفقاً من احدى غرف السجن الى خارج السور يخرج من دكان في الخارج استأجر لهذا الغرض. إلاّ أنّ الرقابة الشديدة على السجن، بعد ان نقل اليه سجناء نقرة السلمان ادت الى اكتشاف العملية قبل انجازها.

و الهروب الآخر، حدث في سجن بغداد، عندما ذهب الرفيق جمال الحيدري الى المستشفى بحراسة عدد من السجانين فتمكن من الهرب منهم و الوصول الى المنظمات الحزبية في بغداد. وتمكن الرفيق حيدر سليم من الهرب من سجن بعقوبة عندما اصيب في مذبحة سجن الكوت بخمس رصاصات في أطرافه السفلى ونقل الى سجن بعقوبة ومن ثم ارسل الى المستشفى في بغداد لأخراج الرصاصات من جسمه، فتمكن من الهرب في محطة شرقي بغداد للسكك الحديدية من ايدي الشرطة، و وصل سالماً الى الحزب.

وتمكن حميد عثمان من الهرب من سجن بعقوبة بشكل لم تتمكن ادارة السجن ان تكتشف هربه إلا بعد أن اصدر وهو في قيادة الحزب في الخارج بياناً يدعو الى اقامة جبهة وطنية بين جميع الأحزاب و القوى الوطنية.

وجرت محاولة للهروب الجماعي من سجن بعقوبة عام ١٩٥٤ عندما حفر السجناء نفقاً من السجن ماراً من تحت اسس الأسوار العديدة المحيطة بالسجن يخرج من باحة المستشفى المجاور للسجن و بينهما شارع عام. وقد تمكن عشرون سجيناً من ذوي الأحكام الثقيلة من الخروج، إلاّ أن الأختلاف في الموعد المتفق مع الحزب في الخارج لنقلهم من بعقوبة الى بغداد، ادى الى كشف امرهم في احد البساتين القريبة عندما كانوا ينتظرون وصول حافلة لنقلهم و القى القبض عليهم وكان بينهم (عمر على الشيخ).

ان اكتشاف النفق في سجن الكوت و هروب جمال الحيدري من سجن بغداد و المظاهرات الجماهيرية التي انطلقت من ساحة باب المعظم القريبة من سجن بغداد، و اضطرار الحكومة الى السماح للسجناء بالتمتع ببعض من حقوق لسجين السياسي، دفع كل ذلك الحكومة الى التفكير في نقل جميع السجناء السياسيين الى سجن بعقوبة، على أن يجري النقل بوجبات يتم فيه تجريدهم من حاجاتهم و كتبهم و ملابسهم المدنية، ويجبروا على ارتداء ملابس السجناء العاديين، و يعاد تكبيلهم بالسلاسل الحديدية و يمنعون من تنظيم حياتهم الجماعية لأجبارهم على الرضوخ لنظام السجون الموروثة من عهد الأحتلال البريطاني المطبق في سجون الهند عندما كانت مستعمرة بريطانية.

## نقل السجناء و اقامة مذبحة في سجن بغداد

قبل اسبوع من بدء عملية نقل السجناء من سجن بغداد، علم السجناء بأن الحكومة تدبر لنقلهم بوجبات و مصادرة جميع حقوقهم التي حصلوا عليها بنضالاتهم في الأضراب عن الطعام و تأييد الجماهير و الأحزاب السياسية لهم في الحصول عليها.

كنت آنذاك خارج المنظمتين الحزبيتين مع عدد من الرفاق نعيش في احدى القاعات في سجن بغداد. وكان الرفيق سليم الجلبي هو المسؤول الأول عن المنظمة الشيوعية لجماعة (القاعدة) أعني الحزب الشيوعي العراقي. زارني في احدى الأمسيات قبل أسابيع من بدء عملية النقل. وكان راي معظم السجناء هو العصيان و الأمتناع عن النقل مهما كانت النتائج. سألني الرفيق سليم الجلبي عن راي في معالجة الموقف. فابديت له راي على الشكل التالي:

" ان المنظمة الحزبية داخل السجن و حتى الحزب الشيوعي في الخارج سوف لايقرر مصير الحركة الوطنية. ونحن الأن اسرى بيد العدو. والحركة الوطنية في الخارج في جزر، الأحزاب السياسية متوقفة عن النشاط السياسي والصحف معطلة و آلاف الشيوعيين والوطنيين في السجون و المعتقلات، والنقابات ملغاة والأحكام العرفية معلنة والقوانين مجمدة. علينا أن نبني سياستنا وننسق عملنا وفق المعطيات التي ذكرتها. نحن سجناء، سواءً اكنّا في بغدادو الكوت، وفي بعقوبة. ان المهم بالنسبة لنا هو الحفاظ على حقوقنا التي حصلنا عليها بنضالاتنا وبدعم من الحركة الوطنية في ظروف مدّها، و المحافظة على تنظيم حياتنا الجماعية في السجن لمنع الأعتداءات علينا. انني اقترح ان يتقدم مذكرة الى المسؤولين تختلف في لهجتها عن المذكرات السابقة، نبين فيها عدم ممانعتنا من نقلنا الى سجن بعقوبة، ولكن بشرط عدم الأعتداء على السجناء و الحفاظ على هذا القسم اليسير من حقوقنا كسجناء سياسيين، و نقترح ان يجري نقلنا جميعاً بوجبة واحدة ومع حاجياتنا السجنية.

استحسن الرفيق سليم الجلبي هذه الفكرة وطلب مني تحرير مسودة المذكرة لعرضها على رفاقه. ففعلت ذلك، و وافقت قيادة منظمة الحزب

الشيوعي و كذلك قيادة جماعة (راية الشغيلة) ايضاً على الصيغة فوقعها عدد من الرفاق وقدمت الى المسؤولين. ولكن يظهر ان المسؤولين كانوا مصممين على تنفيذ خطتهم في سلب جميع حقوق السجناء من خلال نقلهم على وجبات وتحطيم تنظيمهم في السجن و بسط هيمنة ادارة السجن على السجناء.

قررت الحكومة في ١٧ حزيران ١٩٥٣ الشروع في النقل على ان يجري نقل الوجبة الأولى وعددها عشرون سجيناً في الساعة الواحدة بعد الظهر من يوم ١٨ حزيران ١٩٥٣ وعندما ابلغوا بأمر النقل و قرأ مدير السجن عبدالجبار أيوب اسماء المنقولين، اشار السجناء الى المذكرة المرفوعة الى المسؤولين التي يطالبون فيها بنقلهم جميعاً بوجبة واحدة و بالشروط المذكورة فيها. كان ذلك في الساعة الواحدة بعد الظهر.

وفي الساعة الواحدة و اربعين دقيقة، حضر الى باب السجن وكيل متصرف لواء بغداد داوود سلمان البياتي. تلى على السجناء الأمر الصادر من وزارة الداخلية بنقلهم الى سجن بعقوبة و نصح السجناء بالأمتثال للأمر وإلاّ سيتنفذ الأمر بالقوة. طلب السجناء ضمانات لعدم الأعتداء عليهم أوعدم مصادرة حقوقهم التي يتمتعون بها. قال المتصرف بالوكالة: "انني اضمن عدم الأعتداء عليكم، ضمن حدود محافظتي المسؤول عنها ولا اتمكن التدخل في امر محافظة اخرى". فكان واضحاً ان وزارة الداخلية لم تقرر فقط تنفيذ النقل بالقوة، بل قررت مصادرة الحقوق بالقوة أيضاً، الأمر الذي اصرّ فيه السجناء على شروطهم في النقل الى سجن بعقوبة.

كتب وكيل متصرف بغداد داوود البياتي في كتابه المرفوع الى وزارة الداخلية برقم س/٤١٤ و بتاريخ ١٩٥٣/٦/١٨:

"اعلمني مدير السجون العام بأن المساجين الشيوعيين عازمون على التمرد وعدم السماح بنقل احد منهم. فذهبت الى السجن في الساعة ٤٠ر١ بعد الظهر. فشاهدت هناك مدير السجون العام و المقدم الركن صالح مهدي ممثل القيادة العسكرية و لفيف من الشرطة والسجانين وهم في وضع قلق و مضطرب، بسبب تجمهر المسجونين الشيوعيين في باب السجن و اصرارهم على مقاومة تسفير أي واحد منهم.. فأخذت ابدى لهم كلمات اقتضاها الحال و الموقف، من نصح و ارشاد، حوالي نصف ساعة لحملهم على الهدوء و الأنصياع للأوامر، فلم تجد جهدي نفعاً. واذ ذاك أوعزت بأقتحام السجن عنوة دون اطلاق النار لتنفيذ الأوامر. وعندما حاولت الشرطة ذلك جوبهت بمقاومة عنيفة من قبل المسجونين، شعرت في بوادرها ان القوة الموجودة لاتستطيع التغلب عليهم وحدها، لما ظهر من تردد. وخلال ذلك بدأ المسجونون يقذفون من وراء الجدران الى الساحة الخارجية بكل ما وصلت اليه ايديهم من الأحجار ونفاخات الغاز الملتهبة و غير ذلك. وفي غمرة هذا الهياج العنيف و الشعور بالعجز الذي اصاب الشرطة، طلبت قوة من الشرطة تحمل الهراوات و الخوذ الفولاذية.. وبعد عشر دقائق، و أنا لازلت عند مدير شرطة بغداد، سمعت اطلاقات نارية مصدرها السجن فعدت فوراً الى السجن، وهناك وجدنا الشرطة مشتبكة مع المساجين وان هناك قتلى و جرحى.. الخ*.

ان وكيل متصرف بغداد، أفاد أمام محكمة الثورة (محكمة الشعب) بأن دوره اقتصر على تلاوة أمر وزارة الداخيلة و ابلاغهم بضرورة الأنصياع للقانون. و لنستمع الآن الى اكاذيب الحكومة في بيانها الرسمي عن الحادث

---

* (منقولاً من عبدالرزاق الحسني – تأريخ الوزارات العراقية).

ومن ثم يتحدث شاهد عيان الى القاريء الكريم عن ماحدث فعلاً في السجن.

## بيان رسمي:

اصدرت مديرية الدعاية العامة الناطقة بلسان الحكومة البيان الآتي:

"كانت الحكومة قد نظرت بعين العطف الى طلبات ذوي المساجين نقرة السلمان، فنقلت اكثرهم الى سجن بغداد المركزي وكان بضمنهم اثنان وعشرون يهودياً شيوعياً، وقامت بكل الوسائل الممكنة لترفيه عنهم وعن المحكومين الآخرين بنفس التهم. وعلى الرغم من ذلك فانهم دابوا على الأتصال بأعوانهم في خارج السجن عن طريق المراسلات وغيرها واحداث الشغب و التمرد داخل السجن، مخالفين بذلك نظام السجون بصورة مستمرة، مما عمل الحكومة على قرار نقلهم الى سجن بعقوبة للحد من نشاطهم. وقد بلغوا بأمر النقل مثل موعده بيوم واحد. وفي يوم ١٩٥٣/٦/١٨ تمردوا ضد القائمين بتنفيذ أمر النقل، وقاموا بمظاهرات داخل السجن استعملوا فيها عبارات نابية ضد المقامات العليا وضد الحكومة. فحضر كل من متصرف لواء بغداد و مدير السجون العام الى مركز السجن، و ابلغوهم بلزوم الأ`  ياع للأمر، ونصحوهم بتجنب أحداث الشغب، و التوقف عن التمرد. إلاّ انهم قابلوا هذا النصائح بالعنف وباشروا برمي رجال الأمن بالحجارة و القضبات الحديدية، و استعملوا مختلف الآلات الجارحة في تمردهم هذا مما أدى الى جرح (٧٣) شرطياً و سجاناً بضمنهم ١٦ معاوناً و مفوضاً. فاضطرت الشرطة الى معاملتهم بالمثل لردعهم. فاطلقت بعض العيارات النارية حدث بسببها اصابات ادت الى موت (٧) من المساجين و جرح (٢٣) منهم الذين نقلوا الى المستشفى. وقد

نقل السجناء الباقون، والبالغ عدهم مائة و ثلاثة و عشرين سجيناً الى سجن بعقوبة.

و الحكومة قائمة بتحقيق عادل حول حادث اطلاق النار و المسببين للتمرد و الشغب.

مدير الدعاية العام.

# شاهد عيان يتحدث

## وشاهد العيان هو "المؤلف"

في صباح يوم ١٧/حزيران/١٩٥٣ حضر مأمور السجن الى باب السجن وبيده قائمة تحوي عشرين اسماً للسجناء قراها عليهم لأبلاغهم بأن النقل سيجري في الساعة الواحدة من بعد ظهر يوم ١٨/٦/١٩٥٣. وكان السجناء مصرين على نقلهم جميعاً بوجبة واحدة مع الأحتفاظ بحقوقهم القانونية التي اكتسبوها نتيجة للأضراب عن الطعام الذي جرى سابقاً.

وفي الساعة الواحدة من بعد ظهر اليوم التالي، أي في ١٨/حزيران/١٩٥٣ وقف مدير السجن عبدالجبار أيوب مع عدد كبير من السجانين و أفراد الشرطة يحملون جامعات اليد (كلبجة) وهم مسلحون طلبوا خروج السجناء المبلغين بالنقل وكان من بينهم (المؤلف) ولمّا ابلغوه بالشروط المقدمة للنقل اخذ يشتم و يتوعد، وبعد نصف ساعة، اي ١ر٤٠ بعد الظهر حضر وكيل متصرف بغداد داوود سلمان البياتي. عرّف نفسه و وظيفته، ثم تلى علينا أمر وزارة الداخلية بالنقل و طلب الرضوخ له و بعكسه ستتخذ كل الأجراءات لتنفيذ الأمر. ولمّا سألناه إن كان يعطي

الضمانات بعدم الأعتداء علينا و الأحتفاظ بحقوقنا القانونية قال: "انني اعطي هذا الضمان ضمن حدود لوائي، ولا سلطة لي خارج هذا الحدود".
وقد ايقن السجناء ان الخطة المبينة هي نقل وجبات الى سجن بعقوبة و تجريدهم من حاجاتهم وحقوقهم و اعادة تكبيلهم بالسلاسل و منعهم من تنظيم حياتهم في السجن بصورة جماعية، فأصروا على طلباتهم.

عاد المتصرف، وبعد فترة شاهدنا اعداد كبيرة من الشرطة المسلحة يتجمعون بين السجن والسور الخارجي وهم مسلحون بالهراوات ويلبسون الخوذ الفولاذية، كما شعرنا ان الشارع من ميدان باب المعظم المؤدي الى الأعظمية قد قطع عنه السير ولا يسمع فيه غير جلبة الشرطة.

حاول السجانون فتح قفل الباب الرئيسي لدخول الشرطة مع هراواتهم الى السجن، فمنعهم السجناء من ذلك و طلبوا حضور مسؤولين كبار للتحدث اليهم. ولمّا لم يتمكنوا من فتح الباب، حضرت سيارة الأطفاء و فتحت خراطيم الماء لأبعاد السجناء من الباب. إلاّ ان السجناء صمدوا لقوة الماء. ثم حضر عدد من الشرطة وبأيدهم المعاول (قازمة) بدأوا بهدم الجدار لأحداث فتحة لدخول الشرطة الى باحة السجن. وفي نفس الوقت حضر مدير شرطة بغداد (عبدالجبار فهمي) ومعه عدد من أفراد الشرطة يحملون السلاح و آخرين يحملون قاذفات القنابل المسيلة للدموع، فصعدوا الى سطوح قاعات السجن، واخذوا يقذفون السجناء بالحجارة، وقابلهم السجناء بالمثل. ثم بدأوا بقذف القنابل المسيلة للدموع وكان السجناء قد احتاطوا لذلك، فبللوا مناشفهم بالماء الممزوج بالخل لمسح أوجههم و أياديهم وقاية من الغاز، وكانوا يلتقطون القنابل المقذوفة ويلقونها على الشرطة المحصورين بين السورين، فكان تأثير الغاز عليهم اشدّ من تأثيره على السجناء.

وقد تمكن السجانون و الشرطة من هدم الباب، فحاولوا الدخول بهراواتهم و تحميهم الشرطة المدججة بالأسلحة. الاّ ان السجناء منعوهم من الدخول. فأمر مدير شرطة بغداد بفتح النار على السجناء، فأنهال الرصاص من فوق سطوح القاعات ومن باب السجن. أما مدير السجن عبدالجبار ايوب. فقد فتح ثقباً، من احد القاعات المخصصة للسجانين، الى داخل السجن و اخذ يطلق النار على السجناء فقتل السجين المهندس (موسى سليمان) وهو من (أهالي) أربيل، كما جرح الرفيق نافع يونس وآخرون. لما كانوا قد استعملوا خراطيم المياه كانت ساحة السجن قد تحولت الى بركة من المياه و الأوحال، الآن تحولت الى المياه والأوحال والدماء، يسبح فيها جثث القتلى و الجرحى. و كأنها ساحة المعركة حول رام الله أو الجليل أو القدس.

سمعت المعاون (ابراهيم حسن) يحث الشرطة على القتل و اقتحام السجن بقوله: "هؤلاء يهود، تريد الحكومة ارسالهم الى اسرائيل و لكنهم عصوا، اقتلوهم و اخرجوهم بالقوة".

ان المعركة لم تكن متكافئة اصلاً، والآن نجابه الرصاص بصدورنا..تذكرت قول احد السجناء عندما قال مدير السجن: "اننا سنخرجكم بالشلاليق". اجابة "نحن لسنا من الذين نخرج بالشلاليق بل بالرصاص".

جرى الأيعاز الى السجناء بحمل الجرحى و الأنسحاب الى القاعات. وفي الساحة القريبة من الباب سجي جثمان المعلم (احمد حسون) وهو يسبح في بركة من الماء و الدماء. تذكرت أول يوم للمواجهة عندما حضرت زوجته الشابة الجميلة و طفلته التي تشبه الفراشة، تعانق اباها ولا تنفصل عنه.. الآن اباها جثة هامدة، يسبح في دمائه، لا احد يتمكن حتى من

سحبه بعيداً عن ركلات الشرطة اخماص بنادقهم. تذكرت ذلك الأنسان الطيب الأسود السنغالي (الحاج بشير) الذي جلبه من الحج احد اثرياء حلة (بابل) و دفعه شعوره بالأضطهاد و المهانة للأتصال بالثوريين فأصبح مناضلاً ثورياً، وطرده سيده، ولكنه تزوج من امرأة عراقية سمراء، وانجبت له ثلاثة أولاد. وكان يحملهم و يفرح زملاؤه عليهم، "ترونهم، انهم بلون الچوكليت". وقد اصيب في صدره، وكان يشفى و يطيب لولا تهشيم جمجمته بأخماس البنادق و"بساطيل" الشرطة. اما موسى سليمان، هذا الشاب المهندس الذي كانت شقيقته تكون السباقة في دخول السجن في أوقات المقابلات، وهي تحمل علاقة مليئة بالملابس والأكل لشقيقها الذي كانت تعقد عليه الآمال ليخرج و يعمل في احد المشاريع الهندسية في أربيل. رأيت موسى ملقى بباب الغرفة وقد تهشمت جمجمته من طلقة اصابت جبينه.. انها كانت من صياد ماهر، وهو عبدالجبار أيوب.

انسحبنا الى القاعات وانين الجرحى يفتت الأكباد، و وحدات الأسعاف من السجناء تقوم بأسعافهم، لأيقاف النزيف على الأقل. وقد سمعت من عبدالجبار أيوب وهو يأمر السجانين بقتل الرفيق (عزيز الشيخ) وهو استاذ جامعي و عضو في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي. شاهدت الأديب و الكاتب المسن الأستاذ محمد شرارة وبيده قطعة من الخشب لايمكن ايذاء ذبابة بها، "مجرمين.. وحوش.. فاشيست" يلوح بها للشرطة، فسحبته من يده الى داخل القاعة..

كنت قريباً من باب القاعة وكان الباب من خشب، اكل الدهر عليه وشرب، وعلى الرغم من انسحاب السجناء الى داخل القاعات، فأن الرصاص لازال ينهال عليهم وفي بعض القاعات شبابيك سقفية (هوائيات)، مدّت الشرطة بنادقها منها فقتلت عدد آخر و جرحت عدداً آخر من السجناء.

وقد سمعت اربع اطلاقات اطلقت على الباب، ثم ركل المعاون ابراهيم حسن الباب برجله فدخل القاعة .. طلب من عزيز الشيخ أن يرافقه للأيعاز الى السجناء بالأستسلام، و لكنني تذكرت كلام مدير السجن عبدالجبار أيوب وهو يأمر بقتله، طلبت من عزيز الشيخ عدم الخروج وان اخرج انا بدلاً عنه.

خرجت مع المعاون و أنا لابس بجامة ملطخة بالطين و الدم وقد حصرني بينه وبين الجدار ليحميني من الهجمات الشرسة للشرطة وهم يقولون: "اتركه لنا سيدي لنخلص عليه.." وهم يمدون فوهات بنادقهم ويمنعهم المعاون. مررت على جميع الردهات شاهدت الجثث ملقات في الساحة وفي الردهات انين الجرحى.. وعلى الرغم من انني كنت بعيداً عن الكتلتين الحزبيتين (القاعدة) و (راية الشغيلة)، رجوتهم بالكف عن الأستمرار في معركة غير متكافئة، وان الأستمرار بها يكلفنا المزيد من الضحايا. اننا فقدنا العديد من الرفاق الشجعان ولكننا لم نفقد شرفنا ومبادئنا". كنت اكرر هذا العبارة على الرفاق في كل الردهات، و اطلب من ضباط الشرطة منع الشرطة من اطلاق النار علينا، وكانت الأطلاقات تأتي من كل جنب وصوب.

بدات تخلية القاعات وأخذ السجناء، و معظمهم جرحى، بين صفين من الشرطة و السجانين الذين يحملون الهروات و البنادق، فينهالوا عليهم دون رحمة، ونحن نسير صفوفاً كأسرى ويسيل منّا الدماء. وفي الطريق شاهدت السجين (اسماعيل احمد قرطة) وهو في اللحظات الأخيرة من حياته، اخترقت رصاصة صدره فمزقت احشاؤه و خرجت من ظهره، "آني اموت.. سلمولي على اهلي" وبجانبه السجين المحامي عبداللطيف السعدي ينزف دماً يتوسل بالسجانين ويطلب جرعة ماء، لأسماعيل احمد الذي يحتضر ولكن لايتلقى غير الشتائم.

وفي الساحة المجاورة (ساحة المعامل) يجلس عدد من الكتاب لتدوين اسماء ما تبقى من السجناء على قيد الحياة، ويقف على راسهم وزير الشؤون الأجتماعية ماجد مصطفى، وهو يلبس بدلة سوداء في غاية الأناقة و كأنه ذاهب الى حفلة، ومعه مدير السجون العام اللواء قاسم شكري متبختراً لأنه قهر السجناء الوطنيين العزل من اي سلاح غير سلاح الأيمان. ويقف معهم مدير شرطة بغداد عبدالجبار فهمي الذي قاد المذبحة منتظراً "مكرمة" او قِدماً من رؤسائه.. و معهم مدير السجن السياسي عبدالجبار أيوب، وهو في نشوة الظفر، ولنرى كم تدوم هذه النشوة!.

عندما مررت من أمام معالي الوزير ماجد مصطفى، وهو يعرفني جيداً، سألني: "كم طلقة اصبت بها؟" فلم اجبه. رفع عبدالجبار أيوب يده "يكلمك معالي الوزير" ليضربني ولكن مأمور السجن (سيد صالح النعيمي)، ذلك الأنسان الطيب، مسك يده، "سيدي أرجوك انه جريح و مريض" منعه من ضربي.

الكل ينزف دماً وقلة من الجرحى أرسلوا الى مستشفى السجن، ومرّ أمامنا جثث الشهداء ينقلون على نقالات، القينا عليهم نظرة الوداع والحب.

يمر كل سجين على الكاتب، يقول له اسمه ومدة محكوميته. وبأمر من الوزير و مدير السجون العام يدون توصية امام اسمه، حول كيفية معاملته في سجن بعقوبة.

و احضرت السيارات وتمّ نقلنا ليلاً و بوجبة واحدة الى سجن بعقوبة، وكذب داود سلمان البياتي عندما قال كنت مع مدير شرطة بغداد فسمعنا صوت اطلاقات من السجن، فقد كان مدير شرطة بغداد فوق سطح السجن يصدر الأوامر للشرطة، فأستعملوا اولاً قنابل المسيلة للدموع ومن ثم أمر بأطلاق النار علينا فتمت المذبحة. وكانت حصيلتها (٨) قتلى و(٩٣)

جريحاً، لم يدخل منهم الى المستشفى الاّ من كان جرحه خطيراً وقد توفي بعضهم هناك. وكان جرح العديد منهم قابلاً للمعالجة و الشفاء ولكن تحطيّم جماجمهم باخامص البنادق و الهراوات واحُذية الشرطة ادى الى موتهم.

وكان مدير الشرطة متصلاً بالآمرية، فالأمر صدر من وزير الداخلية و اشرف على تنفيذه المتصرف وقاد تنفيذه مدير شرطة بغداد واشرف على العملية وزير الشؤون الأجتماعية ماجد مصطفى ومدير السجون العام اللواء قاسم شعري وممثل عن القيادة العسكرية العقيد صالح مهدي السامرائي، وكان آمر القوة التي اقتحمت السجن المعاون ابراهيم حسن، وآمر فوج القوة السيارة (عزره وردة) ويقود السجانين و يحدد لهم من يريد قتله مدير السجن عبدالجبار أيوب.

وصلنا ليلاً الى سجن بعقوبة، وقد كبلوا في سجن بغداد لأربعة من السجناء، اعتبروهم محرضين على العصيان وهم الرفاق عزيز الشيخ وكاظم جواد وحكمت خليل و مكرم الطالباني، وعند وصولنا الى سجن بعقوبة كان مدير السجن المقدم صالح فوزي* وسجانيه بأنتظارنا. وكان صالح فوزى مرتعباً عما شاهده من آثار المذبحة. وعندما رآني مكبلاً بسلسة لايكبل بها الا المحكومين بالأعدام، و الأشغال الشاقة المؤبدة، سأل عن السبب في تكبيلي بهذه السلسلة التي لا اقوى على حملها، قال له عبدالجبار أيوب، انها بأمر السيد الوزير، ولكنه أمر بكسرها و تكبيلي بسلسلة نظامية قائلاً، ان نظام السجن لايسمح بذلك. وقد عزلونا نحن الأربعة في سجن انفرادي يقع

---

* كان صالح فوزي هو احد الضباط المؤيدين لحركة مايس ١٩٤١ ضد عبدالاله و نورى السعيد، ولكنه بعد خروجه من السجن رضخ لهما و قيل ان يكون سجاناً على السجناء الوطنيين، فكان مديراً لسجن بغداد ثم نقل الى سجن بعقوبة.

خلف قلاع السجن بين الســـورين ومنعونا من الأتصال بالسجناء الآخرين، لمدة تقرب من اسبوعين، الى أن تم السيطرة على السجناء وفرض نظام السجن العادي عليهم، وهذا النظام هو من الأنظمة التي نقلها الجيش البريطاني المحتل من الهند الى العراق.

## مظاهرة احتجاج و استنكار

نشرت جريدة الدفاع البغدادية مقالاً هاجمت فيه عملية اطلاق النار على السجناء وذلك في عددها الصادر في ٢٠ حزيران ١٩٥٣ جاء فيه:

"نحن نعتقد ان حجة مقابلة المساجين بالمثل التي تعكزت عليها سلطات الأمن في رمي السجناء هؤلاء بالنار، هي حجة لاتبررها القوانين العامة، ولا تسوغها ايضاً الشرائع السماوية ولا تجيزها كذلك وثيقة حقوق الأنسان. لأن هؤلاء المساجين هم عزّل من السلاح عدا بعض الحجارة و القناني ، وهم في قبضة الحكومة وفي داخل سجنها وتحت سيطرتها وحراستها و مراقبتها. وهم ايضاً غير مجهزين بالأسلحة النارية...الخ".

وخرجت مظاهرة من ذوي السجناء متجهة الى المستشفى الذي وضع فيه القتلى و الجرحى إلاّ ان الشرطة تصدت لها فأطلقت النار على المتظاهرين وقع عدداً آخراً من قتلى و جرحى.

### و أصدرت الحكومة البيان الكاذب الآتي:-

" في حوالي الساعة التاسعة من صباح اليوم، خرجت شرذمة بشكل مظاهرة تحمل اللافتات. ولما ارادت الشرطة المجردة من السلاح تفريقهم، قاوموها بأطلاق النار و استعمال الأسلحة الجارحة. فأدى ذلك الى استشهاد شرطي واحد و اصابة شرطيين آخرين بجروح خطيرة، كما اصيب معاون

ومفوض شرطي بجروح مختلفة، الاّ ان الشرطة استطاعت تفريقهم و القاء القبض على عدد منهم و سيقوا الى القضاء.

١٩ حزيران ١٩٥٣ و. مدير الدعاية العام

على الرغم من مطالبة المعارضة بالغاء الأحكام العرفية، و رفع الرقابة عن الصحف، و الوعود المتكررة من الحكومة بأعادة الأوضاع الطبيعية الى البلاد، الاّ انها اتخذت من حادثة السجن مبرراً لأستمرار الأحكام العرفية و فرض المزيد من الرقابة على الصحف. فقد اصدر القائد العسكري لمنطقة بغداد اللواء عبدالمطلب أمين بياناً في ٢٠ حزيران ١٩٥٣ جاء فيه:

" تمهيداً لألغاء الأحكام العرفية، كان فخامة رئيس الوزراء قد حصر أعمال المجلس العرفي بحسم القضايا المودعة اليه بالسرعة المستطاعة. ولكن من المؤسف ان في هذا اليوم قامت شرذمة من حملة المباديء الهدامة بمظاهرة ادت الى الأعتداء على رجال الأمن، و اسفرت عن قتل شرطي واحد و جرح آخرين. فالقي القبض على عدد ممن اشتركوا بهذا الحادث و سيقوا الى المجلس العرفي الذي سينظر في أمر معاقبتهم بأسرع وقت. و بهذه المناسبة الفت النظر الى، ان القيادة ساهرة للمحافظة على راحة الأهلين.و الضرب على ايدي من تسول له نفسه اقلاق راحة المواطنين و الأخلال بالأمن".

بغداد/ ٢٠ حزيران ١٩٥٣م أمر اللواء الركن عبدالمطلب امين

قائد القوات العسكرية لمنطقة بغداد

# الأحزاب السياسية تستنكر المذبحة

على الرغم من قرار الحاكم العسكري العام بحل الأحزاب وتعطيل الصحف، كان الحزب الوطني الديمقراطي و حزب الأستقلال يعتبران انفسهما قائمين، فقدم كل منهما مذكرة احتجاجية على المذبحة التي اقامتها الحكومة في سجن بغداد مساء يوم ١٨ حزيران ١٩٥٣.

جاء في مذكرة حزب الأستقلال:

" لقد اثارت الحوادث التي وقعت في سجن بغداد المركزي يوم ١٨/٦/١٩٥٣م قلق الرأي العام و القت في روع الناس، ان حياة الأنسان قد اصبحت من الرخص في العراق، بحيث يستهان بالقضاء عليها بصورة لاتبررها حتى الشكليات القانونية" و طلب حزب الأستقلال ايداع التحقيق في أمر اطلاق النار الى هيئة قضائية، للقيام بتحقيق حيادي تام تمهيداً لأحالة المسؤولين في ازهاق أرواح المسجونين الى المحاكم الجزائية. و اشارت المذكرة الى الأيادي الخفية التي لعبت دورها من وراء الستار للأبقاء على الأحكام العرفية و اعادة فرض الرقابة على الصحف. وطالب الحزب بالغاء الأحكام العرفية.

وقدم الأستاذ كامل الجادرجي مذكرة مماثلة الى رئيس الوزراء استنكر فيها اطلاق النار على السجناء، وطالب باجراء تحقيق نزية لتحديد مسؤولية الذين اطلقوا النار، كما طالب بالغاء الأحكام العرفية .

وفي المجلس النيابي تقدم عشرون نائباً بطلب الأيضاح من الحكومة لمناقشته في مجلس النواب جاء فيه:

معالي رئيس مجلس النواب المحترم:

نرجو توجيه استيضاحنا التالي الى رئيس الحكومة و عرضه على المجلس للمناقشة فيه طبقاً للمادتين ١١٥ و ١١٦ من النظام الداخلي والمادة ٦٦ من القانون الأساس.

بتاريخ ١٨ حزيران ١٩٥٣م تسامع الناس ان اضطراباً وقع في سجن بغداد المركزي، وان النيران اطلقت على السجناء المحجوزين في القسم السياسي، من السجن المذكور. وقد سقط من جراء ذلك عدد كبير من القتلى والجرحى، مما اضطربت له مشاعر العامة و احدث استياءً بين الناس. فهل من المألوف مقابلة السجناء العزل بأطلاق النار وهدر الدماء من جراء عدم الرغبة في انتقالهم الى سجن آخر؟ أما كان بالأمكان معالجة الحادث دون استعمال النار و ازهاق الأرواح بهذا الشكل من الأستهتار بأرواح المواطنين! و ماذا اتخذت الحكومة من التدابير لتعين المسؤولين عن اصدار الأمر بأطلاق النار و الأستهانة بأرواح المواطنين؟ وهل يرى المسؤولين ان مثل هذه الأجراءآت تليق بحكومة تشعر بمسؤولياتها العامة؟"

وقد حضر الجلسة المنعقدة في ٢٠ حزيران ١٩٥٣ واحداً وتسعين نائباً. فلما تلى الأستيضاح رفضه خمسة وستون نائباً معظمهم من الأقطاعيين و المتزلفين الى الحكومة، ولم يسمح لأحد بالمطالبة بحقوق القتلى و الجرحى*.

و قابل الشيخ محمد رضا الشبيبي الملك موضحاً له الأثر السيء الذي تركه الحادث في النفوس.

---

* (عبدالرزاق الحسني-تاريخ الوزارات العراقية - المجلد ٩-ص ٤٢).

# ماذا اتخذت الحكومة من اجراءآت؟

الفت الحكومة لجنتين للقيام بالتحقيق الشكلي، و اخفاء مسؤولية القائمين بالمذبحة، وهما:

١- لجنة ادارية برئاسة المفتش الأداري يوسف ضياء و عضوية متصرف الحلة حسين السعد و المدعى العام شاكر العاني. ولأخفاء الجريمة قالت اللجنة الأدارية: "ان المسؤولية عامة بحيث لايمكن تحديدها بالنسبة الى اشخاص معينين". و طبيعي لاتدين اللجنة الحكومة جميعها، من رئيس الوزراء جميل المدفعي، ووزير الداخلية بالوكالة نائب رئيس الوزراء علي جودت الأيوبي، و متصرف لواء بغداد داوود سلمان، ومدير شرطة بغداد عبدالجبار فهمي، و وزير الشؤون الأجتماعية ماجد مصطفى، و مدير السجون العام قاسم شكري، و مدير سجن بغداد عبدالجبار أيوب، فهل بأمكان مفتش اداري بوزارة الداخلية أ، يطلب سوق هؤلاء الى المحاكم؟!.

٢- لجنة قضائية برئاسة حاكم التحقيق نصرت الأورفلي وعضوية نائب المدعى العام عبدالجليل حسيب و مصطفى الدوري.. ارادت هذه اللجنة حصر المسؤولية في عدد من السجانين في السجن، ولكن لم يعاقب احد.

# مذبحة سجن الكوت

عندما وقعت مذبحة سجن بغداد، انهالت الأحتجاجات العالمية على الحكومة العراقية و اذاعت الأذاعات تعليقات كثيرة حول تلك الجريمة الشنيعة بحق حقوق الأنسان.

وفي سجن الكوت، حيث (١٢١) سجيناً سياسياً قدموا مذكرة احتجاج الى الحكومة. وقامت السلطات بالتحقيق مع (منظمي) الأجتماع. فأعلن السجناء الأضراب عن الطعام احتجاجاً و استنكاراً. و حاصرت الشرطة السجن ونصبت الرشاشات على الأبنية المشرفة عليه واخذت تذيع البيانات الأستفزازية بأسم مدير السجون العام اللواء طاهر الزبيدي. كعبارات"يا اخوان اليهود، يا اخوان حسقيل قوجمان و موشي قوجمان...الخ*.

وكانت ادارة السجن تدعي ان السجناء قد هربوا الأسلحة الى داخل السجن. ولئلا تتكرر مذبحة سجن بغداد هناك، طلب السجناء حضور مدير السجون العام للتفاوض معه لحل المشكلة بشكل اصولي، و وافقوا على قيام ادارة السجن بتفتيش السجن للتأكد من عدم وجود مواد ممنوعة داخل السجن. وكانت الحكومة تبغى من التفتيش تجريد السجناء من جميع .اتهم كما جرى لسجناء سجن بغداد عند نقلهم ـجن بعقوبة،

---

* كان الأخوين حسقيل قوجمان و موش قوجمان من الشيوعيين الذين حكم عليهما بالسجن المؤبد مع الرفاق فهد وحازم وصارم. ان البيانات الحكوميةتصفهما بالصهيونية، ان احداً منهم لم يذهب الى اسرائيل مطلقاً. فموشى قوجمان قتل في سجن الكوت بيد طاهر الزبيدي شخصياً ويرقد الآن تحت التراب في الكوت. وحسقيل قوجمان رفض الذهاب الى اسرائيل عندما ارادت الحكومة تسفيره عنوة الى قبرص، فأستقل من هناك الطائرة الى لندن وهو يعيش هناك.

و مصادرة جميع الحقوق القانونية التي حصلوا عليها في كونهم سجناء سياسيين.

وعند دخول السجانين و الشرطة الى السجن، كانوا مسلحين بالهروات، جرى الأعتداء على السجناء وحجز عدد منهم، في غرفة خارج السجن، ومارسوا أبشع أنواع التعذيب بحقهم، وقد سمى السجناء تلك الغرف بـ"المسلخ" تشبيهاً بالمكان الذي تسلخ فيه الحيوانات في المجازر. الأمر الذي امتنع فيه السجناء عن تسليم آخرين الى ادارة السجن وكان مدير السجن جهاد الجاف لايقل شراسته عن عبدالجبار ايوب. وفي ٢ أيلول ١٩٥٣ عندما حاولت ادارة السجن اقتحام السجن بالقوة منعهم السجناء، من ذلك فحدثت اشتباكات بين الجانبين بالحجارة. وفي ليلة ٣ أيلول ١٩٥٣ فتحت الشرطة و ادارة السجن النار من الأسلحة الرشاشة المنصوبة على الأبنية المشرفة على السجن فقتلت (١٠) من السجناء العزل من أي سلاح و جرحت (٩٢) منهم من أصل (١٢١) سجيناً.

## ماذا تقول الحكومة عن هذه المذبحة؟

يقول متصرف لواء الكوت طاهر القيسي في كتابه المرفوع الى وزارة الداخلية ٤١٢ و بتأريخ ٩ أيلول ١٩٥٣م.

"استمر السجناء الشيوعيون في الأضراب عن استلام الأرزاق مكتفين بما ادخروه في الأيام السابقة، وتهريج مستمر في الليل والنهار بتلاوة الأناشيد الفوضوية و الأستعانة من اشياء لفقوها، و شتائم تكال لرجال الحكومة. كل ذلك و رأيي مستمر على انهم عزل من السلاح الاّ ما ذكرته من وجود بعض الآلات الجارحة و القناني الفارغة و ان القوت المدخرّ عندهم على وشك النفاذ. وان خير وسيلة نعاملهم بها ان تضرب صفحاً من تهريجهم

ونتركهم و شأنهم حتى تضطرهم الحاجة الى الأستسلام بدون عناء او اصطدام. و بالفعل نفذت ذخيرتهم بتأريخ ١٩٥٣/٩/١ م. و اعلمني مدير السجون العام تلفونياً بأن السجناء جميعاً استسلموا بدون قيد أو شرط، وطلبوا غذاء فجهروا بحاجتهم اليومية وزرت بناية السجن فأكدلي مدير السجون العام استسلام السجناء. فقلت له: انني اوصي قبل كل شيء بعدم السماح للسجانين أو الشرطة ان يدخلوا على المسجونين بأسلحتهم".

ولكن رغم كل تلك الأدعاءات فان المذبحة المبيتة قد حدثت، اصدرت الحكومة البيان التالي لتبريرها و تبرئة ساحة القائمين بها.

## بيان رسمي:

"قام السجناء الشيوعيين في سجن الكوت بأعمال متكررة تخالف قانون ونظام ادارة السجون، وكان يتزعمهم موشي مناحيم قوجمان وحسقيل مناحيم قوجمان و محمد راضي الشبر و اكرم حسين و محمد عبداللطيف. وقد بذلت السلطات الرسمية جهوداً لحملهم على الكف عن مخالفتهم المستمرة، ولكنها لم تأت بنتيجة مرضية، وقد آلت حالتهم منذ ١٩٥٣/٨/٢م الى التمرد و العصيان واعتدوا في عدة مناسبات على مدير السجن، وعلى السجانين، و بلغت اصاباتهم من جراء هذا الأعتداء ستة وثلاثين اصابة مختلفة عينتها التقارير الطبية المنظمة في هذا الخصوص، وان وضعهم هذا، حمل ادارة السجون على تطبيق حكم القانون بحقهم اسوة بغيرهم من المساجين في السجون الأخرى. و بتأريخ ١٩٥٣/٩/٢ قررت ادارة السجن تفتيش امتعة السجناء و جردها، و اخراج المواد الممنوعة منها، وتشكلت لجنة من موظفي السجن ومن ممثلين من السجناء عينوهم لهذا الغرض، بعد ان وافقوا على اجراء هذا التفتيش. وعند قيام اللجنة بأعمالها

فقد عثرت على كثير من الآلات الجارحة والراضة وغيرها من المواد الممنوعة. ولمّا اطلع السجناء على ذلك وقبل انتهاء التفتيش، رفضوا اكمال عملية الجرد وأقاموا العراقيل أمام اللجنة حتى يحولوا دون اتمام مهمتها. ولم يكتفوا بذلك، بل انهم عارضوا تنفيذ الأمر الصادر بتسفير خمسة عشر سجيناً من اليهود الشيوعيين الصادر من السلطات المختصة، ومانعوا في اخراجهم من بينهم، واتخذوا ذلك ذريعة لهم واعلنوا عصيانهم، ولم يكتفوا بذلك بل هاجموا قوات الشرطة والسجانين المجردين من الأسلحة النارية بالحجارة و ماتيسر لديهم من الآلات الراضة و الجارحة، وقد كسروا مصابيح الكهرباء أثناء ذلك و ادى الى قطع التيار الكهربائي و أطفاء الأنوار، فساد الهرج وعمت الفوضى، واستغل السجناء هذا الموقف فزادوا من شدة مقاومتهم و اعتداءآتهم حتى اصيب عدد من الشرطة بكسور ورضوض، واستفز الصراع البعض من أفراد الشرطة، فهرعوا الى مقرهم اللاصق بالسجن وجلبوا اسلحتهم وتصادموا مع السجناء، وأدى هذا التصادم مع الأسف الى قتل وجرح عدد من السجناء.

وقد باشر حاكم التحقيق اجراء التحقيقات القانونية بحضور المدعى العام، واصدر امره بتوقيف عدد من الشرطة و معاون القوة السيارة وعدد من السجانين، كما قررت السلطة الأدارية سحب يد مدير السجن وثلاثة معاونين شرطة ومأمور المركز وذلك لتأمين سلامة التحقيق ومازالت التحقيقات جارية لحد الآن.

١٩٥٢/٩/٩ و. مديرالدعاية العام

شكلت الحكومة، كعادتها لجنة ادارية للتحقيق مؤلفة من المفتش الأداري عبدالحليم السنوي و مفتش الشرطة عبدالجبار صدقي أوفدتهما الى الكوت ليقدما تقريرهما. وقد اوردت اللجنة تقريراً مماثلاً للبيان الرسمي الحكومي في سرد الحادث، ولكنهما كشفا عدة مسائل لم ترد في البيان وهي:

١- ان ادارة السجن انتزعت اثنين من السجناء كانا ممثلين لهما ولم يعودا الى السجن.

٢- "ان عملية التفتيش قد انتهت في منتصف ليلة ٢-٣/ بدون وقوع أي حادث. وقد جمع المساجين في ساحة السجن أمام المضاجع رقم ٣ و ٤ في يمين الداخل الى السجن.

٣- بعد انتهاء عملية التفتيش بنجاح، طلبت سلطات السجن من المساجين تسليم ثلاثة سجناء اعتياديين فسلموهم.

٤- قامت سلطات السجن بأخراج اثنين من زعماء المساجين الشيوعيين ارسلتهما الى ثكنة الشرطة الخيالة. الاّ ان سلطات السجن لم تكتف بذلك، وانما تليت على السجناء قاعة بأسماء ١٥ سجيناً يهودياً طالبة منهم اخراجهم لغرض تسفيرهم، فأمتنعوا من ذلك واصروا على لزوم اعادة ممثليهم الأثنين، اللذين اخرجا ولم يعودا. وجرت مشادة كلامية بينهما .

٥- بدأ اطلاق النار من بنادق ورشاش ومسدسات و استمرت المعركة مالايقل عن ٢٥ دقيقة. اسفرت عن قتل ٨ من المساجين و جرح ٩٤ ولم يقتل من الشرطة أو السجانين احد. وكان عدد الناجين من القتل و الجرح من السجناء تسعة عشرة سجيناً فقط*.

* جريدة الدفاع -العدد ٣٠٦ بتاريخ ٢٣ ايلول ١٩٥٣.

وقد تم توقيف عدد من أفراد الشرطة والسجانين لمدة قصيرة، ثم اطلق سراحهم دون معاقبة احد، رغم ان التقارير الحكومية نفسها اعتبرتهم مذنبين.

ان البيانات الرسمية للحكومة وتقارير لجان التحقيق لم تتمكن من التستر على الحقائق التالية:

١- ان السجناء اضربوا عن الطعام احتجاجاً على المذبحة الرهيبة التي اقيمت بحق رفاقهم في سجن بغداد وطالبوا بأجراء تحقيق نزيه في الحادث، ومعاقبة الجناة الذين ازهقوا الأرواح وجرحوا العشرات.

٢- لم تجد لجان التفتيش لدى السجناء أي شيء يخشى منه ارتكاب عمل مخالف للقانون و تساهل السجناء وتعاونوا في اجراء الجرد.

٣- ان الحكومة قد نصبت الرشاشات فوق الباب الرئيسي للسجن ، واستعانت بقوة كبيرة من شرطة القوة السيارة، كما جرى ذلك في سجن بغداد. وقد اطلقت الشرطة النار على السجناء بأمر صادر من رؤسائها، و استخدمت كافة أنواع الأسلحة الموجودة ولمدة ٢٥ دقيقة.

٤- ان المدة التي جرى فيها اطلاق الذار، وهي ٢٥ دقيقة، وداخل مدينة صغيرة، مثل مدينة الكوت وفي سجن يقع وسط المدينة، كانت كافية لتدخل المسؤولين لأيقاف المذبحة.

٥- كانت الحكومة ترمي الى تجريد السجناء من كافة حاجاتهم و اعادتهم الى حالة السجين العادي، أي تطبيق أنظمة السجون العادية، كما جاء في البيان الرسمي.

٦- انتزاع الكوادر الشيوعية من بينهم و اعادتهم الى سجن السلمان الصحراوي. ولم يكن ممثليهم الذي انتزعوهم من بينهم من اليهود،

واتخذوا من تسفير اليهود حجة للقيام بالمذبحة. ولم يكن مركز الشرطة الخيالة الاّ مكاناً لتعذيب السجناء، "وقد سماه السجناء بـ "المسلخ".

استنكر الحزب الوطني الديمقراطي و حزب الأستقلال اللذان كانا يعتبران انفسهما قائمين في مذكرة احتجاج على تلك الأعمال الهمجية التي ارتكبت في سجن الكوت بعد مذبحة سجن بغداد.

تحت وطاءة الجرائم التي ارتكبتها وزارة جميل المدفعي بحق الشعب عامة و بحق السجناء السياسيين بصورة خاصة اضطرت الى التنحي من الحكم، لتاتي حكومة يشكلها فاضل الجمالي الذي كان وزيراً للخارجية في الوزارة المستقيلة.

وقد ادان احد المواطنين فاضل الجمالي، الذي لبس لبوس الحمام عند تشكيله للوزارة، في مقال تهكمي عليه نشره في مجلة الوادي لصاحبها الأستاذ خالد الدرّة في عددها ١١ في مايس ١٩٥٤، ولطرافتها ننشره ليطلع من لم يطلع عليه في حينه.

## ثلاثة أسئلة رياضية الى الدكتور الجمالي

صاحب الفخامة الدكتور محمد فاضل الجمالي، "اللاعب" الماهر والحكم الرياضي العادل، اضافة الى وظيفته رئيس الوزراء قبل ثلاثة أسابيع و كوزير للخارجية في الوقت الحاضر.

تحية وبعد....

فلقد كنت قد اطلعت على محاضرتكم "القيمة" في المجلس النيابي "المنقرض" حول "اصول اللعب في السياسة" وقد اوردتم في هذا المحاضرة،

ان على السياسي ان يكون "سبورت"، اي ان لا يلجأ الى الضرب "من الخلف" و "لاتحت السّرة".

ونظراً لأني من الرياضيين ايضاً، ومن المتتبعين لقواعد و اصول اللعب، فأني اوافقك -مبدئياً- على انه لايليق باللاعب السبورت ان يلجأ الى الضرب من الخلف أو تحت السّرة ولكن بنفس الوقت، ورغم ثقافتي الرياضية الواسعة لم استطع حتى الآن ان اعطي رأياً في بعض "الألعاب" وهما اذا كانت متفقة مع "اصول اللعب" ام لا. ولذا جئت اليك بصفتك ممثلاً لهؤلاء "اللاعبين" وممن يتقنون اصول اللعب، راجياً اجابتي عن الأسئلة التالية:

السؤال الأول... لو فرضنا انه بتأريخ ١٨ حزيران من عام ١٩٥٣، وفي سجن يسمى (سجن بغداد المركزي) قامت سرية من الشرطة والسجانين مهاجمة ما يقرب من ١٥٠ سجيناً من السجناء السياسيين، بالبنادق و المسدسات و الدونكيات وخراطيم المياه وغيرها، وان هؤلاء السجناء كانوا عزلاً تماماً من اي سلاح الاّ سلاح الأيمان، وان المعركة قد انتهت بقتل خمسة عشر (كا يقولون) أو سبعة (كما يقول بيان الحكومة) وبجرح جميع السجناء تقريباً بجراح، بعضها خطيرة.. وان بعض "المحكمين" كانوا يشهدون "اللعبة" ولكنهم لم يوعزوا بأيقافها، وانه بنتيجة الكشف الطبي وجد جميع الأصابات كانت من "الخلف" و "تحت السرّة" و "فوق الراس" وعلى "الساقين و اليدين" وفي كل اتجاه.

فهل ان هذا العمل ينسجم مع "قواعد اللعب" و "الروح الرياضية"؟! و اذا كان لاينسجم، لأن كثيراً من الأصابات من الخلف و تحت السرّة، اي "فاول"، فما هي "البنالتي" اي العقوبة الرياضية التي يجب ان يقررها "الحكم" في مثل هذه الأحوال؟!.

السؤال الثاني... لو فرضنا انما حدث منذ الثاني من تموز ١٩٥٣ حتى الثاني من آب، وفي محل اسمه (سجن الكوت) يقيم فيه ما يقرب من (١٢٠) سجيناً سياسياً، و قطعت السلطات المسؤولة عن هؤلاء السجناء الماء و الطعام والكهرباء، وقتلت واحداً منهم لغير سبب معقول، وانه بعد منتصف ليلة الثاني من ايلول ١٩٥٣، احتل فناء السجن عدد اكبر من شرطة الكوت و القوة السيارة و السجانين، و نصب مدفعان رشاشان في برجين على سطح السجن. واخرج السجناء من ردهاتهم و حشروا في زاوية من فناء السجن، ثم انقضت عليهم هذه "القوات" المتفوقة عليهم بـ "العدد والعدة" بالعصي و اخماص البنادق و البساطيل و المسدسات، فتحطمت رؤوس البعض منهم و جرح الآخرين، ثم انسحبت الى الوراء و سلطت عليهم نيران البنادق من بعد بضعة أمتار وان الرشاشتين قد بدءاً "يشتغلان" لمدة ربع ساعة تقريباً، واذا فرضنا انه لم يكن لدى السجناء حتى ولا عود ثقاب للدفاع عن انفسهم، وانه بنتيجة هذه "اللعبة" قتل (ثمانية) وجرح اكثر من (تسعين) آلت جروح بعضهم الى تشوهات دائمية، وان كل ذلك جرى بمعرفة "المحكمين" وان تقريراً رسمياً قد وضع في هذا الشأن فتبيّن فيه ان نيران الرشاشات كانت تنصب بزاوية قدرها (٩٠) درجة و في الدماغ المفكر الذي يجب ان تستفيد منه البلاد)، واذا أضفنا الى ذلك ان مجلساً يسمى (المجلس العرفي) قد انتقل فوراً بكامل هيئته الى السجن ليضيف احكاماً جديدة على فريق ممن بقي على قيد الحياة من السجناء، وان هذه المحاكمة التي اجراها هذا المجلس لم تستغرق سوى ساعات، مع العلم ان محاكمة غيرهم من "اللاعبين" لاتزال قيد النظر حتى الآن.

افلا تعتبر كل هذه الأعمال مناقضة لـ "اصول اللعب" و "الروح الرياضية"؟! واذا كانت كذلك اي هي "فاول " فما هـــي "البنالتي" التي

يجب ان يقدرها الحكم في مثل هذه الأحوال؟!.

السؤال الثالث... لو فرضنا انه في ١٩٥٣/٢/٥، اعلن الفان من عمال شركة نفط البصرة الأضراب مطالبين بزيادة الأجور و بعض المطاليب البسيطة الأخرى، وبينما كانوا سائرين، تصدى لهم احد موظفي الشركة وهو "بريطاني متعجرف" فأطلق عليهم النار من بندقية كان يحملها، فأصاب احد العمال بأصابة "تحت السرّة" فما هي العقوبة التي يجب ان يقررها الحكم في مثل هذه الحالة؟ مع العلم ان هذا الأنكليزي قد اعترف انه خرج لأصطياد الكلاب فأصطاد بدلاً من ذلك (عاملاً عراقياً)؟!.

ولو فرضنا انه بتأريخ ١٩٥٣/١٢/١٦ اتجه هؤلاء العمال الى مكان يسمى (المكينة) لعرض مطاليبهم، فتصدت لهم الشرطة بالعصي واخماص البنادق اولاً، والرصاص ثانياً، فقتلت و جرحت عدداً منهم، واذا علمنا ان معظم الأصابات كانت من "الخلف" و "تحت السرّة" وان الحكم في ذلك هو شخص اسمه (الدكتور محمد فاضل الجمالي) يدعى بأتقانه "اصول اللعب" و انه بدلاً من ان يوقع العقوبة الرياضية المقررة في مثل هذه الأحوال على المخالف، اوقعها بالطرف الآخر، فأعلن الأحكام العرفية في اليوم التالي، حيث نال هذا الطرف عقوبات جديدة، و كان ماكان.

فهل من حلٍ لهذا الأشكال ؟ ومن يعاقب (الحكم) اذا كان هو المخالف لأصول اللعب؟!.

اعتقد ان الجواب معروف، ولكنني اريد ان اسمعه من فم (الجمالي) قبل ان اسمعه من فم الشعب !.

هذا و ارجو المعذرة، راجياً قبول فائق تحياتي.

المخلص (أبو جاسم)*

---

* ان أبو جاسم لم يسمع الجواب من فم الجمالي، ولكنه سمعه من فم الشعب في صبيحة يوم ١٤ تموز ١٩٥٨.

# في سجن بعقوبة

ثم نقلنا ليلاً الى سجن بعقوبة، رافقنا مدير سجن السياسيين ببغداد عبدالجبار ايوب ومعه قائمة بأسماء السجناء و توصيات اللجنة المؤلفة من وزير الشؤون الأجتماعية ماجد مصطفى، و مدير السجون العام اللواء قاسم شكر، و ممثل القيادة العسكرية المقدم صالح مهدي السامرائي.

وكان مدير سجن بعقوبة المقدم صالح فوزي و معاونيه ينفذون التوصيات في تكبيل السجناء بالسلاسل الحديدية ليرسلوا الى داخل القلاع في السجن. وكل من يعترض على أي اجراء ينهال السجانون عليهم بالهراوات لينزف ما تبقى لديه من دم. وجواباً على سبب ضربهم، يجيب رئيس العرفاء (رحيّم): "سيدى تدخل بما الآيعنيه".

لرسلنا نحن الأربعة "المحرضون" الى السجن الأنفرادي "الريازة) خلف القلاع في مكان منعزل تماماً، وكنّا في غاية الأعياء، لاندري كيف نمنا الليل، لنجد انفسنا في صبيحة اليوم الثاني لا نتمكن من الحركة، وقد كانت ملابسنا ممزقة و ملطخة بالطين و الدم ونحن نرتجف رغم حرارة الصيف. قدموا لنا القليل من الخبز والحساء، ونحن لاندري مايجري في السجن.

وبعد عدة أيام ناداني احد السجانين وفتح الباب ليرافقني الى المدير. وجدت لديه المتصرف حسن الطالباني، وهو قريبي. طلب منه عمي ان يراني بنفسه للتأكد من انني حي، لأن بعض الصحف قد نشرت اسماء القتلى وكان اسمي من بينهم. عندما رآني المتصرف بهذه الحالة المزرية، تألم قائلاً: "طيب..انهم معارضون..شيوعيون.. محكومون.. ولكن لماذا بهذه القساوة؟" وسأل المدير عن سبب وضعي في السجن الأنفرادي، اجابه: "اجرى ذلك بأمر معالي وزير الشؤون الأجتماعية" قال له: "اخرجه من هنا..

انني اتصل بمعالي ماجد مصطفى" فأرسلني الى القلعة و وضعني في الغرفة المخصصة للمحكومين بالأعدام ولكن دون ان يغلقوا عليّ الباب.

وعندما انتهت مذبحة سجن الكوت أيضاً، بدأت الحكومة بنقل السجناء من هناك أيضاً بوجبات. وكل وجبة تتعرض للضرب بنفس الحجة، "تدخل بما لايعنيه".

وقد كنا مجردين من كل حاجاتنا، وعادوا يكبلون السجناء بالسلاسل، ولكل سجين بطانيتن و اناء نحاسي صديء لأستلام الأكل. فلا حياة جماعية ولا تنظيم وتقسيم للسجناء الى مجاميع لتناول الطعام "السفرة"، ويجري التعداد مرتين في اليوم و بشكل مهين، يصطف السجناء جالسين قرفصاء، ويأتي العريف السجان يعدهم بعَصاه كما تعدّ الخراف.

وعندما سمح لنا بمواجهة ذوينا، وجدنا ان المواجهة تجري في قاعة يفصل بين السجناء و ذويهم حاجزين من الأسلاك المشبكة يتمشى بينهما السجانين. رفض معظم السجناء هذا الشكل من المواجهة. ومن طرائف هذا المواجهة حضر شيخ الغناء العراقي محمد القبانجي لمواجهةولده السجين (صبحي) وعندما وجد صعوبة في التحدث مع ولده قال له "لو اقرا لك المقامات هم ما تسمع".

جاء الى السجن حاكم التحقيق نصرت الأورفلي لتدوين افادة بعض السجناء عن مجزرة سجن بغداد وبموجب قانون اصول المحاكمات الجزائية، كان يتطلب موافقة وزير العدل على سوق المتهمين عن المجزرة الى المحاكم، ولكن الوزير رفض ذلك فتم غلق القضية.

## هجوم مقابل للسجناء
## لأسترداد بعض الحقوق السليبه

نحن الآن في عام ١٩٥٤. تنحت حكومة جميل المدفعي تحت ثقل الجرائم التي ارتكبتها بحق الشعب والمذابح المروعة، التي اقامتها ضد السجناء السياسيين في ظل الأحكام العرفية، و تعطيل القوانين، والصحف والأحزاب. وتم اجبار السجناء للأنصياع مؤقتاً لنظام السجون كسجناء غير سياسيين، وذلك بسلب حاجاتهم وحقوقهم و اعادة تكبيلهم بالقيود والسلاسل.

ان هذا الضغط، ان استمر، سيولد انفجاراً آخراً. فأرادت الحكومة تحاشي مثل هذا الأنفجار، الذي قد يهدد كيان الدولة و وجودها، فجيء بوزراة يراسها الدكتور محمد فاضل الجمالي، ليخفف من الضغوط، فالغت الأحكام العرفية التي لم تبق الحاجة لها عن الصحف المعطلة (دون الملغاة)، وسمحت لبعض الأحزاب البرجوازية بمعاودة نشاطها المقيد بالقوانين.

ويلوح الآن في الأفق تململ الجماهير من جديد، وبوادر للتعاون بين الأحزاب والقوى الوطنية المعارضة للقيام ببعض الفعاليات السياسية المشتركة للمطالبة بالمزيد من الحريات.

وحان الوقت – حسب تقدير المنظمة الحزبية في السجن للقيام بهجوم مقابل لأستعادة بعض الحقوق، وان الحكومة لم تصبح قادرة على القيام بمذبحة اخرى في سجن بعقوبة. ففي احدى الأمسيات أنتظموا على شكل حلقة واسعة، لأقامة احتفالية تأبينية لذكرى استشهاد رفاقهم في سجن بغداد والكوت. بداوا بقراءة نشيد الأممية.

ثم اناشيد وطنية في تمجيد الشهداء. هرع السجانون ومن بعدهم الشرطة وهم مدججون بالبنادق، فصعدوا سطوح الردهات، وهم يهددون و يأمرون بالتفرق و الكف عن قراءة الأناشيد، الا أن السجناء لم يبالو لتهديداتهم و استمروا في احتفالهم.

وفي اليوم الثاني، دخل عدد كبير من السجانين بأمرة رئيس العرفاء (رحيّم) وهم يحملون الهروات، الى داخل السجن و امروا السجناء للأصطفاف للقيام بالتعداد اليومي (مسطر) فلم ينهض احد منهم. ولمّا حاول رئيس العرفاء (رحيم) الأعتداء على احد السجناء، لإجباره على النهوض، هاجم السجناء السجانين، وبلمح البصر جردوهم من هراواتهم وانهالوا عليهم بالضرب، أدى الى جرح العديد منهم، بينهم رئيس العرفاء(رحيم) حيث نزف الدم من رأسه و نزل على شاربيه المعكوفين، و يتقطران الدم. فروا جميعاً الى خارج القلاع. هرع المدير و معاونوه.. "ماهذا.. الم يكفيكم ما حصل لكم في سجن بغداد والكوت؟" اجابة احد السجناء: "لاشيء.. فقد تدخلوا بما لايعنيهم".

ومنذ ذلك اليوم، امتنع السجناء عن القيام بمثل هذا التعداد المهين لكرامة الأنسان، وقدموا المطاليبّ تلو الأخرى، نريد الراديو.. نريد الصحف.. نريد الكتب.. نريد المواجهة الأصولية.. ثم بداوا بتنظيم حياتهم الجماعية والرياضة الجماعية وعقد حلقات للمناقشات السياسية.. وفي احد الأيام طلبوا مطرقة حديدية (طوخماغ) لأجراء تصليحات في الحمام، ولكنهم كسروا السلاسل و القو بها الى الأدارة. فعادت الأوضاع الطبيعية الى السجن، وكنت امثل السجناء وانوب عنهم في مراجعة الأدارة وحل المشاكل معها بالمرونة و الحزم في آن واحد.

## ماذا حلّ بالسجناء الشيوعيين اليهود؟

كان في السجون السياسية حوالي عشرين سجيناً شيوعياً يهودياً، معظمهم من عصبة مكافحة الصهيونية التي كان يترأسها يوسف هارون زلخة. وقد اجازت الحكومة هذه المنظمة، عندما علمت ان أعضاءها هم من المعادين للصهيونية، ولكن حكومة أرشد العمري عطلتها عندما علمت ان هذه المنظمة لاتعادي الصهيونية فحسب، بل تعادى الأستعمار أيضاً وان العديد من العناصر القيادية فيها هم من اليهود الشيوعيين. وحكم على العديد من الشيوعيين اليهود مع السكرتير العام للحزب الشيوعي الرفيق فهد عندما القي القبض عليه عام ١٩٤٧ في دار ابراهيم شميل وقست المحاكم على اليهود، فحكمت على معظّمهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وأودع معظمهم في سجن نقرة السلمان و سجن الكوت.

وكان كل من الشيوعيين موشى قوجمان و صبيح مير من ضحايا مذبحة سجن الكوت التي جرت في أيلول ١٩٥٣، اما الباقون، فقد اتمت الحكومة الترتيبات اللازمة لنقلهم الى قبرص، و تسليمهم الى المنظمات الصهيونية هناك لتسفيرهم الى اسرائيل. وعلى الرغم من احتجاجات هؤلاء وتفضيلهم السجن في العراق على الحرية في اسرائيل، واستعد معظمهم اعتناق الديانة الأسلامية تحاشياً لتسفيرهم الى دولة أعلنوا معاداتهم لها وللأستعمار الذي اوجدتها، اجبرتهم الحكومة على السفر الى قبرص. وقد سفروا على طائرة من طائرات الخطوط الجوية العراقية، ولكنهم تغلبوا على طاقم الطائرة في الجو وارغموا الطائرة على العودة بهم الى بغداد ثانية، وهم يعتزون بعراقيتهم. وفعلاً اسلم العديد منهم، وهم، يعقوب مير مصري الذي اصبح اسمه (عادل مير مصري) و شقيقته عمومة التي سمت بـ(حميدة) و

سعيدة مشعل التي اصبحت (سعاد) التي تزوجت الرفيق زكي خيرى فيما بعد، ومادلين مير و تزوجت الرفيق بهاءالدين نورى فيما بعد.. الخ.

وبعد أيام من اجبارهم الطائرة على العودة بهم الى العراق، جرى تعذيبهم بشكل وحشي في التحقيقات الجنائية، وخلافاً لكل القوانين الدولية حول تسليم المجرمين السياسيين، قامت الحكومة بتكبيلهم بالقيود و تسفيرهم بالأكراه الى قبرص. ومع هذا تمكن العديد منهم الأتصال بسفارات بعض الدول الأشتراكية هناك، وطلب اللجوء اليها، فقبلت تلك الدول لجوئهم ومنحت الذين طلبوا التجنس جنسيتها و استوطنوا هناك، كما ان عدداً منهم سافروا الى بريطانيا و اقاموا هناك، ولم يذهب الى اسرائيل الاّ عدد قليل.

## محاولات الهروب من سجن بعقوبة

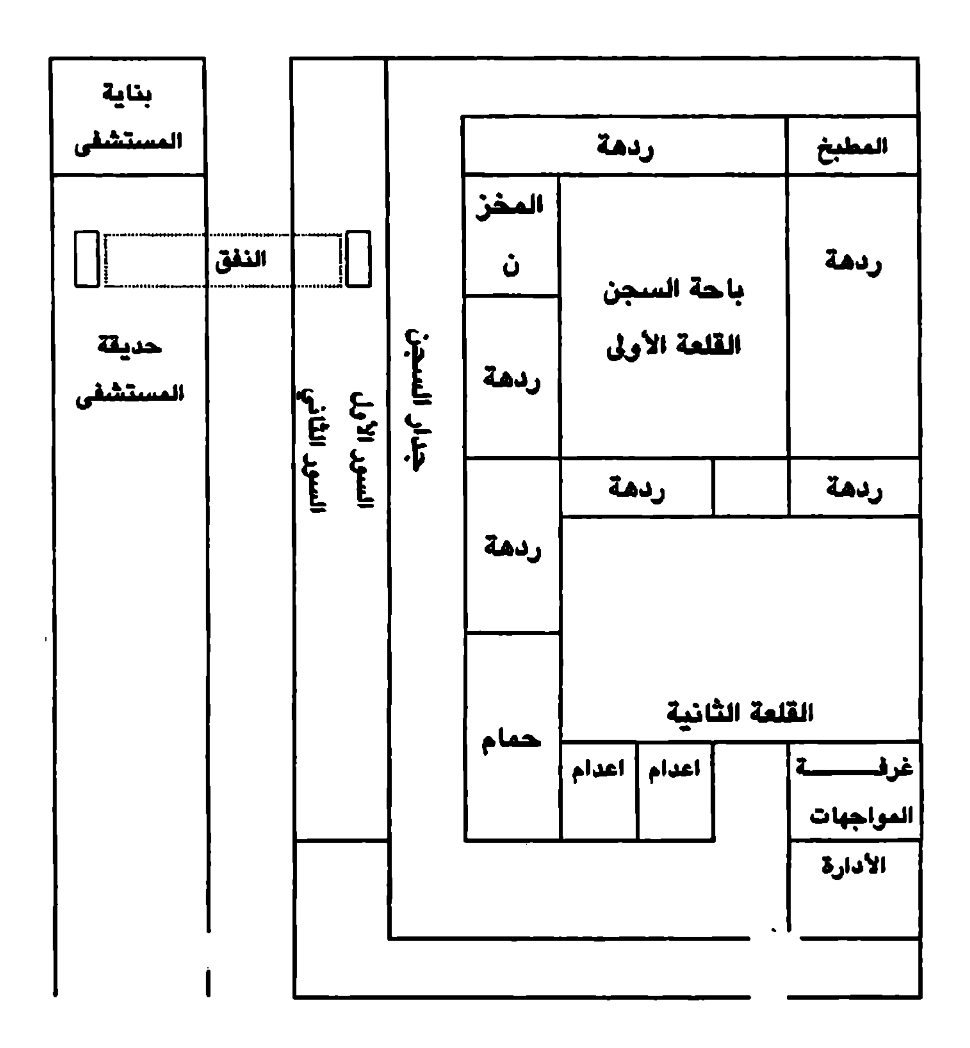
عندما استقر الوضع بالسجناء السياسيين في سجن بعقوبة و استعادوا سيطرتهم على الأدارة الداخلية في السجن، وقد نكلت الحكومة بوعدها في اعادة النظر في الأحكام الصادرة عليهم، فكروا في هروب الكوادر الحزبية القيادية من ـي المحكوميات الكبيرة، لأن الحزب في الخارج ـان بأمس الحاجة اليهم، خاصة بعد القاء القبض على الرفيق بهاءالدين نوري، وايداعه في سجن نقرة السلمان.

ورغم وجود العدد الكبير من السجناء ومن ذوي الآراء و الأفكار المتباينة، تمكنوا من اخفاء امر حفر نفق من احد الغرف التي اتخذت مخزناً للأرزاق، اخترق اسس ثلاثة جدران عمق كل منه ثلاثة امتار ماراً من تحت الشارع العام الذي يفصل بين السجن والمستشفى ليخرج من حديقة المستشفى. وقد جرى ذلك بتنسيق مع الحزب في الخارج. ولكن في

ليلة تسلل السجناء المقرر هروبهم من خلال النفق. حدث تغيير في موعد خروجهم لأسباب تتعلق بسرية خروجهم، الأمر الذي ادى الى خروجهم قبل وصول حافلة كانت الحزب قد أعدها لنقلهم قبل أن تكتشف ادارة السجن أمر هروبهم، فأضطروا الى التسلل الى احد البساتين القريبة، ظن صاحب البستان انهم من اليهود الذين يريدون الهروب الى ايران، وكان بعض المهربين يهربونهم الى ايران ومن هناك الى اسرائيل، فأخبر السلطات عنهم، فتمكنت من القاء القبض عليهم و أرسالهم الى سجن نقرة السلمان ثانية. وقد ندم صاحب البستان على فعلته وصرح لو انهم اخبروه بأنهم سجناء شيوعيون لساعدهم في أمر نقلهم الى بغداد.

وفي اليوم الثاني حضرت هيئة تحقيقية الى السجن، واخذت تحقق مع مسؤولي ادارة السجن ومع ممثل السجناء (وكان المؤلف)، توصلت الهيئة الى قناعة بأن العمل الذي قام به السجناء عمل عظيم و دقيق في غاية الدقة، فليس بأمكان الأنسان العادي كشف مثل هذه الأعمال، فأوصت بعدم مسؤولية ادارة السجن في ذلك، ولكنها قامت بجرد و تفتيش الموجودات ومصادرة كل مامن شأنه ان يساعد على الحفر.

ومن المفيد ان أعرض على القاريء الكريم مخططاً للموقع و النفق كالآتي:




وكانت عملية الهروب الثانية هي هـروب المسؤول الأول في السـجن حميد عثمان. فقد كانت اكثر دقة، لأن حميد عثمان معروف لدى دوائـر الأمن، وهي تطلب من ادارة السجن التأكد يومياً من وجوده في السـجن في كل عملية التعداد تقوم بها.

وكان حميد عثمان يقضي جل أوقاته في ركن من الردهة التي اتخذت مخزناً للأرزاق وحقائب السجناء، في الركن، منضدة صغيرة عليها بعض الكتب ومصباح للقراءة (تيبل لامب) يجلس اليها حميد عثمان وهو كردي من أربيل، ويستقبل رفاقه هناك للتداول في الشؤون السياسية وغيرها. وقد تمكن حميد عثمان من الخروج من الباب النظامي مع المواجهين من ذوي السجناء، بعد ان تأكدت ادارة السجن من وجوده في الغرفة وشخصته ومعه سجين كردي يتحدثان باللغة الكردية. و استمر السجانون في التعداد وتشخيص حميد عثمان في مكانه لمدة أكثر من شهر. وبين الفينة و الفينة تأتي التقارير من دوائر الأمن في بغداد الى ادارة السجن تفيد بأن هناك اشاعات عن وجود حميد عثمان في الخارج وانه يتولى قيادة الحزب الشيوعي، وتكذب ادارة السجن تلك الأشاعات و تؤكد انها رأت حميد عثمان أثناء التعداد وهو يتحدث مع احد السجناء.

وقد كان حميد عثمان في الخارج و يقوم بالنشاط السياسي، فأصدر بأسمه الصريح بياناً يدعو فيه القوى الوطنية جميعاً في التعاون ضمن جبهة وطنية لتعبئة الشعب من أجل اسقاط النظام و اقامة نظام وطني ديمقراطي يحقق اهداف الشعب.

فلم يبق الشك في وجوده في الخارج، ولكن من كان هذا الذي يشخصه السجانون يومياً و يتأكدون من وجوده بالذات في السجن، وان عدد السجناء لم ينقص، انفضح ذلك في مساء يوم صدور البيان بأسم حميد عثمان، عندما حضر مأمور السجن وعدد من السجانين يسألون عن حميد عثمان ويريدون التحدث اليه. قادوهم السجناء الى غرفته.. "تفضلوا هذا هو حميد عثمان، ماذا تريدون منه؟!" فلما اقتربوا منه، وجدوا تمثال لحميد عثمان مصنوع من الطين وأجري له المكياج يشبه حميداً. وضع في المكان الذي

يتواجد فيه اعتيادياً. حمل السجانون التمثال ومن ورائهم مأمور السجن وهو يلطم على راسه واخذه الى الأدارة. و تكرر تقرير الهيئة التحقيقية بأن مثل هذه الأساليب الدقيقة ليس من السهل على الأنسان العادي كشفه فأكتفوا بتوجيه عقوبة (الفات نظر) التي تؤخر ترفيع الموظف لمدة سنة الى المأمورين و السجانين المسؤولين عن التعداد اليومي -- توسط لهم (المؤلف) بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ لألغاء تلك العقوبة عن مأمور السجن المدعو (عبود) لأنه كان قد عرف عنه بكونه موظفاً لا يتخطى حدود واجباته، ولا يكره السجناء السياسيين.

## اعادة فتح سجن نقرة السلمان

لمّا تعددت حوادث هروب السجناء وخاصة الكوادر الشيوعية وانتعاش النشاط السياسي في الخارج، بدأت الحكومة بالعودة الى مضايقة السجناء ومصادرة حقوقهم القانونية و نقل الكوادر الى سجن نقرة السلمان، ليتسنى لها السيطرة على السجون ثانية و لكنها كانت تلاقي مقاومة من السجناء، فأرادت سحب الراديو و نصب سماعات في السجن ليكون البرنامج الوحيد الذي يسمعه السجناء هو برنامج اذاعة بغداد ولكن السجناء امتنعوا عن تسليم الراديو الى الأدارة، ثم ارادوا نقل رفيقين من اللجنة الحزبية في السجن وهما....الياس و طعمة مرداس الى سجن السلمان، ولكن السجناء ابو تسليمهما ، فجاء المتصرف نجم الدين صائب وهو من اهل كركوك وكان زميلي في المحاماة، ومدير الشرطة سلطان امين وهو صهر مدير الأمن العام بهجت العطية ومعهما فصيل من الشرطة المحلية، فصعدوا الى سطح السجن وهم مسلحون يهددون بأقامة مذبحة اخرى ان لم ينصاع السجناء الى

الأوامر. ولما كنت ممثل السجناء في مراجعة المسؤولين، خرجت لمقابلة المتصرف ومدير الشرطة ومدير السجن. انفردت بالحديث مع المتصرف بعيداً عن الآخرين ناصحاً أياه بعدم التورط في عمل شبيه بماجرى في سجني بغداد و الكوت، وان تلك الأعمال الهمجية سوف لاتفوت بدون عقاب في المستقبل القريب والبعيد، فأقتنع بكلامي و سألني بماذا انصحه. قلت: "اذهب و اجلس معهما، و انني اترجى منك تأجيل تسفيرهما الى موعد المواجهة الشهرية القادمة للتزود بما يحتاجان من اهليهما، وانسى الأمر ولاتطالب بهما فيما بعد. وقد قبل بأقتراحي، فلم يجر نقلهما خلال قضائي للمدة الباقية من سجني وهي ثلاثة اشهر. ولكن الحكومة بنت سجناً آخراً مقسماً الى اقسام صغيرة يعزل كل قسم عن الآخر، وعينت مديراً أشرس من عبدالجبار أيوب وهو على زين العابدين، فمارس أشد وسائل التغذيب بحق السجناء، إلاّ أن الشعب لم يمهله كثيراً، فكانت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨.

## المجرمون في قفص الأتهام

اليوم هو الأحد ١٥ مارت ١٩٥٩ و الساعة الآن هي ٣٠ر٨ مساءً. في قفص (الأتهام المجرمون) مدير السجن السياسي عبدالجبار أيوب، وآمر قوة الشرطة الممتازة ابراهيم حسن، و قائمقام مركز بغداد و وكيل المتصرف داود سلمان البياتي، وآمر شرطة القوة السيارة عزره ورده يمسك عزره وردة بدفتر عليه صورة الزعيم عبدالكريم قاسم يضعها بمواجهة رئيس المحكمة العقيد فاضل عباس المهداوي.

دون رئيس المحكمة هويات المتهمين حسب اصول المحاكمات. ثم طلب من الأدعاء العام وكان العقيد الركن ماجد محمد أمين توجيه الأتهام الى المتهمين.

(( سيادة الرئيس .. أصحاب السيادة الأعضاء... يقف اليوم امامكم في قفص الأتهام سفاكون مستهترون كانوا من اشد عملاء الأستعمار تحمساً لسفك دماء المواطنين الأحرار. وما الجريمة النكراء التي وضع خططها المجرم القذر عبدالجبار أيوب و ابراهيم حسن و داود سلمان و عزره وردة لقتل السجناء السياسيين في سجن بغداد، إلاّ نموذجاً بشعاً و واحداً من آلاف الجرائم التي ارتكبها اذناب الأستعمار في عهدهم الأسود داخل السجن الكبير وذهب ضيحتها العشرات بل المئات من المناضلين الشرفاء.

و الشعب العراقي الشجاع الذي كافح الأستعمار و الرجعية طوال أربعين عاماً وقدم التضحيات الجسام من خيرة أبنائه في سبيل حريته واستقلاله، كان يعلم حق العلم بأن طريق الحرية طريق وعر، وان الأستقلال ليست بمنحة ولا هبة تقدم، وانما الأستقلال يؤخذ ولايعطى، يؤخذ بقوة النضال، بقوة اتحاد الشعب، بقوة الأيمان بالحق. وفي هذا السبيل، اذن، سار الشعب العراقي، المكافح طول هذه السنين بشجاعة وبسالة دون أن ترهبة قوة غادرة أو تثنية من الوصول الى هدفه جسامة التضحية.

قضاة الشعب... أراد الأستعمار الأنكلو-أمريكي في العهد البائد عهد نوري السعيد وفيصل و عبدالاله عزل الشعب العراقي عن ركب الشعوب العربية المتحررة، فشهر سلاحه البالي (مكافحة الخطر الشيوعي) وسخر العملاء و الأذناب امثال هؤلاء الخونة الماثلين أمامكم في قفص الأتهام للتنكيل بالشعب، و البطش بالمواطنين الأحرار و سلب الحريات العامة.

ليمهدوا بأسم مكافحة الخطر الشيوعي زج العراق في حلف بغداد الأستعماري، وعزله عن الشعوب العربية المتحررة، فماذا كانت نتيجة هؤلاء؟ واين نورى السعيد و عبدالآله و فيصل! و أين فرسان حلف بغداد من الأنكليز و الأمريكان و الذيول الأخرى؟ لم يبق في ميدان الصراع سوى الشعب العراقي الحر متضامناً مع شعوب سوريا و مصر و كافة الشعوب الأخرى المتحررة)).

**ثم قال:**

(( لقد ارتكب هؤلاء المجرمون أفعالاً يأنف من اتيانها اشرس وحوش الغابة. ففي عام ١٩٥٣، قاموا حسب الخطة المرسومة، بأستفزازات عمدية للسجناء السياسيين في سجن بغداد المركزي، عندما ارادوا نقلهم قسراً الى سجن بعقوبة. الا ان السجناء امتنعوا عن الأمتثال للأمر دون ان تقدم السلطات لهم ضمانات تكفيل حياتهم. لقد استغلت السلطات الحاكمة هذا الأمر ابشع استغلال مما ادى ذلك الى اقتحام السجن بقوة من الشرطة تقدر بأربعمائة شرطي مدجج بالسلاح و فتح النار على السجناء بدون سبب مبرر. ونتيجة لهذا الحادث المؤلم الذي هزّ العراق من اقصاه الى أدناه، استشهد ثمانية من المواطنين الشرفاء وجرح عدد كبير تجاوز ثمانين سجيناً. و الغريب في الأمر، ان السلطات الحاكمة بدلاً من ان تستجيب لطلبات الهيئات و الأحزاب ونواب المعارضة. بالتحقيق ومعرفة المسؤولين عن هذه المجزرة الرهيبة، قامت بتلطيف القذرين منهم وترفيعهم الى درجات اعلى مكافأة لهم على استهتارهم بأرواح الشعب. ان الشهداء الأبرار قد

اضافوا لتأريخ نضال الشعب العراقي صفحة مشرّفة الى جانب صفحاته المجيدة من كفاحه الطويل ضد الأستعمار الغاشم و اذنابهم العملاء.

قضاة الشعب.. ان الأدعاء العام يسند للمتهمين عبدالجبار أيوب وابراهيم حسن داود سلمان و عزره وردة الفعل الجرمي التالي: قام المتهمون بتأريخ ١٩٥٣/٦/١٨ بهجوم مسلح غادر على السياسيين المسجونين في سجن بغداد المركزي و اطلقوا النار عليهم مما أدى الى استشهاد كل من الحاج بشير مختار و موسى سليمان و اسماعيل احمد و حسن عبدالرحمن و حسين دعيو وهادي عبدالرضا و احمد حسون و مهدي مشكور، وجرح عدد كبير منهم يقدر بثمانين سجين، كما تأيد ذلك من شهادات الشهود و استمارات تشريح الطب العدلي و التقارير الطبية و اعترافات المتهمين المؤولة و بذلك يكونوا قد ارتكبوا افعالاً تنطبق على احكام الفقرة الثالثة من المادة ٤١٤ من قانون العقوبات البغدادي بدلالة المادتين ٥٤ و ٥٥ من القانون المذكور لذا اطلب تجريمهم بموجبها و الحكم عليهم بمقتضاها.

و يسأل رئيس المحكمة المتهمين عما اذا كانوا مذنبين ام لا.. فكلهم يدعون انهم أبرياء، من المذنب اذن.. هل الباقين من السجناء؟! ويتوالى الشهود ليقفوا في المنصة.

قال الشاهد ياسين شهاب القيسي:

كان هناك مؤامرة ضد حياة السجناء السياسيين في سجن بغداد. ولم تبدأ المجزرة في يومها بالذات و انما بدأت بسلسلة حوادث قام بها المجرم عبدالجبار أيوب. فقد كان السجناء السياسيون يتمتعون بمكاسب جاءت نتيجة نضالاتهم و اضراباتهم عن الطعام وقدموا عدداً من الضحايا من اجلها، فحالما نقل عبدالجبار أيوب الى السجن، شعرنا انه يوجد شيء مبيت ضدنا.

وقال الشاهد عبداللطيف السعدي وهو محامي يتحدث عن استفزازات عبدالجبار أيوب لأستدراج الوضع الى المجزرة، ثم تحدث مسهباً عن المجزرة وكان الشاهد ضمن جرحى المجزرة اصيب بطلقتين في ظهره.

ثم تحدث عن وزير الشؤون الإجتماعية ماجد مصطفى و وزير الداخلية حسام الدين جمعة، اللذين رفضا ارسال الجرحى الى المستشفى عدا جثث الشهداء... وتحدث الشاهد عن طبيب رفض معالجة الجرحى في المستشفى وطلب من السجانين ضربهم ففعلوا ذلك أمامه. وتحدث عن طبيب آخر وهو الدكتور ضياء خونده، عندما علم ان الأطباء لم يصرفوا لهم الأدوية المطلوبة، ذهب فأشتراها من الصيدليات وجاء بها ليعالجهم وكان مثالاً للطبيب الأنساني المخلص لواجبات مهنته الأنسانية وشعوره الوطني.

وقال الشاهد عزيز الشيخ، وهو استاذ جامعي.. تحدث عن ظروف اقامة هذه المجزرة وشخصّ ممثل القيادة العسكرية صالح مهدي السامرائي هو الذي اصدر الأمر بأطلاق النار على السجناء وقال: بعد ان دخل ابراهيم حسن، طلبنا منه ايقاف اطلاق النار، وبعد الحاح خرج وأياه مكرم الطالباني وحاول ان يقنع المسؤولين عن اطلاق الرصاص بأيقاف المجازر.. توقف اطلاق الرصاص وقال: كانت المجزرة مريعة الى حد لايوصف. الوحل و الدماء مختلطة والجثث مرماة في الوحول.

## الشاهد مكرم الطالباني

لم يتقدم هذا الشاهد، الذي شهد المجزرة المروعة بعينيه، ليشهد أمام المحكمة وقد كان في كركوك عندما جرت المحاكمة وهو جالس في مجلس الفاتحة لوفاة احدى قريباته. ومن سخريات القدر والتناقض في

مجريات الثورة، ان مجرماً له دور مشهود في مجـزرة سـجن بغـداد، يعـين وتكافؤه الثورة و تعينه مديراً للشرطة في لواء الموصل. ولنستمع الى مكرم الطالباني يتحدث من كركوك:

"كنت جالساً في مجلس الفاتحة في دار ابن عمي و يجلس بـالقرب مـني مدير شـرطة الموصـل سـابقاً، عبـدالله سـعيد. دخـل الى مجلـس الفاتحـة (ابراهيم حسن) وهـو يرتـدي ملابس مدير الشرطة ومعـه اثنـين مـن افـراد الشرطة وهما مسلحين بالبنادق. جلس في مكـان في القاعـة وهـو يقـرأ صـورة الفاتحة ولكنه يفتش بأنظاره في كل الجهات. قال عبدالله سـعيد الجـالس بالقرب مني: "ان هذا جاء عليّ" وهو مرتعب يخشى من الأعتقال. قلت: "لا انه جاء علـيّ". استغرب. زال استغرابه، عندما خرج (ابراهيم حسـن) دون ان يعيد صورة الفاتحة حسب الأصول، وجاء احد معارفي قائلاً: "ان مدير شرطة الموصل يريدك بالخارج "خرجت واذا بأبراهيم حسن يمسك من حزام بنطالي:" انا دخلت على الله وعليك.. طلبوني من محكمة الشعب.. انت كنت في سجن بغداد وتعرف بانني لم اقم بأي عمل جرمي.. انا صاحب عائلة وأطفال.. ارجوك ان تشهد لي". قلت: "الم يكن الحاج بشير صاحب عائلة و أطفـال؟ ثـم لم تطلـب مـن المحكمة الأسـتماع الى شهادتي. فـأن طلبتني المحكمة و حلفتني سوف اشهد بالحق".. قال: "انت تعلم انني لم أكن مسلحاً عند دخولي الى السجن"، قلت، بل كنت مسلحاً و اتمكن مـن تشخيص نوع سلاحك، وأطلقت أربع اطلاقات من مسدسك على الردهة التي كنت أنا فيها وراء الباب، ثم دفعت الباب برجلك و دخلت.".

وتبين ان الشرطيين المسلحين لم يكونا بأمرته بل لحراسته و نقلـه مخفـوراً حيـث تنتظـره محاكمـة في المحكمـة العسـكرية الخاصـة (محكمـة الشعب). وبعد أيام ابلغت بالحضور أمام المحكمة..

قاعة توحي بالرهبة. في المنصة قضاة الشعب وعلى اليمين المدعي العام العسكري وعلى اليسار قفص حشر فيه المجرمون عبدالجبار ايوب، داود سلمان، ابراهيم حسن وعزره وردة. ولكن أين المجرمين الكبار؟ أين حسام الدين جمعة الذي أصدر الأمر بقتل السجناء وأين ماجد مصطفى الذي أرسل السجناء وبينهم اكثر من سبعين جريحاً أصيبوا بطلقات نارية الى سجن بعقوبة و منع ادخالهم الى المستشفى؟ وأين عبدالجبار فهمي الذي كان يصدر الأوامر الى الشرطة لقتل السجناء من فوق سطح بناية السجن؟ وأين جميل المدفعي المجرم الأكبر الذي أمر بتقديم السجناء الذين نجو بأعجوبة من الموت الى المجلس العرفي العسكري ليثقل كاهلهم بسنوات اضافية من السجن بدلاً من معاقبة المجرمين الحقيقيين.

يقول مزيف التأريخ عبدالرزاق الحسني: "عندما سمع رئيس الوزراء جميل المدفعي بحادث قتل السجناء، امتعض وقال: "سوّها القواويد"، اذا كانت المذبحة قد اقيمت من دون رضاه و موافقته، لماذا سمح بالمذبحة الثانية والتي كانت أشد من الأولى بشاعةً في سجن الكوت؟ ولماذا أرسل المجلس العرفي العسكري الى السجن ليضيف سنوات جديدة من السجن، في تمثيلية هزلية، الى محكوميات السجناء؟ وأين وعده في اعادة النظر في المحكوميات الثقيلة لسجناء السياسيين الذين اثقلوا بسنين طويلة، تصل الى السجن المؤبد، في اجراءات لاتقل عن هزلية هذه المحاكمات الأخيرة؟.

نظرت الى وجوه المتهمين وهم منكسي الرؤوس أمام التأريخ.. لم يكونوا سوى مخالب لوحوش لم تردد من ارتكاب أبشع الجرائم، ولكن مخالب مزقت اجسامه مناضلين ثوريين احبوا الشعب واحبهم الشعب. ترى ماذا يقول هؤلاء؟ هل يقولون بأننا مجرد آلة كنّا ننفذ الأوامر؟ فلماذا لم

يجلبوا مدير السجن جابر منير لينفذ هذه الجريمة؟ لأن جابر كان يحب السجناء ويحبونه.

"سيادة الرئيس... سبق تنفيذ المؤامرة بعض الأجراءات من ادارة السجن ومن وزارة الشؤون الأجتماعية و وزارة الداخلية، فساد جو من التوتر في السجن. على اثره قدمنا عدة عرائض طلبنا فيها وضع حد لهذا التوتر لأنها ليس من صالح السجناء ولا من صالح الحكومة. وطلبنا أرسال وفد من وزارة الداخلية للتفاوض لأنهاء هذا التوتر .. وبتجاربنا الخاصة تبيّن لنا ان أشخاصاً عندما يُرسلون كمدراء للسجن، وراءه عمل معين. مثلاً، اذا أرسلوا المدير جابر منير الى سجن من السجون، نعتقد ان وراء ذلك منح السجناء بعض الحقوق و التخفيف عنهم. واذا أرسلوا صالح فوزي، انه يحاول بطرق خبيثة سلب تلك الحقوق. واذا أرسلوا المتهم عبدالجبار أيوب، نعتقد جازماً ان وراء ذلك مجزرة، لأنه خير من ينفذ المجازر التي تقررها الحكومة ضدنا. ولم يكن السجن يحوي الشيوعيين فقط. فقد كان بالأضافة اليهم، مختلف الجماعات السياسية، و يضم من اتحاد الطلبة والشبيبة الديمقراطية الوطنيين المستقلين وحتى عنصر من حزب الأمة الأشتراكي بسبب اعماله في الأنتخابات".

رئيس المحكمة: هؤلاء بالنظر الى جهلهم الفاحش كانوا لايميزون بين مبدأ وآخر. كل معارض كان يعتبر شيوعي...."

" سيادة الرئيس.. كان لنا الحق بأن نعتقد ان مجزرة حزيران واقعة لامحالة، لأنها حدثت متزامناً مع مجازر اخرى في العالم وفي السجون بالذات. حدثت مجزرة بين اسرى الكوريين الشماليين، وحدثت مجزرة بحق السجناء السياسيين في سجن (رشت) بأيران و مجزرة من سجون أثينا باليونان واخرى في سجن كاتالونا في اسبانيا.. فلم تكن المسألة هي مجرد نقل عشرين سجيناً الى سجن بعقوبة، بل وراء ذلك عمل مبيت، مجزرة رهيبة. لأنهم يرون ان السجناء يدخلون السجون وخرجوا منها اقوى ايماناً و أشد عزيمةً للنضال".

سردت احداث المجزرة تفصيلاً للمحكمة.. ثم قلت: "خرجت مع المتهم ابراهيم حسن و ذهبنا الى قسم من الردهات، وكانت الشرطة تطلق النار من الأبواب على السجناء و معظمهم جرحى، فأوقف المتهم اطلاق النار. وطلبت منه ايقاف اطلاق النار في الردهات الأخرى، حيث كانت الشرطة تطلق النار من الفتحات السقفية لتلك الردهات ولكنه قال ان هؤلاء تحت امرة معاون آخر. واستمر اطلاق النار حوالي نصف ساعة. ثم بدأوا، ونحن جرحى، يقيدوننا اثنين اثنين، حتى ان اسحاق حجاج كان مصاباً بطلقة كسرت ساعده، قيدوه مع شخص آخر. وبدأوا يسوقوننا و يسحلون الجرحى من ارجلهم في الأوحال و الدماء و يمثلون بجثث القتلى أمام أعيننا. وكان المتهم ابراهيم حسن يحث الشرطة على قتلنا و هو يقول: " ان هؤلاء يهود، تريد الحكومة نقلهم الى اسرائيل وهم يعصون". فبدأت الشرطة تهوس "يا يهودي كلناالك سلم".

الرئيس: هل صحيح كان يهود موجودين معكم؟

- اعتقد بوجود اثنين.
- ماهو الموجود الكلي للسجناء؟
- حوالي مائة و خمسين سجيناً.
- اثنين موجودين يهود، و الباقي اصبح كلهم يهود؟!

ثم استرسل رئيس المحكمة في التعليق و نودى على الشهود الآخرين. المناضلة السجينة زكية خليفة و المناضل النقابي اسحاق حجاج و نافع يونس و عبدالوهاب الرجي.. هؤلاء الأبطال الذين تلقوا الرصاص وقد اصبحت أوسمةً على صدورهم يفخرون بها.

من الغريب ان يدعى مع هؤلاء المناضلين، مجرمين شاركوا بهذا الشكل أو ذاك في الجريمة ليقضوا في منصة الشهادة بدلاً من قفص الأتهام.. معاون الشرطة عبود جاسم و مدير الشرطة طه خليل و مدير سجن بغداد المركزي صالح رشيد التكريتي و مدير الشرطة توفيق طه العزاوي ومعاون الشرطة سعيد حميد التكريتي ومدير الشرطة محمد زكي محمد جميل.. بعضهم يذرف الدموع الكاذبة على الشهداء و بعضهم يريد جعل هؤلاء الأربعة كبش فداء ا[illegible]تذوا أنفسهم من العقاب..

## قال المدعي العام:

"الشاهد كان اللولب المحرك للهجوم على السجناء السياسيين ومن جرائها حصلت هذه المجزرة المعروفة وكان يجب ان يكون موقفه في قفص الأتهام مع المجرم عبدالجبار أيوب.. فالشاهد مسؤول مسؤولية مباشرة وأرجو من سيادتكم ان توافقوا على اجراء التحقيق بحقه من قبل هيئة التحقيق الخاصة".

الرئيس.. "تنظر المحكمة بهذا الطلب بالنظر الى انكار الشاهد هذه الافادة" و عبدالجبار ايوب يقول في كتابة "مع الشيوعيين في سجونهم"

"والله لو كان الأمر اليّ، لمّا ابقيت على واحد منكم فأنكم كالجراثيم الفاتكة في كيان هذه الآمة ويجب أن تستأصل شأفتكم و تقتلوا من اساسكم"*.

**فكيف يفوت هذه الفرصة لقتل أكبر عدد من الشيوعيين!**

رئيس المحكمة كررت عدة مرات بأنك عامل، وافدت ايضاً انك عقائدي ولك مع الشيوعيين عداء عقائدي، فهل إن الشيوعيين أعداء العمال لكي تكون عدوهم؟ اذن انت لم تفهم المباديء، الشيوعيون هم الذين يتبنون العمال و الفلاحين في العالم ماذا تقول بذلك؟

- قوانين الحكومة البائدة كانت تحارب الشيوعية ياسيدى.

رئيس المحكمة: رجعنا مرة ثانية على القوانين.. كيف تدعي انك من العمال و الكسبة.. ثم تقول لي عداء مع الشيوعيين وهو عداء عقائدي، بينما الشيوعيون أول من اسموا حكومتهم بحكومة العمال و الفلاحين، هذا يفهمه كل مثقف حر شريف.

- انا دائماً كمواطن أؤيد سياسة الحكومة القائمة.

رئيس المحكمة- العقيدة اين وضعتها؟.. ثم لديك في الصفحة ١٩٠ من كتابك (مع الشيوعيين في سجونهم) عبارة عن مجزرة السجن السياسي في بغداد أسمعها: "وهكذا تحرج الموقف، فلم يكن بد من استعمال القوة لئلا يفلت من ايدينا الزمام"

---

* (عبدالجبار أيوب -مع الشيوعيين في سجونهم اعلاه- ص/١٣٨).

* (من محاضر محكمة الشعب -الجزء ١٢-/ص١٢٩).

ويلقى المجرم ابراهيم حسن السامرائي المسؤولية على عبدالجبار فهمي و عبدالجبار أيوب وهما اللذان امرا بأطلاق الرصاص على السجناء وشاركا بأطلاق الرصاص من مسدسيهما

وقال.. دخلت الى غرفة فيها سجناء سياسيين وكانت العيارات النارية تطلق بكثرة من السطح عليهم وقد كان معهم السجين مكرم الطالباني، فطلب مني لأذهب معه لتخليص الجماعة الآخرين فذهبت ولمّا لم نجدهم رجعت به لغرفته.

ويقول المجرم داوود سلمان البياتي:

نصحت ممثلي السجناء بالأمتثال لأوامر القيادة العسكرية خابيا، ونظراً لعجزي عن اقناعهم خرجت من السجن وذهبت الى مقر مدير شرطة بغداد. وبعد ربع ساعة أو أكثر بقليل من وجودي هناك وأنا لازلت بمقر مديرية شرطة لواء بغداد سمعت صوت اطلاقات نارية من ناحية السجن فقصدت فوراً السجن بسيارة الشرطة وكان الأمر منتهياً، وقد وقع قتلى من المساجين وجرحى من الطرفين وكان حاضراً آنذاك عند وصولي السيد قاسم شكري مدير السجون العام و ماجد مصطفى وزير الشؤون الأجتماعية.

ويقول آمر فوج قوة الشرطة السيارة عزره ورد:

"بينما كنا مشغولين (ويقصد منشغلين -المؤلف) بأتخاذ تدابير الأمن هذه سمعت من داخل السجن صوت عدة طلقات نارية فتوجهت نحو الممر المؤدي الى الداخل، حيث شاهدت وحدات الشرطة... وكان هذا التوزيع بموجب أمر وكيل المتصرف السيد داود سلمان و مدير الشرطة عبدالجبار فهمي وصالح مهدى السامرائي.. وشاهدت وزير الشؤون الأجتماعية ماجد مصطفى ومدير السجون العام قاسم شكري و وكيل متصرف بغداد داود

سليمان و مدير شرطة بغداد عبدالجبار فهمي و ممثل القيادة العسكرية صالح مهدى السامرائي.

## قرار التجريم

شكلت المحكمة العسكرية العليا الخاصة في بغداد في يوم ٦ نيسان ١٩٥٩ برئاسة العقيد فاضل عباس المهداوي وعضوية كل من العقيد فتاح سعيد الشالي و المقدم شاكر محمود السلام و المقدم حسين خضر الدوري و الرئيس الأول ابراهيم عباس اللامي و اصدرت بأسم الشعب قرارها الآتي:

امر الأحالة – احيل المتهمون عبدالجبار أيوب و ابراهيم حسن وداود سلمان و عزره وردة الى محكمتنا بموجب أمر الأحالة المرقم ١٣٧ و المؤرخ ١٩٥٨/١٢/١٨ الصادر من القائد العام للقوات المسلحة ليحاكموا وفق الفقرة (٣) من المادة ٢١٤ من ق.ع.ب بدلالة المادتين ٥٤ و ٥٥ من القانون المذكور و احتفظت قضيتهم برقم ١٩٥٨/٧٧.

ملخص القضية - كانت حكومات العهد البائد قد اردت جزءاً من سجن بغداد و اعدته ليكون سجناً سياسياً مستقلاً في ادارته من سجن بغداد الرئيسي بتأريخ ١٩٥٣/٤/٧ و عهد في ادارته الى عبدالجبار أيوب المعروف بفضاضته و غلظته. وكانت الحكومات البائدة قاسية في تصرفاتها تجاه المناضلين الأحرار سواء في تقليل عدد المواجهات أو تقصير مدتها او منعهم من المطالعة والى غير ذلك من الأعمال التعسفية. وكانت تلك الحكومات تخشى هؤلاء السجناء الذين هم في الذروة من النضال، خصوصاً و انها كانت مقدمة على اصدار التشريعات التعسفية تمهيداً لعقد حلف بغداد، فقررت نقل السجناء السياسيين من بغداد الى بعقوبة، فوجد هؤلاء

السجناء في هذا النقل ضربة قاصمة لمساعيهم السابقة في الحصول على هذا السجن، وانهم كافحوا كثيراً، سواء في الأضراب عن الطعام أو غير ذلك فنقلوا الى بغداد، وعرفوا ان الهدف من ذلك هو كيدٌ لهم ولتحطيمهم، فصمموا على عدم تلبية أمر النقل. ولذلك عمد المسؤولون آنذاك الى استعمال القسوة معهم واخرجوا عنوة تحت وابل الرصاص من السجن المذكور بعد ان قتل ثمانية منهم و جرح مايزيد على ثمانين في يوم ١٩٥٣/٦/١٨ ونقلوا الى سجن بعقوبة.

وجرى التحقيق الفوري من قبل حاكم التحقيق و اعطى قراره بأحالة مدير السجن السياسي عبدالجبار أيوب الى المجلس العرفي العسكري، وتمت احالته وجرت محاكمة صورية و افرج عنه. واعتبر السجناء هم المقصرون و احيل بعضهم الى المجلس المذكور وصدر الحكم عليهم بأضافة سنة واحدة الى مدة حبسهم السابقة. كما تألفت لجنة ادارية للتحقيق عن المجزرة المذكورة و اعطت توصياتها الكثيرة في وجوب اصلاح الحالة وتهيئة رجال أمن يدربون تدريباً حسناً لكي يؤمن حسن تصرفهم في معالجة المواقف الحرجة. ولم تستطع اللجنة الأدارية المذكورة من تحديد مسؤولية الشخص الذي اصدر أمر اطلاق النار، اذ ان السجانين و أفراد الشرطة وضباطهم لم يمكنوا اللجنة المذكورة من معرفة الفاعل الحقيقي و المسؤول الأصلي في اصدار أمر اطلاق النار.

## اجراءآت المحكمة:

استمعت المحكمة الى مطالعة هيئة الأدعاء العام وسألت المتهمين عما ورد في قرار الأتهام فأجابوا انهم بريئون.

استدعت المحكمة الشهود التالية أسماءهم فأستمعت الى شهاداتهم وهم من السجناء السياسيين آنذاك، ياسين شهاب القيسي و عبداللطيف

هاشم السعدي و عزيز الشيخ و خالد غالي و مكرم الطالباني و اسحاق الحجاج و نافع يونس و عبدالوهاب الرجي و زكية خليفة، واستمعت الى شهادات أفراد الشرطة وهم المعاون عبود جاسم و المعاون طه خليل والمعاون توفيق طه العزاوي والمعاون سعيد حميد التكريتي و مدير الشرطة محمد زكي محمد جميل و مدير شرطة القوة السيارة آنذاك مكي احمد. وقد استمعت الى شهادة مدير سجن بغداد آنذاك صالح رشيد التكريتي و حاكم التحقيق نصرت الأورفلي. ثم استمعت المحكمة الى افادات المتهمين و ناقشتهم حول التهمة المسندة اليهم، ثم استمعت اخيراً الى دفاع محامي المتهمين و اعلنت ختام المرافعة.

## النتيجة:

اتضحت للمحكمة من مجموع أقوال الشهود المستمعة اليهم المحكمة ومن أقوال الشهود الآخرين الواردين في اضبارة القضية و البالغ عددهم خمسة و ثلاثين شاهداً ومن دراسة الأضبارة المرقمة ١٥/بغداد/٣ العائدة الى وزارة الداخلية و الأضبارة المرقمة ١١/٢/١٥٠ العائدة الى مديرية شرطة بغداد و الأضبارتين المرقمتين ١/١٠/٨١٩ و ٢/١٠/٨١٩ العائدتين الى مديرية الشرطة العامة، و الأضبارة المرقمة م.ع/٥٣/١٦٣ العائدة الى لجنة التحقيق والأفادات الملحقة بها، و كذلك الأضبارة العائدة لمديرية السجون العامة و المتعلقة بالحادث واضبارة قوة الشرطة السيارة مع الأضابير الملحقة بها، و كذلك من دراسة ما احتوتها من مستمسكات و وثائق ومراسلات ومخابرات رسمية، ومن التقارير الطبية الخاصة بالمجنى عليهم، ومن جريان الكشف على محل الحادث. تبين ان قائد القوات العسكرية لمنطقة بغداد المعلنة فيها الأحكام العرفية طلب بكتابه المرقم ٢٠١٤/٥٣/٤ و المؤرخ

١٩٥٣/٦/١٧ نقل السجناء السياسيين الى بعقوبة، بدفعات قدر كل دفعة عشرون سجيناً. وكان السجناء قد توقعوا صدور هكذا امر تعسفي فقرروا عدم الأمتثال الى أمر النقل المذكور و تألفت لجنة للمفاوضة فأبلغ السجناء المسؤولين عدم انصياعهم على لسان ممثليهم السجينين كاظم جواد وحكمت خليل، فحبطت مساعي ممثلي السلطة العامة من اقناع المسجونين بالأمتثال الى الأوامر الصادرة بنقلهم الى سجن بعقوبة. وفي صباح يوم ١٩٥٣/٦/١٨ حضرت قوة الشرطة يتجاوز عددها (٤٠٠) شرطي، وكانت تتألف من:

١- سريتين من القوة السيارة .
٢- سرية الخيالة الممتازة،
٣- مفرزة شرطة الغازات المسيلة للدموع.
٤- مفرزة من القوة الأحتياطية (٥) أفراد متفرقين من مراكز الشرطة يعودون الى مركز السراي و الوزيرية و الفضل و التحقيقات الجنائية.

وكان السجانون وعلى راسهم عبدالجبار أيوب قد وقفوا على أهبة الأستعداد، وكانت كافة هذه القطعات مسلحة بالهراوات و البنادق و الخوذ الفولاذية، كما حضر وكيل متصرف لواء بغداد المتهم داود سلمان، وممثل القيادة العسكرية المقدم الركن صالح مهدي السامرائي، ومدير شرطة بغداد عبدالجبار فهمي و معاون الشرطة ابراهيم حسن و مدير الشرطة للقوة السيارة عزره وردة. وجرى توزيع القوات المذكورة أمام باب السجن الكبير المشبك، وفوق السطوح، و نصبت الرشاشات على جوانب السجن، وكانت القوات تستهدف اقتحام باب السجن و فتحها عنوة، فتعذر عليها ذلك وكان الطرفان يتبادلان الألفاظ النابية و يتراشقان الحجارة و القناني الزجاجية الفارغة، والقنابل المسيلة للدموع.

ثم وضعت خطة مبدئية من قبل عبدالجبار فهمي و عبدالجبار أيوب وصالح مهدي السامرائي بالنزول بالسلالم الى ساحة السجن السياسي، فتعذر على القوات تنفيذ هذه الخطة نظراً لأحاطة السجن بالدخان ولمناعة المساجين. لذلك استعين بقوة الأطفاء، فوجهت خراطيم الماء الى باب السجن وكان على طرفيه كل من عبدالجبار أيوب و ابراهيم حسن يشجعان القوات بالدخول و يحرضونهم بالهجوم وكانا مسلحين بالمسدسات. واخذت القوات تهتف بالهوسات العدائية، وما ان هوى باب السجن حتى التحم الطرفان وسمع من احد الأفراد نداء بقتل شرطي فجرى اطلاق الرصاص من كل الجوانب فسقط القتلى و الجرحى وتفرق السجناء الى قاعاتهم يحتمون بها و الشرطة تطاردهم و الرصاص يصلهم من الفجوات التي في سطح السجن. وانقطع الرمي بعد ربع ساعة و سقط الشهداء: موسى سليمان والحاج بشير و حسن عبدالرحمن وهادي عبدالرضا و احمد حسون و حسن دعيو و اسماعيل احمد و مهدى مشكور. وجرح مايربو على ثمانين وجرى اخراجهم بعد ذلك بقساوة بالغة وتم نقلهم حالاً الى بعقوبة دون العناية بالجرحى او افساح المجال للسجناء بأخذ حاجياتهم. اما دور المتهمين في المجزرة المذكورة:

### ففيما يخص المتهم عبدالجبار أيوب:

فقد اتضح من أقوال مكرم الطالباني و ياسين شهاب القيسي وعبداللطيف هاشم السعدي و عزيز الشيخ وخالد غالي و اسحاق الحجاج وزكية خليفة و الشهود الآخرين بأن المتهم المذكور يتمتع بفضاضة شديدة ويتسم بقساوة بالغة، وكان السجناء يتوقعون الشر في كل سجن يحل به، وله مواقف تعسفية مشهودة في نقرة السلمان، واخذ يقسو على السجناء منذ عهدت اليه ادارة السجن السياسي و تعسف في تلبية مطاليبهم

المشروعة وحرمهم من الكثير من حقوقهم التي نالوها بكفاح مرير، لذلك
نجده قد قام بدوره في المجزرة بحماس بالغ و اندفاع شديدين، فأجتمع بكل
من عبدالجبار فهمي وصالح مهدي السامرائي لوضع خطة لأقتحام السجن
ساعدّ نفسه لذلك ووضع الخوذة الفولاذية على رأسه و تسلح بمسدسه
بعصا غليضة وأخذ يحرض السجانين و باقي القوات على اقتحام السجن،
حين هوى باب السجن وحصل اطلاق الرصاص، شهر مسدسه واخذ يرمي
وجه مسدسه على اسحاق الحجاج واصابه في يده اليسرى (ولايزال معالم
لاصابة واضحة للعيان) كما اصابه بأطلاقه اخرى في فخذه الأيمن (وقد
ركت اثرها فيه) فسقط وحمله الشهيد الحاج بشير وما ان سار الأخير بضع
خطوات حتى اصيب بطلق ناري و سقط على الأرض. وان المتهم
بدالجبار أيوب، أمر الشرطة بأن يجهزوا على الجريح المذكور فقضوا عليه
سب شهادة عبداللطيف السعدي. كما أضاف بأن المتهم المذكور منع
ماء عن الشهيد اسماعيل احمد، وجاء على لسان بعض الشهود بأن المتهم
دالجبار أيوب كان يحرض الشرطة على الرمي أيضاً وانه كان يضرب
جرحى من السجناء ويركلهم. وجاء بشهادة صالح رشيد التكريتي بأن
تهم المذكور كان يتبجح بقوله: "الآن اصبحت لدينا حكومة قوية" . كما
رف صراحة في كتابه الذي الفه قبل الثورة المباركة وهو (مع الشيوعيين في
جونهم) وفي الصفحتين ١٩٢ و ١٩٣ يقول (لم يفد معهم نصحي ولم يعيروا
ة اهمية الى النتائج السيئة التي ستقع عليهم وحدهم.. وان وزر هذا
صيان سيقع عليهم وحدهم.. وهكذا تحرج الموقف، فلم يكن بد من
تعمال القوة، لئلا يفلت الزمام من ايدينا..) وحيث ان الفقرة (٣) من
دة ٢١٤ من ق.ع.ب. تشترط حصول قتل قصد و اقترانه بقتل قصد آخر
لشروع فيه، وان في مجزرة السجن قد اقترن القتل القصد ثمانية شهداء

مع جرح مايقارب الثمانين، لذلك فقد حصلت القناعة لمحكمتنا بأن المتهم عبدالجبار أيوب قد ساهم في مجزرة السجن السياسي ببغداد بدور فعّال سواء كشريك أو كمحرض لذلك قررت المحكمة انطباق احكام الفقرة (٣) من المادة ٢١٤ و بدلالة المادتين ٥٤ و ٥٥ من القانون المذكور بحقه ولم تجد محكمتنا في النصوص الجزائية ما يمنع من اعادة محاكمته بعد صدور قرار الأفراج السابق بحقه بالنظر لظهور أدلة جديدة مقنعة كما انه لايوجد أي مسوغ قانوني لأستعمال القوة تجاه سجناء عزل، فضلاً عن ان هروب المتهم عبدالجبار أيوب مستنكراً ورغبته في الفرار خارج العراق دليل آخر على جريمته النكراء.

## أما المتهم ابراهيم حسن:

فقد تبين من شهداة شهاب ياسين و عبداللطيف هاشم السعدي وعزيز الشيخ وخالد غالي بأنه كان يحرض الشرطة على اقتحام السجن ويشجعهم على ذلك وأنه كان يحمل مسدسه وأخذ يطلق منه وكان في حالة اضطراب شديد. وتبين من شهادة مكرم الطالباني بأن المتهم ابراهيم حسن اقتحم عليهم الردهة التي كانوا فيها وكان شاهراً مسدسه فطلب منه ان يتخلى عن موقفه فأمتثل وارجع المسدس الى غمده وتبين من الشهادات ايضاً بأن المتهم المذكور كان موضع ثقة عبدالجبار فهمي الذي اصدرت محكمتنا حكمها عليه بالأعدام في هذا الجريمة.. ولكن لم يرد في الشهادات مايشير الى اصابة احد القتلى أو الجرحى من رصاص المتهم المذكور لذلك حصلت القناعة لمحكمتنا بأنه ساهم كشريك و كمحرض في ارتكاب جرائم القتل هذه بالجملة فتحققت اركان الفقرة (٣) من المادة ٢١٤ ق.ع.ب بدلالة المادتين ٥٤ و ٥٥ من القانون المذكور بحقه فقررت المحكمة تجرمه بموجبها، وراعت عدم اصابة احد القتلى أو الجرحى برصاصه كما ان حاكم

التحقيق نصرت الأورفلي لم يقرر احالته الى المجلس العرفي العسكري عند اجراء التحقيق آنذاك.

### أما المتهم داود سلمان:

فقد تبين من أقوال الشهود ومن اعتراف المتهم نفسه انه حضر الى السجن السياسي بصفة وكيل متصرف لواء بغداد لتنفيذ أمر النقل وانه تكلم مع المساجين بالحسنى راجياً امتثالهم أمر النقل، وانه سيسعى الى تلبية طلباتهم و تبين من شهادة مدير شرطة القوة السيارة مكي احمد و الكتب الرسمية بأن القوة السيارة كانت بأمرة متصرف لواء بغداد وان تلك القوة وصلت الى السجن و توزعت تحت سمعه وبصره ولم يتخذ امراً ايجابياً بمنع وقوع المجزرة، بل ترك صالح مهدي السامرائي يتصرف بتنفيذ أمر النقل بالقوة دون ان يعارضه، ولم يرد في الشهادات مايشير الى صدور أمر اطلاق النار من المتهم المذكور بل جاء في بعض الشهادات بأن أمر النار قد صدر من عبدالجبار فهمي وفي بعضها من صالح مهدي السامرائي وفي بعضها من جهة مجهولة نتيجة الأضطراب الذي ساد الموقف بعد تأزم الوضع بين الجانبين لذلك وجدت محكمتنا في المتهم داود سلمان عاملاً مساعداً على تنفيذ المجزرة دون ان يتخذ موقفاً ايجابياً لردعها و الحيلولة دون وقوعها، فقررت انطباق الفقرة (٣) من المادة ٢١٤ من ق.ع.ب وبدلالة المادتين ٥٤ و ٥٥ من القانون المذكور بحقه، فقررت تجريمه بموجبها وراعت موقفه كشخص مدني، معه أفراد شرطة وجيش و سجانين مسؤولين عن قطعاتهم.

### أما المتهم عزرة وردة:

فتبين لنه تلقى امراً بتحريك قطعته بصفته آمر فوج في القوة السيارة الى السجن وكان الهدف من ذهابه المحافظة على تنفيذ أمر النقل و الحيلولة

دون هروب السجناء، و تدخل الأهليين ولم يشترك المتهم المذكور في اعداد خطة اقتحام السجن ولم يشترك في تحريض أو تسهيل أمر الأقتحام. وقد جاء على لسان بعض الشهود بأن قوة الشرطة السيارة نزعت سلاحها كما اشار البعض الى خلاف ذلك، ولم يصدر منه أمر بالرمي. لذلك فقد حصلت القناعة لمحكمتنا بعدم انطباق أركان الفقرة(٣) من المادة ٢١٤ من ق.ع.ب. بحقه فقررت براءته فيها استناداً الى احكام المادة ١٦٠ من قانون اصول المحاكمات الجزائية وبدلالة المادة (١٣) من قانون معاقبة المتآمرين.

صدر القرار بأتفاق الآراء و افهم علناً.

# قرار الحكم

تشكلت المحكمة العسكرية العليا الخاصة في بغداد في يوم ١٩٥٩/٥/٦ برئاسة فاضل عباس المهداوي وعضوية كل من العقيد فتاح سعيد الشالي والمقدم شاكر محمود السلام و المقدم حسين خضر الدوري و الرئيس الأول ابراهيم عباس اللامي و اصدرت بأسم الشعب حكمها الآتي:

**اولاً**: حكمت المحكمة على المجرم عبدالجبار ايوب بالأعدام شنقاً حتى الموت وفق الفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من قانون العقوبات البغدادي وبدلالة المادتين ٥٤ و ٥٥ من القانون المذكور.

**ثانياً**: حكمت المحكمة على المجرم ابراهيم حسن بالأشغال الشاقة المؤبدة وفق الفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من قانون العقوبات البغدادي وبدلالة المادتين ٥٤ و ٥٥ من القانون المذكور و استناداً الى أحكام المادة (١١) من قانون العقوبات البغدادي.

تنفذ عليه العقوبة اعتباراً من تأريخ توقيفه المصادف ١٩٥٨/١٢/٣ وعدم احتساب المدة التي اطلق صراحه فيها بكفالة من ١٩٥٩/١/١٩ لغاية ١٩٥٩/٢/١٤.

**ثالثاً**: حكمت المحكمة على المجرم داود سلمان بالأشغال الشاقة المؤبدة وفق الفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من ق.ع.ب. وبدلالة المادتين ٥٤ و ٥٥ من القانون المذكور و استناداً الى أحكام المادة (١١) من قانون العقوبات البغدادي. تنفذ عليه اعتباراً من تأريخ توقيفه المصادف ١٩٥٨/١٢/١٠، وتوصي المحكمة سيادة القائد العام للقوات المسلحة بتخفيف العقوبة الى الأشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثلاثة سنوات حسب سلطته الواردة في المادة (٢٠) من قانون معاقبة المتآمرين.

**رابعاً**: حكمت المحكمة ببراءة المتهم عزرة وردة عن التهمة المسندة اليه بموجب الفقرة (٣) من المادة ٢١٤ من قانون العقوبات البغدادي وذلك استناداً الى احكام المادة (١٦٠) الأصولية و بدلالة المادة ١٣ من قانون معاقبة المتآمرين، قررت المحكمة اخلاء سبيله من التوقيف حالاً ان لم يكن موقوفاً لسبب آخر.

صدر القرار بأتفاق الآراء و افهم علناً.

| | | |
|---|---|---|
| المقدم محمود السلام<br>عضو | العقيد فتاح سعيد الشالي<br>عضو | العقيد فاضل عباس المهداوي<br>الرئيس |
| الرئيس الأول ابراهيم عباس اللامي<br>عضو | المقدم حسين خضر الدوري<br>عضو | |

# كلمة ختامية

## خِبرَ و عِبَر

كانت ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ حصيلة نضال طويل و مرير خاصة بشعب العراق منذ ثورة العشرين في سبيل الأطاحة بالسيطرة الأستعمارية و اقامة حكم وطني ديمقراطي في العراق، وقد تلاحقت نضالات متباينة الأشكال و المحتوى، بعضها بشكل انقلابات عسكرية وبعضها انتفاضات جماهيرية، تسير خطوة فخطوة نحو تحقيق اهداف الثورة الوطنية الديمقراطية.

لقد اسهمت قوى الشعب المختلفة، مدنية و عسكرية، حزبية و غير حزبية عربية و كردية في الثورة. ولا ينهار نظام سياسي أو اجتماعي مالم تصل عوامل انهياره واضمحلاله الى درجة من الخطورة بحيث لايصمد أمام الضربات الجماهيرية. فقد انعزل الحكم الملكي في العراق داخلياً و عربياً وعالمياً، بحيث اصبح است[illegible]ره مستحيلاً.

لقد أقيم النظام الملكي في العراق على أركان السيطرة البريطانية و البرجوازية الكبيرة و الأقطاع و كبار ملاك الأراضي. وطبيعى ان يقف هذا النظام الذي يمثل مصالح تلك الجهات الثلاثة بوجه اية محاولة تمس بمصالحها. فقد رفضت الغاء المعاهدة العراقية -- البريطانية واردات استبداله بأخرى و رفضت اجراء الأصلاحات الديمقراطية لأنها تضر بمصالح البورجوازية الكبيرة، ورفضت اجراء أي نوع من الأصلاح الزراعي لأنه يضر بمصلحة الأقطاع.

و وقفت الحكومة الملكية ضد حركات التحرير العربي، و تآمرت ضد الدول العربية المتحررة، وساندت المصالح الأستعمارية في البلدان العربية.

و انضم العراق الى الأحلاف التي تخدم مصالح الأستعمار، كميثاق سعد آباد و ميثاق بغداد الموجهات بالأساس ضد حركات التحرر في المنطقة.

ان هذه الأوضاع في العراق هي التي كونت الظروف الموضوعية للمطالبة بأجراء تغييرات عميقة في البلاد، وكانت الحكومات المتعاقبة تقف دوماً ضد أي اصلاح في هذه المجالات.

وقد لعب المثقفون في العراق ، الى جانب العمال و الفلاحين، دوراً بارزاً في الحركة الوطنية، فكانت المظاهرات المناوئة للحكم تخرج من أماكن تجمع المثقفين، من الكليات و المعاهد و المدارس، وتختلط في الشارع مع باقي فئات و طبقات الشعب، كما كانت الأضرابات تنطلق من أماكن تجمعات العمال، في المعامل و المؤسسات الحكومية و بتضامن باقي فئات الشعب معها. فلا غرابة ان يكون المثقفون و العمال العمود الفقري لتركيب السجناء السياسيين في العراق. فقد ضمت السجون السياسية المئات والألوف من المثقفين و العمال و الكسبة..الخ و وقع عليهم ثقل الأستمرار في النضال السياسي داخل السجون للحفاظ على الشحنات الثورية لهم وتطويرها للأندماج ثانية بالحركة الثورية عند الخروج من السجن، وخلال وجودنا في السجن لسنين طويلة، شاهدنا العديد من المناضلين يدخلون السجن و يخرجون منه مرات عديدة.

وفي خمسينات القرن الحالي، انظم الضباط، وهم مجاميع من المثقفين العسكريين الى صفوف الحركة الوطنية، عندما حاولت الحكومة اقحام الجيش ضد الحركة الوطنية في البلاد. فقد ترددوا في باديء الأمر في

ضرب المظاهرات الجماهيرية، وكونوا فيما بعد حلقات سرية جيدة التنظيم و اتصلوا بالأحزاب السياسية وبجبهة الأتحاد الوطني التي اكتملت معالمها عام ١٩٥٧.

ان الجيش العراقي كان تحت اشراف الضباط البريطانيين. وكان كبار الضباط يتلقون دراساتهم العليا، بعد التخرج من كلية العسكرية العراقية وكلية الأركان، في المعاهد العسكرية البريطانية. ان هذا ترك لديهم، الى حد كبير، آثاراً مزدوجة في ميولهم و افكارهم وعقائدهم السياسية. فهم فئة مثقفة تأثرت بالحركة الوطنية المعادية للأستعمار، ولكنها اتمت تعليمها في المعاهد والمدارس العسكرية البريطانية و تحت اشراف البريطانيين.

ان التنظيم السري للحلقات المغلقة للضباط الأحرار في الجيش و وجود احزاب و تنظيمات سياسية و مهنية بين جماهير الشعب، قد ترك بدوره وضعاً متناقضاً في العمل السياسي. فكل مجموعة من الضباط لها ارتباط بهذا الشكل أو ذاك بأحدى المجموعات السياسية. ومع تقارب الأحزاب لتكوين جبهة الأتحاد الوطني، تقاربت منظمات ضباط الأحرار بدورها لتتعاون في الأعداد للثورة. وكان في اندلاع الثورة عام ١٩٥٨ ونجاحها شيء من التناقض، لأن تنظيم الضباط البالغ السرية قد اتخذ شكلاً انقلابياً سرياً، بينما الأحزاب السياسية، العلنية منها و السرية، تدعو الجماهير علناً لأسقاط النظام الملكي واقامة حكومة وطنية ديمقراطية. وكان من الصعب، إن لم نقل من المستحيل، نجاح الثورة من دون مساندة فعالة من جماهير الشعب و جبهة الأتحاد الوطني في شل اية حركة مضادة للثورة بين الوحدات الأخرى للجيش و السيطرة على الشارع في المدن. وهكذا اخذت الثورة طريق الأنقلاب شكلاً و طريق ثورة شعبية

من حيث التنسيق و المحتوى. وقد بقي الجيش القوة الرئيسية في اسناد الحكم الوطني بعد الثورة. وعندما دبّ الخلاف في صفوف القوى الوطنية وجبهة الأتحاد الوطني، انعكس ذلك على تنظيمات الضباط الأحرار، وبرزت داخلها ايضاً وجهات نظر متباينة حول جملة من المسائل التي واجهتها الثورة، منها قضية الوحدة العربية وشكل و زمان تحقيق هذه الوحدة. و كثير من تنظيمات الضباط الأحرار كان يرى في اشاعة الديمقراطية في الحياة السياسية أضعافاً لدورها في قيادة الدولة، فوقفوا ضدها. وقد كان لبعض من هؤلاء علاقات وثيقة، بحكم منشأهم الأجتماعي، وكانت تلك الخلافات تحسم بأسلوب التآمر و الأنقلابات العسكرية أيضاً. وبحكم ذلك المنشأ الأجتماعي و العلاقات الشخصية، جرى التستر على جرائم العديد من اقطاب الفئة الحاكمة فأفلتوا من العقاب، ومن هؤلاء الذين افلتوا من العقاب مسؤولين كبار ساهموا بدور كبير في المذابح التي جرت في السجون وفي الشوارع في خمسينيات من هذا القرن وهم:

١- الفريق نورالدين محمود.. تولى الحكم في ١٩٥٢/١١/٢٣ عندما افلت الزمام من ايدي الحكومة و ملأت الجماهير شوارع المدن بمظاهرات المناوئة للحكومة، فأرادت الحكومة اقحام الجيش ضد الجماهير لخلق عداء بينهما. وكان باكورة اعمال نورالدين محمود هو اعلان الأحكام العرفية ومنع المظاهرات و التجمعات و غلق الأحزاب السياسية و تعطيل الصحف. و القت الحكومة القبض على ٢٢٠ من المثقفين بينهم رؤساء الأحزاب و وزراء و نواب البرلمان وأساتذة الجامعات وأصحاب الصحف والكتاب و الأدباء.. الخ وتم القاء القبض على ٢٩٩٩ واعدم شخصان وارسل ٩٥٨ الى السجن و غرّم ٤٨٢ و ربط ٢٩٤ بكفالة حسب احصاءات وزارة الدفاع نفسها. وامر بأطلاق الرصاص

على المتظاهرين فقتل ١٨ وجرح ٨٤. ومن الغريب ان الثورة لم تتعرض لهذا الذي اجرم بحق الشعب.

٢- اللواء عبدالمطلب الأمين.. كان اللواء عبدالمطلب الأمين الحاكم العسكري العام، كلما تعلن الحكومات الأحكام العرفية وكل القيود للحريات وكل الأعمال ضد الحركة الوطنية كانت تصدر بأمر منه. ولكنه بقى متصرفاً للواء السليمانية بعد الثورة رغم وقوفه ضدها في بدايتها. ولم تمسه الحكومة ولم يتعرض للمساءلة.

٣- جميل المدفعي... تأريخ جميل المدفعي في خدمة الأستعمار و العائلة المالكة معروف. وقد جرت كل المذابح في السجون في عهده وسقطت حكومه تحت ثقل تلك الجرائم. فلم تمسه الثورة بعد ولم ينل أي عقاب على قتله و جرحه العشرات من السجناء العزل من اي سلاح. وعبثاً حاول محامي الفئة الحاكمة الرجعية عبدالرزاق الحسنى ان يبريء ذمة جميل المدفعي في كتابة: (تأيخ الوزارات العراقية، بزعم انه عندما سمع بأطلاق النار على السجناء وقتل و جرح العشرات منهم في سجن بغداد، قال : "سوّها القواويد" فإن كان لايعلم بما حدث، فماذا اتخذ لمعاقبة القتلة؟ ثم لماذا لم يتخذ اجراءات لمنع تكرار المذابح عندما حاصرت الشرطة لمدة شهر سجن الكوت ثم اقامت مذبحة اشد وطاءة من مذبحة سجن بغداد.

عندما قامت الحكومة بمذبحة سجن بغداد، كان وزير الداخلية ووزير الشؤون الأجتماعية حاضران عند اطلاق النار على السجناء، ثم هرعا ليبلغا رئيس الوزراء جميل المدفعي بأنجازهما العظيم وعاد وزير الشؤون الأجتماعية ماجد مصطفى الى السجن ثانية للأشراف على تكبيل السجناء بالقيود وتسفيرهم الى سجن بعقوبة.

٤- وزير الشؤون الأجتماعية ماجد مصطفى.. اشترك في كل الحكومات التي اعلنت الأحكام العَرفية وصادرت الحريات وأقامت المذابح في البلاد. وكان وزيراً للشؤون الأجتماعية في وزارة جميل المدفعي التي اقامت المذابح في السجون. وبحكم كونه وزيراً للشؤون الأجتماعية تكون السجون تابعة لوزارته وتكون كل الأجراءآت التي تتخذ في السجون بعلمه، ان لم يكن بأمر منه.

وجاء في افادة المجرم داود سلمان وكيل متصرف لواء بغداد أمام محكمة الشعب.. "كان حاضراً آنذاك السيد قاسم شكري مدير السجون العام و ماجد مصطفى وزير الشؤون الأجتماعية" و يقصد عند اطلاق النار على السجناء. كما جاء في افادة آمر فوج قوة الشرطة السيارة عزرة وردة "وشاهدت وزير الشؤون الأجتماعية ماجد مصطفى و مدير السجون العام قاسم شكري و ...الخ".))*

وجاء بأفادة ياسين شهاب القيسي، ان وزير الشؤون الأجتماعية ووزير الداخلية رفضا ارسال الجرحى الى المستشفى. و يورد (المؤلف) وهو شاهد عيان وله علاقة شخصية مع الوزير ماجد مصطفى، انه كان حاضراً أثناء جرد ما تبقى من السجناء على قيد الحياة وهو يوصي بالأجراءات الزجرية بحقهم. و بأمر منه كبل بالسلاسل و القى في زنزانة انفرادية مع ثلاثة آخرين اعتبروا محرضين على العصيان. فلم تتعرض حكومة الثورة لماجد مصطفى رغم ورود اسمه في افادات الشهود والمتهمين أمام محكمة الشعب، وحتى انه لم يستدع للأدلاء بأفادة أمام المحكمة لأنه خال اللواء المتقاعد فؤاد عارف وهو صديق عبدالكريم قاسم.

---

محاضر محكمة الشعب.

٥- وزير الداخلية حسام الدين جمعة و وكيله علي جودت الأيوبي. كانت الأوامر تصدر من وزير الداخلية، بحكم مسؤوليته عن الأمن. وان القوة المشتركة في المذبحة هي تحت امرته. فلم تمس الحكومة هذين المجرمين ولم تتخذ الأجراءات الأصولية لتسليم المجرمين المتهمين بجرائم القتل كانا خارج العراق.

٦- اللواء قاسم شكري. اجمع الشهود على ان قاسم شكري مدير السجون العام كان حاضراً منذ بداية الأزمة في سجن بغداد يوم ١٩٥٣/٦/١٨ الى انتهاء المذبحة و تسفير السجناء الى سجن بعقوبة. وقد شاهد مراحل الأجراءآت القاسية ومن ثم اطلاق الرصاص على السجناء وقتلهم وجرحهم. وورد اسمه في افادات الشهود و المتهمين. فلم يستدع حتى للسماع أقواله أمام المحكمة، ناهيك عن كونه فاعلاً صلباً أو شريكاً وفاعلاً أصلياً في عمليات القتل.

٧- اللواء طاهر الزبيدي... وقد تولى مديرية السجون العامة بعد اللواء قاسم شكري أثناء مذبحة سجن الكوت. وكان حاضراً وقتل بمسدسه احد السجناء وهو موشى قوجمان و نصب الرشاشات على السطح وأمر بأطلاق النار على السجناء أثدء الجرد و بعد التوصل الى التفاهم معهم.

٨- مدير سجن الكوت جهاد الجاف.. الذي ساهم في المذبحة وكان حاضراً أثناءها بحكم كونه مديراً لسجن الكوت.

٩- ورد في تقارير المحققين بأنهم فحصوا البنادق لمعرفة البنادق التي اطلقت منها الرصاص. فمن هم الذين اطلقوا الرصاص و قتلوا السجناء؟ فإن كانت المحكمة قد حكمت على عدد من المتهمين بكونهم شركاء للفاعلين الأصليين، فمن كان هؤلاء الفاعلين الأصليين؟ الم

يتحددوا عند فحص بنادقهم بعد الحادث مباشرة، فلماذا لم يقدم الذين اطلقوا النار وقتلوا السجناء كفاعلين أصليين، خاصة عندما أراد المسؤولون ابعاد التهمة عن أنفسهم ليلقوها على الشرطة و السجانين، برغم انهم اطلقوا النار على السجناء بدون صدور الأمر من مسؤول او آمر.

لقد اصدرت الحكومة قانوناً بحرمان السجناء السياسيين لأمن الحقوق السياسية فقط، بل من حق المواطنة العراقية وسحب جنسيتهم العراقية. ولكن السجناء صمموا على البقاء في أرض آبائهم و أجدادهم وإن كان تحتها.

وعندما نجدد هذه الذكريات، نقف اجلالاً لهؤلاء الذين ضحوا بأسمى ماليديهم وهو حياتهم في سبيل شعبهم و وطنهم.

"الحياة اسمى ما في الأنسان، وهو يتمتع بها مرة واحدة، عليه ان يقضيّها بشكل لايندم عليه" (اوستروفسكي - كيف سقينا الفولاذ).

وقد قال الجواهري:

سلام على مثقل بالحديد ويشمخ كالقائد الظافر
كأنّ الحديد على معصميه تباشير مستقبل زاهر

# المحتويات

"السجناء لم يكونوا فصيلاً من فصائل الحركة الوطنية التحررية في البلاد فحسب، بل كانوا فصيلة واعية ثورية صلبتهم المعارك الوطنية والطبقية خلال الربع الثاني من هذا القرن، وكانوا مرتبطين بحركة الثورة العالمية، يرون انهيار النظام الأستعماري العالمي و اندحار الفاشية سياسياً و عسكرياً، ويشاهدون سقوط الحكومات العميلة واحدة بعد اخرى، ويعيشون التناقضات القائمة في المجتمع العراقي، تلك التناقضات بين سائر فصائل الشعب الوطنية و الفئة الحاكمة الرجعية العميلة للأستعمار. فقد كانوا مع حركة التأريخ و عبثاً حاولت الفئات الحاكمة الرجعية صد هذه الحركة، وكانوا واثقين من انهيار نظام لم يبقَ لديه مايقدمه للشعب، سوى المشانق و السجون و المذابح".